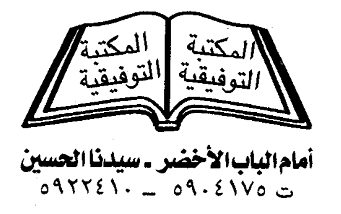


فضيلة الأستاذ
دكتور نصر فريد محمد واصل
مفتي الديار المصرية



أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين
ت ٥٩٠٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله. «وبعد»:

فهذه بحوث فى علوم الحديث ومصطلحه، أعددتها لتكون مرجعا ميسرا للباحثين فى السنة النبوية وعلومها بأسلوب العصر، ندعو الله سبحانه وتعالى أن ينفع بها الباحثين والراغبين فى العلم، وأن تكون عونا لكل مبتدئ أو باحث فى مجال الحديث وعلومه، وأن تكون لبنة نافعة فى علم مصطلح الحديث، مقدمة بعض الجديد له، إنه نعم المولى ونعم النصير.

دكتور/ نصر فريد محمد واصل

مفتى الديار المصرية

غرة المحرم ١٤٠٣ هـ - أكتوبر ١٩٨٢م

المبحث الأول

اصطلاحات علمية وتعريفات تتعلق بالسنة والحديث

١ - تعريف السنة: (فى اللغة):

السنة فى اللغة معناها الطريقة المعتادة، سواء أكانت حسنة أم سيئة، وفى هذا المعنى جاء قوله عليه الصلاة والسلام: «**من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة**»[١].

ومنه قوله سبحانه ﴿**سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ**﴾[٢] وقوله ﷺ «عليكم بسنتى»[٣].

٢ - معنى السنة عند علماء الأصول:

ومعنى السنة فى اصطلاح الأصوليين: ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

٣ - السنة عند علماء الحديث:

بعض علماء الحديث يطلق السنة على ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير متفقين بذلك المفهوم مع المعنى الذي أتى به علماء الأصول.

وبعض آخر من علماء الحديث: يطلق السنة ويريد منها المفهوم العام الذى يشمل المعنى السابق وأقوال الصحابة وأفعالهم استنادا إلى حديث النبى ﷺ «**عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى، عضوا عليها بالنواجذ**».

---

(١) انظر المصباح المنير مادة (سن) (١/ ١٣٣)، والمدخل إلى دراسة الفقه الإسلامى للدكتور محمد الحسينى حنفى ص ٢٣٢ الطبعة الثالثة، وعلوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحى الصالح الطبعة التاسعة ص ٦

(٢) الأحزاب: ٦٢.

(٣) سنن ابن ماجة (١/ ١٦) والمرجع السابق.

٤ - تعريف الحديث:

فى اللغـــة: اسم من التحديث، وهو النقل والاختيار مطلقًا [١] ومنه قولهم فلان صار أحدوثة أى صار (حـديثًا) إذا ضرب به المثل. ومنه قوله تعالى ﴿**فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ**﴾[٢].

٥ - وعند علماء الأصول:

يطلق على مـا يتسـاوى مع السنة وهو: قـول أو فعل أو تقـرير ينسب إلى النبى ﷺ.

٦ - معنى الحديث عند بعض علماء الحديث:

يطلق على ما يقـابل السنة وهو: ما نسب إلى الرسول ﷺ من قـول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية، حيث تطلق السنة عندهم على ما أثر عن النبى ﷺ أو صـحابتـه من بعـده من قول أو فـعل أو تقـرير. فالـسنة عندهم أعم من الحديث [٣].

٧ - تعريف الأثر:

والأثر فى اللغة: يطلق على الفـعل عن الغير، فيـقول أثرت الحديث (أثرا) بمعنى نقلتـه نقلا. وتقـول العرب حـديث (مأثور) أى منقـول. ومنه (المأثرة) أي المكرمة لأنها تنقل ويتحدث بها الناس [٤].

---

(١) المصباح (١/٥٨).

(٢) الطور: ٣٤ وقوله سـبحانه ﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا**﴾ (الزمـر ٢٣) وقد كان الـعرب يطلقون على أيامهم المشهورة اسم الأحاديث. وانظر علوم الحديث وفتوح البلدان ص ٣٩ وهدية العارفين لابن حجر جـ١ ص ٥ الطبعـة الأولى والطراز الحديث فى متن مصطلح الحديث للشيخ محـمد الجيزاوى الطبعة الأخيرة ص ٧.

(٣) المدخل للدكتور محمد الحسينى ص ٢٢٢ وهدى السارى (١/٥).

(٤) المصباح (٢/٤).

٨ - أما الأثر عند علماء الأصول:

يطلق على ما يطلق عليه السنة والحديث عندهم، وكذلك علماء الحديث.

٩ - هل هناك فرق بين الحديث والسنة؟

لو أخذنا بالرأى السائد بين المحدثين من علماء الحديث، ولا سيما المتأخرين منهم لم نجد فرقا بينهما، فهما عندهم (أى الحديث والسنة) مترادفان متساويان يوضع أحدهما مكان الآخر، ففى كل منهما إضافة قول أو فعل أو تقرير أو صفة إلى النبى ﷺ [١].

ولكن يؤكد البعض الآخر وبخاصة المحدثين الباحثين المجتهدين فى دراسة الحديث وعلومه[٢] وجود فرق بينهما، لأن رد هذين اللفظين (الحديث والسنة) إلى أصولهما التاريخية يؤكد بعض الفروق الدقيقة بين الاستعمالين لغة واصطلاحًا.

أحدهما: أن الحديث يعنى فى اللغة التحديث وهو الإخبار مطلقًا، وهو يشمل الإخبار عن النبى ﷺ كما يشمل الإخبار عن غيره. أما السنة فهى كل ما أخبر به أو أثر عن النبى ﷺ.

ثانيًا: السنة فى الأصل ليست مساوية للحديث، فإنها تبعًا لمعناها اللغوى كانت تطلق على الطريقة الدينية التى سلكها النبى ﷺ فى سيرته المطهرة لأن معنى السنة لغة: الطريقة. فإذا كان الحديث عاماً يشمل قول النبى ﷺ وفعله فالسنة خاصة بأعمال النبى ﷺ.

وفى ضوء هذا التباين بين المفهومين ندرك قول المحدثين أحيانًا: «هذا الحديث مخالف للقياس والسنة والإجماع»، وقولهم: فلان (إمام فى الحديث

---

(١) الدكتور صبحى الصالح: علوم الحديث ص ٣.

(٢) انظر المرجع السابق.

وإمام فيهمـا معًا) ومن ذلك ما يراه عبد الرحمن بن مهدى: «سـفيان الثورى إمام فى الحديث، والأوزاعى إمام فى السنة وليس بإمـام فى الحديث، ومالك بن أنس إمام فيها جميعًا [1]». وأغرب من هذا كله أن أحد المفهومين يدعم الآخر، كأنهما متغايران من كل وجه، حتى صح أن يذكـر ابن النديم كتابًا، بعنوان (كتاب السنن بشواهد الحديث).

والتـحقيق مـع أن السنة أطلقت فى كثـير من المواطن علـى غير مـا أطلق الحديث فـإن الشعور بتسـاويهما فى الدلالة أو تقـاربهما على الأقل - كـان دائما يساور نقاد الحديث، لأن السنة العملية ما هى إلا الطريقة النبوية التى كان الرسول ﷺ يؤيدها بأقواله الحكيمة وأحاديثه الرشيدة الموجهة.

ولأن موضـوع الحديث لا يغاير موضـوع السنة لأنهما يدوران حول مـحور واحد، وينتهيان أخيرًا إلـى النبى ﷺ فى أقواله المؤيدة لأعماله وفى أعماله المؤيدة لأقواله. وإذا تناسينا مورد التسميتـين كان الحديث والسنة شيئًا واحدًا. ولهذا، فلا بأس من أن يقول أكثر المحدثين عن السنة والحديث أنهما، مترادفان [2].

١٠ - الخبر والأثر:

والخبـر أجدر من السنة أن يرادف الحديث، فـما الحديث إلا الإخبـار، وما حديث النبى ﷺ إلا الخـبر المرفوع إليـه، غير أن إطلاق اسم الإخـبارى على من يشـتغل بالتـواريخ ونحوها حـمل بعض العلمـاء على تخصـيص المشتـغل بلقب «المحدث» لتمييزه عن الإخبارى وعلى تسمـية ما جاء عن المحدث (حديثًا) لتمييزه عن (الخبر) الذى يجيئ عن غـيره يفسر قولهم: (بينهما عـموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر ولا عكس).

---

(١) المرجع السابق.

(٢) علوم الحديث (ص ١٠)..

والمحدثون الذين انتصروا لترادف الحديث والخبر لاحظوا - إلى جانب المدلول اللغوى المتماثلين بين اللفظين - أن الرواة لم يكتفوا بنقل المرفوع إلى النبى ﷺ بل عنوا معه بنقل الموقوف عن الصحابى والمقطوع عن التابعى: فقرروا إذن ما جاء عن النبى وما جاء عن غيره، والرواية هنا وهناك، فلا خبر فى تسمية الحديث خبرًا والخبر حديثًا.

ومن خلال الرواية نفسها نظروا إلى الأثر، فهو مرادف للخبر والسنة والحديث (يقال: أثرت الحديث بمعنى رويته، ويسمى المحدث أثريا نسبةللأثر) فلا مسوغ لتخصيص الأثر بما أضيف عن السلف من الصحابة والتابعين، إذ إن الموقوف والمقطوع روايتان مأثورتان كالمرفوع، إلا أن الموقوف يعزى إلى الصحابى، والمقطوع يعزى إلى التابعى، بينما ينتهى المرفوع إلى الرسول الكريم صلوات الله عليه.

وإذا كان المحدثون قد انتصروا لعدم الفرق بين الخبر والأثر والحديث، فإن فقهاء خراسان يسمون الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر[1].

١١ - الحديث النبوى والحديث القدسى:

إذا تكلم النبى ﷺ بكلام أو حدث أصحابه بحديث ولم ينسبه إلى الوحى الذى كان ينزل عليه ويأتيه به سفير الأنبياء ومبلغ الوحى عن الله وهو: جبريل عليه السلام، فإن كلامه هذا يسمى حديثًا للنبى ﷺ وذلك للتفريق ما بين الوحى المنزل مباشرة على النبى وهو القرآن وبين غيره.

---

(١) المرجع السابق نقلا عن التدريب/ ١٠ وما بعدها والطراز الحديث / وما بعدها.

وهذا الغير إذا نسبه النبى ﷺ إلى نفسه فيسمى حديثًا نبويًا كقوله ﷺ«**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى**» الحديث. وإما أن ينسب للنبى ﷺ [**بنى الإسلام على خمس**.. الحديث]، وإما أن ينسب النبى ﷺ قوله أو حديثه إلى الله سبحانه وتعالى من غير أن يصرح أنه من الوحى أو أتى به إليه جبريل، فيسمى ذلك حديثًا قدسيا. وعادة ما يكون ذلك فى المواعظ التى كان يلقيها النبى ﷺ على أصحابه ولذلك كان النبى ﷺ يحرص على أن يصدر مثل هذه الأحاديث بعبارة تدل على نسبتها إلى الله لكى يشير إلى أن عمله فيها حكايتها عن الله بأسلوب يختلف اختلافًا ظاهرًا عن أسلوب القرآن، ولكن فيه مع ذلك - نفحة من العالم القدسى، ونوراً من عالم الغيب، وهيبة من ذوى الجلال والإكرام وتلك هى الأحاديث القدسية، التى تسمى أيضًا إلهية الربانية، ومثالها ما أخرجه مسلم فى صحيحه «عن أبى ذر رضى الله عنه عن النبى ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال:[**يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا**.] (١)

صيغ الحديث القدسى:

ويمكن لراوى الحديث القدسى أن يرويه بروايتين أيهما شاء، الأولى: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل. والثانية: قال الله تعالى: فيما رواه عنه رسول الله ﷺ .

عدد الأحاديث القدسية:

والأحاديث القدسية ليست بكثيرة بالنسبة لعدد الأحاديث النبوية وعددها قليل وقال بعض الباحثين بأنها تزيد على مائتى الحديث (٢).

---

(١) مسلم بشرح النووى ص ١٦ ص ١٣١ وما بعدها.

(٢) تيسير مصطلح الحديث ١٢٦ والإتحافات المبينة بالأحاديث القدسية لعبد الرءوف المناوى وهو أشهر المصنفات فى الأحاديث القدسية حيث جمع فيه مؤلفه اثنين وسبعين ومائتى حديث.

الفرق بين الحديث القدسى وبين القرآن:

ويفرق بين القرآن والحديث القدسى: بأن القرآن لفظه ومعناه من عند الله، أما الحديث القدسى فمعناه من الله ولفظه من عند النبى ﷺ وبأن القرآن يتعبد بتلاوته والحديث القدسى لا يتعبد بتلاوته. والقرآن يشترط فى ثبوته التواتر، والحديث القدسى لا يشترط فيه ذلك.

المبحث الثانى

تدوين الحـــديث

مـــن الشائع تاريخـيًا أن الحديث لـم يدون إلا فى عهد الخليفـة عمر بن عبد العـزيز على رأس المائة الثانية للهجرة، فـإن آثار النبى ﷺ لم تكن فى عصر أصحابه وكبار تابعيهم مدونة فى الجـوامع ولا مرتبة لأمرين، أحدهما: أنهم كانوا فى ابتداء الحـال قد نهوا عن ذلك كـما ثبت فى صحيح مـسلم خشيـة أن يختلط بعض ذلك بالقرآن، والثانى: لسعة حفـظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفـــون الكتابة، ثم حـدث أواخـر عصـر التابعين تدوين الآثار وتـبويب الأخبار [(١)]، وقد اعـتمـد المستشـرقون على مـثل هذه النصوص وأقـوال علماء الإسلام وقد اعتبروا ذلك حقيقة تاريخية زاعمين أن الحديث لم يدون إلا فى عصر التدوين لأن المسلمين فى زمن ما قبل التدوين من وقت البعثة إلى هذا العصر كانوا أميين لا يعـرفون القراءة ولا الكتـابة قاصدين بذلك تشكيك الناس فى مـصدرهم الثانى للتشريع وهو السنة.

ولهذا، فقد ابتدع بعض المتقدمين بدعة سيئة هى عدم الاحتجاج بالأحاديث لأنها (ظنية الثبوت) أى أنها لم تثبت بالتواتر الموجب للقطع فى النقل [(٢)].

وقد نبغ فى عـصرنا هذا بعض من اصطفتـهم أوروبا وادخرتها لنفسـها من المسلمين فتبعوا شـيوخهم المستشرقين وهم طلائع المبشرين - وزعـموا كزعمهم أن كل الأحاديث لا صحة لها ولا أصل، وأنه لا يجوز الاحتجاج بها فى الدين [(٣)].

الكتابة فى عهد النبى ﷺ:

---

(١) ابن حجر فى مقدمة كتابه هدى السارى مقدمة فتح البارى جـ١ ص ٣.
(٢) الباعث الحثيث لأحمد شاكر ص ٨، وعلوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص١٥.
(٣) الباعث الحثيث ص ٩.

ومن الحقائق التاريخية الثابتة أن الكتابة كانت معروفة عند العرب فى جاهليتهم وعند البعثة النبوية لأنه مما لا ريب فيه أن شمال الجزيرة العربية عرف الكتابة والقراءة، وأن مكة بمركزها التجارى الممتاز شهدت من القارئين الكاتبين قبل البعثة النبوية أكثر مما شهدت المدينة (١).

ويشهد لذلك أن الرسول ﷺ أذن لأسرى (بدر) المكيين بأن يفدى كل كاتب منهم نفسه بتعليم عشرة من صبيان المدينة الكتابة والقراءة (٢) وأن كتبة الوحى الذين بلغ عددهم أربعين رجلا كان أكثرهم من المكيين وهم الذين كتبوا القسم المكى من القرآن قبل هجرته ﷺ إلى المدينة (٣).

وعندما استقر المسلمون من الهجرة فى المدينة تغير الحال غير الحال وكثر الكاتبون منذ إنشاء الرسول ﷺ فى مسجده صفة وكان عبد الله بن سعيد بن العاص أحب الخط الحسن والذى يتولى تعليم الراغبين من الناس الكتابة وتحسين الخط.

وكانت المساجد التسعة بالمدينة على عهد رسول الله ﷺ قد اتخذت مدارس لنشر العلم حيث كان النبى ﷺ يأمر الصبيان أن يتدارسوا فى مسجدهم (٤).

ومن المعلوم أن النبى ﷺ أمر فى السنة الأولى للهجرة بإحصاء المسلمين بالمدينة رجالا وأطفالا، ذكورا وإناثا، فقد قال ﷺ كما رواه البخارى فى باب كتابة الإمام للناس (اكتبوا لى من تلفظ بالإسلام من الناس، فكتبنا له ألفا وخمسمائة رجل) (٥).

---

(١) الدكتور صبحى الصالح، علوم الحديث ص ٤ الطبعة التاسعة.
(٢) المرجع السابق ص ١٧ وطبقات ابن سعد ٢/ ١ ص ١٤.
(٣) الدكتور صبحى الصالح ومباحث فى علوم القرآن ص ٦٦ الطبعة الثانية والمرجع السابق ص ١٧.
(٤) الاستيعاب فى أسماء الأصحاب لابن عبد البر ٢/ ٣٦٦ والمرجع السابق ص ١٧ والتراتيب الإدارية للكتانى ١/ ٤١.
(٥) علوم الحديث ١٨، وعلوم القرآن للدكتور صبحى الصالح ص ٦٧.

تدوين الحديث فى عهده ﷺ وإقراره لهذا التدوين :

وإنه لمن المؤكد والثابت تاريخيًا أن تدوين الحديث قد بدأ من عهد النبى ﷺ وقد أثر النبى ﷺ هذا التدوين للصحابة الذين قاموا بهذا العمل وهو كتابة طائفة من الأحاديث فى حياته بل إن منهم من كتبها بإذن خاص منه ﷺ وذلك قبل الإذن العام بكتابة الحديث لكل من رغب فيه وقدر عليه فى السنوات الأخيرة من بعثته ﷺ .

ومن أشهر الصحف المكتوبة فى العصر النبوى كدليل على تدوين الحديث فى عهد النبى ﷺ «الصحيفة الصادقة» التى كتبها جامعها عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد اشتملت على ألف حديث من أحاديث النبي ﷺ كما يقول ابن الأثير(١)، وأنه وإن لم تكن هذه الصحيفة قد وصلت إلينا كما كتبها صاحبها عبد الله بن عمرو بخطه فقد وصل إلينا محتواها، لأنها محفوظة فى مسند الإمام أحمد بن حنبل، ولهذا كان من الصحة وصف هذه الصحيفة بأنها أصدق وثيقة تاريخية تثبت كتابة الحديث فى عهده ﷺ، ويزيدنا اطمئنانا إلى صحة هذه الوثيقة أنها كانت نتيجة طبيعية لفتوى النبى ﷺ لعبد الله بن عمرو وإرشاده الحكيم له، فقد جاء عبد الله يستفتى رسول الله ﷺ فى شأن الكتابة قائلا:

(أكتب كل ما أسمع، قال: نعم، قال: فى الرضا والغضب، قال: نعم فإنى لا أقول فى ذلك) يقول الصحابى الجليل أبو هريرة فى عبد الله بن عمرو (ما من أصحاب رسول الله أحد أكثر حديثًا عنه منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب وكنت لا أكتب)(٢)

---

(١) مطولة أسد الغابة فى معرفة الصحابة (ترجمة عبد الله بن عمرو) ٢/ ٢٣٣، وعلوم الحديث ص ٢٧.

(٢) الدكتور صبحى الصالح علوم الحديث ص ٢٨، جامع البيان لابن عبد البر ١/ ٧١ وراجع أيضًا فى معناه مسند الإمام أحمد ٢/ ٢٠٧، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٣٦٥ ومستدرك الحاكم، صحيح البخارى وجامع بيان العلم ١/ ٧٠ وفخر البيارى ١/ ١٨٤..

ولقد أتيح للتابعى الجليل مجاهد بن جبير (١٠٣هـ) أن يرى هذه الصحيفة عند صاحبها عبد الله بن عمرو [١].

ولقد شاعت فى عصر الصحابة صحيفة خطيرة الشأن أمر النبى ﷺ نفسه بكتابتها فى السنة الأولى للهجرة، فكانت أشبه شيء بدستور للدولة الفتية الناشئة آنذاك فى المدينة، وهى الصحيفة التى دون فيها كتاب رسول الله حقوق المهاجرين والأنصار وعرب المدينة. ولفظ الكتابة صريح فى مطلع الصحيفة، فقد جاء «هذا كتاب من النبى رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، إنهم أمة واحدة من دون الناس» وقد تكررت فى الكتاب عبارة هذه الصحيفة خمس مرات، ولقد بلغ من شهرة أمر هذه الصحيفة أنها أصبحت تقرن وحدها بكتاب الله لتواترها وكثرة ما فيها من أحكام الإسلام وكلياته الكبرى. ولعل على بن أبى طالب لم يكن يقصد سواها حين سئل: هل عندكم كتاب؟ فأجاب: لا، إلا كتاب الله أو ما أعطيه رجل مسلم وما فى هذه الصحيفة، فلما قيل له وما فى هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر [٢]. وكانت هذه الأمور جزءا مما اشتملت عليه تلك الصحيفة.

وكان عبد الله بن عباس (٦٩ هـ) عنى بكتابة الكثير من سنة الرسول ﷺ وسيرته فى ألواح كان يحملها معه فى مجالس العلم[٣]، ولقد تواتر عن ابن عباس أنه ترك حين وفاته حمل بعير من كتبه.

ولا ريب أن صحف ابن عباس ظلت معروفة متداولة مدة طويلة من الزمن، فقد ورثها ابنه على، وتعاقب الناس على الرواية منها والأخذ عنها [٤].

---

(١) طبقات ابن سعد ٢/٢ ص ١٢٠ وعلوم الحديث ص ٢٩.

(٢) فتح البارى ١/١٨٢، وعلوم الحديث ٣٠.

(٣) طبقات ابن سعد ١/٢ ص ١٢٣، وعلوم الحديث ٣٠.

(٤) علوم الحديث ص ٣١.

التوفيق بين نهى النبى عن كتابة الحديث والجواز الذى أثبتنا صحته فيما سبق:

ولا يقلل من قيمة ما ذكرناه فى صحة الأخبار التى وردت فى شأن تدوين الحديث فى عهد النبى ﷺ وإقراره لهذا التدوين معارضة ذلك للأحاديث الصحيحة المشهورة التى وردت في النهى عن كتابة الحديث فى عهد النبى ﷺ ، بل وما أثر فى نفس الوقت بمحو ما كتب أو دون عن النبى ﷺ ومن هذه الأحاديث ما رواه مسلم فى صحيحه عن ابى سعيد الخدري أن النبى ﷺ قال: **(لا تكتبوا عنى ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه، وحدثوا عنى ولا حرج، ومن كذب علىّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)** وذلك لأن هذا النهى كان فى أول الأمر عندما خيف التباس القرآن بالسنة ، أما بعد أن زال هذا السبب وأمن عدم الالتباس، فقد كان الإذن فى الكتابة من جديد إذنا عامّاً حين نزل أكثر الوحى وحفظه الكثيرون وأمن اختلاطه بسواه، وقال ﷺ **(قيدوا العلم بالكتاب)**.

فإن الأقرب إلى المنطق والصواب أن أفرادًا من الصحابة قد وجدوا من البواعث النفسية ما حملهم على العناية بكتابة أكثر ما سمعوه، وربما كل ما سمعوه، وأقرهم على ذلك رسول الله ﷺ حين أمن التباس السنة بالقرآن، على حين كتب قوم آخرون أشياء قليلة، وظل سائرهم بين قارئ كاتب لكنه مشغول بالقرآن شغلا لا يتيح له كتابة الحديث، فقد يسمعه من الرسول ويعمل به ولا يجد الحاجة لتقييده، وبين من يحفظ من القرآن والحديث ما تيسر له فى صدره، وهو ما كان عليه أكثر الصحابة فى بدء الإسلام ومطلع فجره.

ولقد كان ذلك التوجيه النبوى للصحابة فى أول الأمر بالاهتمام بالقرآن وعدم الاهتمام بكتابة غيره، والانتهاء عما سواه فى هذا السبيل والاكتفاء بالسماح والتحديث فيما يتعلق برسول الله ﷺ يتفق ومنهج الحياة وتطور الأحداث التى

تعاقبت على المجتمع الإسلامى، فما كان لهذا التوجيه النبوى الكريم أن يوجد على صورة واحدة بل روعى فيه الزمان كما روعى فيه الأشخاص.

فقد نهى ﷺ عن كتابة الأحاديث أول نزول الوحى مخافة التباس أقواله وشروحه وسيرته بالقرآن، ولا سيما إذا كتب هنا كله فى صحيفة واحدة من القرآن، ثم أذن للبعض بإذن خاص بالكتابة لتظاهر الكتابة الحفظ عند الضبط والاتفاق، أو لتساعدهم على زيادة الضبط إن خيف نسيانهم ولم يوثق بحفظهم، ثم أذن بذلك إذنا عاماً حين نزل أكثر الوحى وحفظه الكثيرون وأمن اختلاط القرآن.

فكان إذنه ﷺ لهؤلاء وأولئك أشبه بالاستثناء الذى خص به عليه السلام نفرا من أصحابه لأسباب وجيهة قدر أهميتها تبعًا للظروف والأشخاص والقول بالنسخ فى هذا الموضوع، أعنى القول بنسخ أحاديث الإذن بالكتابة لأحاديث النهى عنها - لا يراد منه إلا ما أشرنا إليه من التدرج فى معالجة هذه القضية البالغة الخطورة، تخصيص بعض الصحابة بالإذن فى وقت النهى العام لا يعارض القول بالنسخ لأن إبطال المنسوخ بالناسخ لا علاقة له ولا تأثير فى تخصيص بعض أفراد العام قبل نسخه[1] .

وقد أصبح الآن من المؤكد أن بعض الصحابة كتبوا طائفة من الأحاديث فى حياته ﷺ ومنهم من كتبها بإذن خاص من الرسول مستثنى من النهى العام، ولكن أكثرهم قيدوا ما جمعوه عن النبى ﷺ فى السنوات الأخيرة من حياته بعد الإذن بالكتابة لكل من رغب فيها وقدر عليها وهناك أخبار عن هذه الصحف الكثيرةالتى كتبت فى عهده ﷺ تتفاوت أسانيدها قوة وضعفا. فقد روى الترمذى فى سننه[2]

(١) علوم الحديث ١٩-٢٣ وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٣٦٥.

(٢) والمسمى الجامع الكبير.

أن سعد بن عبادة الأنصارى كان يملك صحيفة فيها طائفة من حديث الرسول وسننه كما جاء فى التهذيب أن سمرة بن جندب (٦٠ هـ) كان قد جمع أحاديث كثيرة فى نسخة كبيرة ورثها ابنه سليمان ورواها عنه.

وكان لجابر بن عبد الله (٧٨هـ) صحيفة أيضًا فى مناسك الحج، وكان أمر هذه الصحيفة معروفًا ومشهورًا بين الناس، ولا يبعد أن يكون فى بعض أحاديثها ذكر حجة الوداع التى ألقى فيها الرسول ﷺ خطبته الجامعة. وكان التابعى قتادة ابن دعامة السدوسى (١١٨هـ) يكبر من قيمة هذه الصحيفة ويقول: (أنا بصحيفة جابر أحفظ من سورة البقرة)[١]

وإذا كانت بعض هذه الصحف تتفاوت فى إسنادها قوة وضعفا، فإن هناك من الصحف ما هو مشهور وقوى الإسناد ويكفينا هذا كدليل لتدوين الحديث فى عصر النبى ﷺ وإقراره لهذا التدوين، ومن هذه الصحف صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص وقد سبق الكلام عنها[٢]

الرد على حجج المستشرقين [٣]ومن تبعهم بأن الحديث لم يدون إلا فى عهد عمر بن عبد العزيز:

أولاً: قول: جولوزيهر وشيرنجر بأن الحديث والسنة لم يثبت صحة تدوينهما فى عهد النبى ﷺ بل على المشافهة والتلقين حتى مطلع القرن الهجرى الثانى وكل ما جاء فى أخبار تتعلق بتدوين الحديث قبل ذلك فهو من الأخبار المشكوك فيها وفى صحتها. هذا القول باطل ومردود عليه بما سبق أن أثبتنا صحته وهو تدوين الحديث فى عهد النبى ﷺ والدليل على ذلك تلك الصحف التى كتبت فى عهده ومنها صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص الصحيحة المشهورة.

(١) علوم الحديث ٣٣ وما بعدها.

(٢) راجع أيضًا علوم الحديث ص ٢٧ وما بعدها.

(٣) من هؤلاء جولدزيهر، وشيرنجر فى كتابه (الحديث عند العرب) ودوزى..

ثانيًا: قول: دوزى[1] بأن السنة كان يدخل عليها كثير من الموضوعات والمكذوبات لأن ذلك على حد قوله طبيعة الأدباء نفهمها حتى من الروايات الصحيحة الموثوقة التى لا يرقى إليها الشك، ونصف صحيح البخارى على الأقل جدير بهذا الوصف عند أحد المحدثين (غلوا فى النقد) ورد عليه بما سبق وبأن الوحى بقسميه فى عهد النبى ﷺ من عند الله والرسول ﷺ لا ينطق عن الهوى وقد تكفل الله سبحانه بحفظ هذا الوحى فى قوله سبحانه: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾، وقد حفظ القرآن كله برعاية الله وعنايته بكتابته كله فى عهد النبى ﷺ زيادة على حفظه حفظا كاملا فى صدر النبى ﷺ وصدر صحابته الكرام حملة تبليغ الوحى بعد النبى ﷺ على ما هو عليه اليوم بين أيدينا. أما السنة فما كتب منها وأقره النبى ﷺ فهو من الوحى الذى تكفل الله بحفظه لأنه ﷺ لا يمكن تصوركذبه على الوحى أو إقراره للكذب على الله سبحانه وتعالى لأنه محال.

والذى يغلب على الظن بعد ثبوت صحة الأخبار التى تؤكد أن السنة كتبت فى عهد النبى ﷺ وإقرار منه هو أن النهى كان خاصا بكتاب الوحى ومما يرجح ذلك وجود عدة صحف كتب بعضها بأمره ﷺ وبعضها كتب وأقره، فمن الأول كتابه ﷺ فى الديات فى النفس والأطراف لعمرو بن حزم حين بعثه إلى نجران، وكتاب الصدقات الذى كتبه لعماله ﷺ قبل موته ولم يخرجه وأخرجه من بعده سيدنا أبو بكر رضى الله عنه وفيه أنواع زكاة الحيوان، والزروع والثمار وزكاة المعدن وزكاة النقدين.

ومن الثانى ما كتبه عبد الله بن عمرو بن العاص وأقره الرسول ﷺ ، فقد قال عبد الله بن عمرو (كنت أكتب كل شىء أسمعه من الرسول ﷺ أريد حفظه، فنهتنى قريش عن ذلك وقالت إن الرسول يتكلم فى الغضب والرضا، قال:

فأمسكت عن الكتابة، ثم ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «**اكتب، فوالذى نفسى بيده ما خرج منى إلا حق**» وكانت هذه الصحيفة تسمى الصادقة(1) ، وقد سبق الكلام عن هذه الصحيفة وعن مدى صحتها والرد على ما يمكن أن يثار حولها من أى اتجاه.

وقد كتب سعد بن عبادة صحيفة رواها عنه ابنه وكتب الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه صحيفة فيها العقل وفكاك الأسير ، وقد روى النسائى أن هذه الصحيفة مكتوب فيها (**المسلمون تتكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم، ألا لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد فى عهده، من أحدث حدثا فعلى نفسه، ومن آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين**)(2).

ومهما يكن من أمر، فإن ما كتب فى عهد النبى ﷺ لا يعد تدوينًا للسنة بالمعنى الاصطلاحى العلمى الصحيح، وظل الأمر كذلك بعده حتى عهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه الذى نبه الأذهان إلى جمع السنة واعتبارها علمًا من العلوم التى لها قواعدها ورجالها لما لذلك من أثر على الإسلام وتشريعه والمحافظة عليه فى كل زمان ومكان.

ولهذا، فقد كتب إلى عامله فى المدينة أبى بكر محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى فى ذلك ومنه: (أن انظر ما كان من سنة رسول الله ﷺ فاجمعه فإنى خفت دروس العلم بذهاب العلماء) كما كتب بذلك إلى جميع عماله بالآفاق، ولكنه رحمه الله تعالى توفى سنة ١٠١ هـ وقبل أن يتم له ما أراد(3)، وهو جمع السنة كلها وحفظها فى كتاب كما فعل أبو بكر وعثمان من قبله بالنسبة لجمع

---

(1) راجع حكمة التشريع وتاريخه للدكتور حسن الكاشف طبعة ص ٤١.

(2) المرجع السابق ص ٤٨، ٤٩.

(3) المرجع السابق ص ٤٩ وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٤٥.

القرآن فى مصحف واحـد على ما هو عليه الحال الآن بعد أن كان مـفرقا فى عدة صحائف غير مرتبة.

ولم تدون السنة فى عصـر الصحابة رضوان الله عليـهم نظرًا للأحداث التى وقعت بعد وفاة النبى ﷺ ، واشتغالهم بأمور الخلافة وبناء الدولة وكثرة الفتوحات التى منعتهم عن التـفكير فى جمعها، فقـد روى أنه لما فكر عمر بن الخطاب وهو خليفة فى جمعها مكث شهرا على ذلك وفى النهاية استقر عزمه على عدم التدوين لئلا يصدهم ذلك عن حفظ كتاب الله تعـالى، وحتى لا يلتبس شىء منها بالقرآن عملا بما قصده النبى ﷺ من وصيته لأصحابه فى حديثه لهم **(لا تكتبوا عنى شيئًا غيـر القرآن، ومن كـتب شيئًا فليـمحـه، وحدثوا عنى ولا حـرج، ومن كذب علىّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)**. وحتى بعد زوال هذا النهى العـام أو الخاص فقد رأى عمر أنه من المصلحة -وكان يرى بنور الله - أن تظل السنة بدون تدوين حتى لا يشتـغل الناس بهذا التدوين عن القـرآن الكريم وحفظه وهو أصل التـشريع بل يكفى فى ذلك حفظ الناس للسنة فى الصـدور وتناقلها فيما بينهم شـفاها على ما كان الغالب عليه من حالهم زمن النبى ﷺ والخليفة من بعده[١].

ومن الوقت الذى رأى عمر بـن عبد العزيز أن الوقت قد حـان وأن الحاجة أصـبحت مـاسة لجـعل الحديث عـلمًا من العلوم التى يجب العـمل على تدوينه ووضع القواعد والأسس التى لابد منها لدراسـة هذا العلم وحفظه وعدم اختلاطه أو التبـاسه بغيـره من العلوم الأخرى، فقـد تنبهت الأذهان لجـمع الحديث والسنة النبوية لأنها الصرح الذى ينبنى عليه فقه التشريع الإسلامى فى جميع المجالات فى كل زمان وكل مكان[٢].

---

(١) راجع المرجع السابق ص ٤٨.

(٢) المرجع السابق ص ٤٩ وهدى السارى مقدمة فتح البارى لابن حجر ص ١٧ الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣هـ -١٩٦٣م.

وأغلب الظن أن الخليفة عمر بن عبد العزيز حين أمر رسميا بالشروع فى تدوين الحديث إنما استند إلى آراء العلماء، ولعله لم يقدم على ذلك إلا بعد أن استشارهم أو اطمأن - على الأقل - إلى تأييد كثرتهم(١).

وكان أول من استجاب لعمر بن عبد العزيز وحقق له غايته فى حياته عالم الحجاز والشام محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى المدنى المتوفى سنة (١٢٤هـ) الذى دون له فى ذلك كتابًا، فقد كان عمر يبعث إلى كل أرض دفترا من دفاتره(٢).

ثم من بعد وفاة ابن جريج المتوفى سنة (١٥٠هـ) بمكة ثم محمد بن إسحاق، ومالك بن أنس المتوفى (١٧٩هـ) بالمدينة والربيع بن صبيح وسعيد بن أبى عروة وحماد بن سلمة بالبصرة، وسفيان الثورى بالكوفة والأوزاعى بالشام، ومعمر باليمن، وعبد الله بن المبارك بخراسان، والليث بن سعد بمصر(٣).

طريقة التدوين ومنهج العلماء فى ذلك:

فى أول الأمر كانت طريقة هؤلاء العلماء فى الجمع هى الطريقة الموضوعية على معنى أن تجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد كالصلاة مثلا تحت كتاب الصلاة كما كانت مشتملة على آثار الصحابة وفتاوى التابعين ولم يعنوا فيها باتصال الحديث حتى كان الغالب فيها الإرسال كما لم يفرقوا بين الصحيح وغيره، كما هو الحال فى موطأ الإمام مالك بن أنس رضى الله عنه الذى لم يبق من هذه الصفات فى عصر غيره لاهتمامه فيه بصحة الحديث واتصاله(٤).

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه ص ٤٠ .

٢) المرجع السابق ص ٤٦ والمدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان ص ١٤٠ الطبعة الرابعة.

(٣) راجع أيضًا المدخل لدراسة الشريعة المرجع السابق ص ٩٢، ٩٣ وحكمة التشريع وتاريخه للدكتور حسن الكاشف ص ٤٩.

(٤) حكمة التشريع وتاريخه ص ٤٧، ٥٠

ولما كان آخر القرن الثانى من الهجرة ظهر نوع آخر فى جمع الأحاديث يسمى بالمسانيد، وممن عنى بتأليفها الإمام أحمد بن حنبل إمام المذهب الحنبلى المشهور، وعبد الله بن موسى العبسى الكوفى، ومسدد بن مرهد البصرى، وأسد ابن موسى الأموى ونعيم بن حماد الخزاعى، نزيل مصر، وسواهم كثير.

وكانت طريقة هؤلاء العلماء فى التأليف تفارق طريقة المصنفات لأنها لم تشتمل إلا على السنة فقط دون آثار الصحابة وفتاوى التابعين كما تذكر كل ما روى عن الصحابى فى الموضوعات المختلفة فى مكان واحد.

فحديث فى الصلاة مثلا يأتى بعده حديث فى الجهاد، وحديث فى المعاملات ويسمى هذا المسند باسم الراوى كأبى بكر وعمر وعثمان وعلى وأنس وعائشة وابن مسعود وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وهكذا كما هو مدون بمسند الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه.

ولما كان القرن الثالث الهجرى وجدت طريقة ثالثة فى الجمع والتدوين وافقت طريقة المصنفات من حيث الموضوعية ولكنها اختلفت عنها من جهة كون الحديث فيها لم يختلط بغيره من آثار الصحابة وفتاوى التابعين وحتى تقسيمه إلى أقسامه المعروفة وهى الصحيح والحسن والضعيف كما اشترط كل منهم لقبول الرواية شروطا قد تتفق وشروط الآخر وقد تختلف عنها حسبما يراه الراوى المدون لازما لقبول الرواية وصحة الحديث من وجهة نظره.

وقد عرفت هذه المؤلفات التى وضعت على هذه الطريقة بالصحاح وهى المعروفة الآن المشهورة بالكتب الستة المنسوبة إلى الأئمة أصحابها وهم:

الإمام على محمد بن إسماعيل البخارى المتوفى سنة (٢٥٦هـ) ومسلم بن الحجاج النيسابورى المتوفى سنة (٢٦١هـ) وأبو عبد الله محمد بن يزيد القزوينى المعروف بابن ماجه المتوفى سنة (٢٧٣هـ) وأبو داود سليمان بن الأشعث

السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ، وأبو عيسى محمد بن عيسى السلمى الترمذى المتوفى سنة ٢٠٩هـ، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى المتوفى سنة (٢٠٣هـ)(١).

التدوين فى علم الجرح والتعديل:

وقد وجد بجانب هؤلاء المحدثين فريق من العلماء حصروا نشاطهم فى نقد رواة الحديث، وتوثيق البعض منهم، وتجريح آخرين، ولم يكد ينتهى هذا الدور حتى وجد علم الجرح والتعديل وافيا بأغراضه ومنضبطا بقواعده المعروفة، وممن عرف من رجال هذا العلم يحيى بن سعيد القطان المتوفى سنة (١٨٩هـ) وعبد الرحمن بن مهدى المتوفى سنة (١٩٧هـ) ويحيى بن معين المتوفى سنة (٢٢٣هـ)، والإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة (٢٤١هـ)، ثم تتابع العلماء فى خدمة هذا العلم، حتى وجد من أفرد للثقات كتبًا خاصة بهم ولغيرهم كتبًا أخرى وقد وضعوا للحديث قواعد تميز بين الأعلى فى الدرجة وبين ما يليه من الأوسط والأدنى، وميزوا بين علوم الحديث بعضها عن بعض بالتسمية كمصطلح الحديث، وعلم غريب الحديث، وعلم مختلف الحديث، ولكل منها وظيفة فى خدمة الحديث من طريق تخالف طريق غيره وبضم هذه العلوم بعضها إلى بعض خلا الحديث من كل شائبة تعترى متنه وسنده وتعرف قيمته قوة وضعفا وعلواً فى المنزلة أو دنُوّاً (١).

---

(١) راجع حكمة التشريع وتاريخه ص ٤٩ - ٥٠.

(٢) المرجع السابق ص ٥١..

المبحث الثالث

روايـــة الحديـــث

كانت رواية الحـديث تتسم فى أول الأمـر بالطابع الإقليـمى الخاص، وأهم المميـزات الظاهرة فى ذلك اقتـصار الرواية على المدينة فى الحجـاز لمدة طويلة هى فتـرة الوحى وزمن الخلفاء الراشديـن. وذلك لطبيعـة الأشياء التى كـانت تفرض نفسها فى ذلك الحين، فقد كانت المدينة فى زمن النبى ﷺ مصدر الحديث ومنشأه والدعامة التى كان يلتف حـولها جميع الرواة للأخذ والتحـديث أو التلقين باعتبار أن المدينة كانت هى المركـز الأول لبناء الدولة الإسلامـية الجديدة بالمفـهوم العلمى الحديث والمكان الذى تشع منه نور الهـداية ونزل فيه كل أمور التـشريع للناس فى جميع المجالات.

مدرسة المدينة:

ولقد قامت المدينة فى هذا العصر بالدور الأول، فى المجال العلمى لأنها دار الهجرة، ومكان التشـريع الأول، وفيها تكونت سنة الرسول ﷺ كمـا كانت مقر الخلافـة أيام الخلفاء الراشدين، ومـوطن إقامة الصحـابة الأول ولم تفقد مكانتـها الأدبية بعد انتـقال الخلافة منها إلى الكوفة أيام على بن أبى طـالب كرم الله وجهه أو إلى دمشق أيـام خلافة الأمـويين بل ظلت المدينة ملجـأ للعلماء من الصـحابة والتابعين أيام اضطهادهم مـن بنى أمية، ومهد السنة ودار الفـقه ومنبع الحديث مع بساطة الحياة التى لا تحتاج إلى رأى خارج عن السنة فى مجال التشريع[1].

كـمـا رأى هؤلاء العلمـاء من التـابعين أن أهل الحـرمين هم أثبت الناس، فانكبوا على ما بأيديهم من الآثار يحـفظونها، وكان أشدهم حرصًا على ذلك هو سـعيـد بن المسـيب المتوفى سنة (٩٤هـ) رئيس مدرسـة الحديـث بمعناها العلمى

(١)حكمـة التشريع وتـاريخه ص ٢٦ والمدخل لدراسـة الشريعـة للدكتـور عبد الكـريم زيدان ص ١٣٨ وما بعدها.

الاصطلاحى. ولقد مثل تلك المدرسة وقام على إحياء تراثها العلمى اثنا عشر فقيهًا من التابعين هم: سعيد بن المسيب المتوفى سنة (٩٤هـ) وعبد الملك بن مروان، وقبيعة بن ذؤيب وعروة بن الزبير المتوفى سنة (٩٤هـ) وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المتوفى سنة (٩٨هـ) وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وسالم ابن عبد الله بن عمر، والقاسم بن محمد المتوفى سنة (٩٤هـ) وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المتوفى سنة (٩٤هـ) وإبان بن عثمان، وسليمان بن يسار المتوفى سنة (١٠٧هـ) وخارجة بن زيد بن ثابت[١].

وكان على رأس مدرسة الحديث بالمدينة من الصحابة عبد الله بن عمر وعائشة أم المؤمنين وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم بعد وفاة النبى ﷺ ولموت زيد بن ثابت مبكرًا، وميل بن عباس إلى الرأى أحيانًا فقد بقيت الريادة فى هذه المدرسة لعائشة وعبد الله بن عمر.

وكانت مدرسة الحديث تعمل بالأحاديث وتتمسك بها وتقدمها على الرأى ولو كانت غير مشهورة[٢].

الطابع الإقليمى العام فى رواية الحديث:

وكان هذا الطابع الإقليمى العام قد بدأ من الوقت الذى تفرق فيه الصحابة الذين حملوا الحديث إلى أماكن متفرقة فى العالم بعد الفتوحات الإسلامية التى انتشرت فى كل مكان واستقر بها هؤلاء الرجال.

فإنه لم تكد الحوادث التى وقعت عند تولى أبى بكر الخلافة تنتهى حتى بدأت الفتوحات وأرسلت الجيوش إلى بلاد فارس والروم ثم تتابعت حتى اتسعت رقعة الدولة الإسلامية فشملت العراق والشام ومصر وبقية بلاد جزيرة العرب.

---

(١) حكمة التشريع وتاريخه ص ٢٧.

(٢) المرجع السابق والمدخل للحسينى ٧٤، ٩٠.

ولما كان زمن عثمان رضى الله عنه واتسعت الفتوحات فى عهده سمح للصحابة بالسفر إلى تلك الأمصار المفتوحة للإقامة فيها والاستيطان، بعد أن كان ذلك ممنوعًا فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب لأنه لم يكن ليسمح لأحد من الصحابة المشهورين بالفتوى أن يفارق المدينة إلا للضرورة الأمر الذى أدى إلى تيسر الإجماع فى عهده وقضى على كثير من مسائل الخلاف بين الصحابة نظرًا لاختلاف آرائهم تبعًا لما معهم أو حصلوا عليه من أصول التشريع الإسلامى ومنه حديث النبى ﷺ.

وقد تفرق الصحابة رضوان الله عليهم بعد إذن عثمان لهم فى الأمصار المختلفة مستوطنين، معلمين وقارئين، وحراسا ومرابطين، ومن الطبيعى أنهم لم يكونوا فى درجتهم العلمية ولا فى أخذهم للسنة عن رسول الله ﷺ سواء، فما يعلمه أحدهم منها أقل بكثير جداً مما يجهله إذ من غير المعقول أن يحفظ أحدهم وحده كل ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير من أول البعثة حتى الوفاة، فقد يحضر أحدهم مجلسًا لرسول الله ﷺ فيسمع منه ما لا يسمعه الآخر الذى لم يحضر ذلك المجلس ولم يبلغه أحد الحاضرين شيئًا لأى سبب من الأسباب ومنها مثلا اشتغاله بأمور معاشه فى الحياة ، وكان هذا هو حال الكثرة من المسلمين فى عهده ﷺ.

وقد كانت تلك الأمصار متعطشة إلى معرفة ما عند هؤلاء الصحابة من تعاليم الدين الإسلامى، فأقبل أهل تلك الأمصار المختلفة فى حضارتها وعاداتها وتقاليدها وأعرافها وقوانينها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأحوال معيشتها على هؤلاء العلماء من الصحابة يتعلمون منهم ويروون عنهم سنة رسول الله ﷺ أو ما أداه إليه اجتهاده، لا يألون جهدًا فى موافقة أغراض الرسول ﷺ والمبادئ الإسلامية فيأخذ الناس بذلك ويطمئنون إليه لأنه من أولئك النفر الذين عاشروا الرسول وعرفوا مناص الشريعة ومقاصدها.

إقليمية الحديث وأسبابه والآثار التى ترتبت على ذلك:

ونظرًا لبعد الشقة والمسافة بين تلك الأمصار التى نزل فيها الصحابة وتفرقوا مستوطنين، فلم يكن هناك اتصال علمى مما أدى إلى أن يقنع أهل كل مصر بفتاوى علمائهم من الصحابة وبما يرويه من السنة حسبما وهبهم الله إياه من فيض فى ذلك. وهذا ما أدى إلى وجود مدارس الحديث الإقليمية فى كل مكان واختلاف هذه المدارس فى مداركها لأمور السنة والتشريع تبعًا لما عندها من زاد علمى تحتويه كل مدرسة من هذه المدارس. وقد يوجد فى مدرسة ما لا يوجد فى الأخرى من السنة والآثار، فيعمل فريق وربما توقف الآخر لعدم وصول هذه السنة إليه ويذهب إلى طريق آخر من طرق التشريع وهو الاجتهاد بالرأى حسب أصوله التشريعية، وهذه المدارس هى التى أدت إلى ما يمكن اصطلاحيا أن يطلق عليه إقليمية الحديث وإلى تعدد المدارس الفقهية المختلفة فى الرأى أحيانًا وهى مع كثرتها لا تخرج عن اتجاهين هما: اتجاه أصحاب النصوص بما فيها السنن والآثار، واتجاه أصحاب الرأى وليس معنى ذلك هو التباين الكامل بين المدرستين، مدرسة الحديث ومدرسة الرأى وإنما المراد أن الطابع الذى يغلب على مدرسة الحديث هو التمسك بالحديث والنصوص وعدم الخروج عن النص إلا عند الضرورة القصوى حيث يجوز العمل بالاجتهاد والرأى الشرعى، والطابع الذى يغلب على مدرسة أهل الرأى هو الاجتهاد والعمل بالرأى فى كل حال لعدم كفاية النصوص الموجودة وقت طلب الحكم الشرعى أو لتعارض تلك النصوص الموجودة بعضها مع بعض فى ذلك الحين مع عدم معرفة الصحيح من غيره أو معرفة الناسخ من المنسوخ والمتقدم والمتأخر وذلك مع استمرار الحوادث وتجدد المعاملات والمسائل التى تحتاج إلى رأى الإسلام وقضائه فى مثل هذه الأحوال.

فكان لابد من عرض تلك الحوادث على ما عندهم من النصوص واستنباط أحكامها، إما من ظاهر النص أو من معقوله، أو من القواعد العامة المستمدة من النصوص المتفرقة فى الكتاب والسنة، فنشأ عن ذلك اختلاف فى فتاوى تلك الأقطار فكان لكل قطر فتاواه . فللعراقيين فتاوى، وللشاميين فتاوى، وللحجازيين فتاوى، وللمصريين فتاوى، وللمغربيين فتاوى، وللشيعة والخوارج فتاوى.

وكان أهل المدينة أكثر ما يتبعون فى فتاواهم زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعائشة ومن التابعين سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ومن الموالى نافع مولى عبد الله بن عمر.

واعتمدت أهل مكة فتاوى عبد الله بن عباس من الصحابة ومن التابعين الموالى مجاهد بن جبير وعطاء بن أبى رباح وطاووس بن كيسان. واعتمد أهل الكوفة فتاوى عبد الله بن مسعود من الصحابة، ومن التابعين علقمة بن قيس النخعى، والأسود بن يزيد النخعى ومسروق بن الأجدح الهمدانى. واعتمد أهل البصرة فتاوى أبى موسى الأشعرى وأنس بن مالك من الصحابة، ومن التابعين الحسن البصرى، ومحمد بن سيرين.

واعتمد أهل الشام فتاوى معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأبى الدرداء من الصحابة ومن التابعين أبى إدريس الخولانى، ومكحول الدمشقى وعمر بن عبد العزيز ورجاء بن حيوة.

واعتمد أهل مصر فتاوى عبد الله بن عمرو بن العاص من الصحابة ومن التابعين يزيد بن أبى حبيب وعبد الله بن جحيرة وبكير بن عبد الله الأشج[1].

وكان من آثار تفرق الصحابة فى الأقطار الإسلامية وانعدام الاتصال العلمى، اللهم إلا فى أيام الحج أن كثرت الفتوى التى أدت إلى الاختلاف فى

(١) راجع حكمة التشريع وتاريخه ص ٢١-٢٤ والمدخل لدراسة الفقه للدكتور محمد الحسينى حنفى ص ٨٨-٩٩ الطبعة الثالثة.

الآراء، ولكن سرعان ما تنبه كل منهم إلى أن في البلاد الأخرى علمًا يغاير علمهم، فعملوا على الإكثار من الرحلات العلمية التى كان من نتيجتها تقليل الخلاف والعمل على جمع فروع مدرسة الحديث فى مدرسة واحدة تضم كل آثار السنة والحديث فى مركز واحد رئيسى يخدم كل البلاد والأقاليم ويرجع إليه عند الاختلاف.

الرحلات العلمية وشيوع رواية الحديث:

كان من السمات المميزة للحديث فى عهد النبى ﷺ وعهد الخلفاء من بعده وعهد كبار التابعين نقله وأخذه بطريق الرواية الشفوية فى غالب الأحيان.

ولقد حثهم الرسول ﷺ على حفظ الرواية عنه ونقلها إلى غيرهم بقوله: «**رحم الله عبدًا سمع مقالتى فوعاها وأداها كما سمعها، فرب مبلغ أوعى من سامع**»[1].

وكان يساندهم فى ذلك ملكة الحفظ وقوة الذاكرة وصفاء الذهن الذى منحهم الله ووهبهم إياه وحفظه سبحانه ورعايته السنة وهى القسم الثانى من الوحى الذى لا يتم الأول عمليا من جهة التشريع إلا به والكل من عند الله وحفظ الكل أخذ من قول الله سبحانه فى كتابه العزيز ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[2] وقوله سبحانه فى شأن نبيه ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (٤)**﴾[3] وحفظ القرآن الذى لا جدالَ حول حفظ الله له فى كل مكان وزمان يقتضى عقلا وضرورة حفظ الحديث النبوى وسنة رسول الله فى جميع الزمان كما حفظ القرآن لأن حاجة القرآن إلى السنة أشد من حاجة السنة إلى القرآن لأن السنة هى الموضحة والمبينة والمفسرة والمفصلة قولا وعملا لكل ما جاء به القرآن أخذًا من قوله سبحانه ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**

(١) حكمة التشريع وتاريخه ص ٤٧.

(٢) (الحجر: ٩). (٣) (النجم: ٣، ٤)

وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[1] وقوله سبحانه ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾[2] وقوله سبحانه ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾[3] وقوله سبحانه ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [4]

ولكن مع وجود هذه السمة العامة للحديث وهى الرواية الشفوية فى أول الأمر، فقد كانت هذه السمة تدورحول التضييق فى الرواية والتسهيل فيها حسب المقام، فهى فى عهد النبى ﷺ كانت تقتصر على الضرورة القصوى وهو التبليغ لكل من لم تمكنه ظروفه من الرجوع إلى مصدر الحديث وهو النبى ﷺ. أما فى عهد أبى بكر، وعمر، فقد كان من المبادئ التى سارا عليها عدم الإكثار من الحديث وروايته عن النبى ﷺ خشية الكذب على رسول الله ﷺ ولو بدون قصد، وخشية أن يصدهم ذلك عن حفظ كتاب الله تعالى، لدرجة أن عمر قد أخافهم فى ذلك ورهبهم وحبس ثلاثة من الصحابة لإكثارهم التحدث عن رسول الله ﷺ وهم ابن مسعود وأبو الدرداء وأبو مسعود الأنصارى[5].

وكان أبو بكر وعمر لا يقبلون رواية راوى الحديث إلا بشهادة شاهدين ممن تقبل شهادتهما شرعا، اطمئنانا على صحة الحديث من ناحية وتقليلا للرواية من ناحية أخرى، وخوفا من الانصراف عن الاشتغال بالقرآن من جهة ثالثة حيث لم يورث أبو بكر الجدة برواية المغيرة بن شعبة أن النبى ﷺ أعطاها السدس إلا بعد أن شهد معه محمد بن مسلمة على سماع الحديث من النبى ﷺ[6].

---

(١) الحشر: ٧. (٢) النساء: ٥٩. (٣) النساء: ٨٠.

(٤) الأحزاب: ٣٦. (٥) حكمة التشريع وتاريخه ص ٢٤.

(٦) راجع تذكرة الحفاظ للذهبى ١/ ٢-٨، والمدخل للدكتور محمد الحسينى ص ٥٦ وما بعدها.

وقد نقل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان يطلب ممن يروى له حديثًا عن النبى ﷺ شاهدا على مايقول، ولهذا فقد رد عمر بن الخطاب حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثا على عهد رسول الله ﷺ فلم يجعل لها رسول الله نفقة ولا سكنى لمعارضته لظاهر القرآن فى قوله تعالى ﴿ **أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم**﴾[1] الآية، وفى قوله ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِن ثَلاثَةَ قُرُوءٍ**﴾[2] وأيضًا لعدم متابعة غيره معه فى هذا الحديث.

وروى أن على بن أبي طالب كرم الله وجهه رد حديث معقل بن سنان الأشجعى أن بروع بنت واشق الأشجعية مات عنها زوجها قبل أن يدخل بها ولم يكن قد سمى لها مهرًا فقضى رسول الله ﷺ بأن لها مثل مهر مثلها لا وكس ولا شطط، لعدم متابعة غير معقل أحد من الصحابة معه فى هذا الحديث عند حكم على رضي الله عنه.

كما روى أن عائشة وابن عباس رضى الله عنهما ردا حديث أبى هريرة «من حمل جنازة فليتوضأ» وقالا كيف يلزم الوضوء فى حمل أعواد يابسة[3].

ولما استقرت الفتوحات فى زمان عثمان بن عفان رضى الله عنه وأذن للصحابة بالانتقال إلى البلاد المفتوحة فقد أصبحت الحاجة تدعو إلى كثرة الرواية، لتشوق الداخلين في الإسلام إلى تعرف أحوال الرسول وأقضيته، ولأن السنة تعرضت لبيان الأحكام الجزئية التى تجعل الناس على بينة من تفاصيل الأحكام الشرعية، وقد زالت الحاجة إلى كثرة الرواية فى زمان بنى أمية بعد ما نفر الناس من سياستهم حيث رغبوا فى معرفة أحكام الدين فى شئون الحياة العادية وفيما يرونه من تصرفات هؤلاء الحكام فى شئون الحياة وشئون العباد، وتلك لا يمكن

(١) الطلاق: ٦.　　(٢) البقرة: ٢٢٨.

(٣) المرجع السابق.

معرفتها تماما إلا عن طريق السنة ورواية الحديث. ولذا فقد عكف صغار الصحابة من أمثال عبد الله بن عباس وأبى هريرة وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك وغيرهم على رواية السنة وبيانها للناس(١)

ولم يكن انتشار رواية السنة قاصرًا على بلد واحد، بل شاع فى معظم البلدان الإسلامية، ففى المدينة وكانت أوفر البلدان حظا فى هذا الشأن - وجد بها عائشة وابن أختها عروة بن الزبير وابنه هشام وعبد الله بن عمر وابنه سالم ومولاه نافع وأبو هريرة وثم طائفة كبيرة ممن تلقت عن هؤلاء من التابعين من أمثال سعيد ابن المسيب وأبى بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار، وزين العابدين بن الحسين بن على، والقاسم بن محمد بن أبى بكر وكثير غيرهم.

وفى مكة وجد عبد الله بن عباس ومولاه عكرمة ومجاهد وغيرهم.

وبالكوفة وجد عامر بن شرحبيل الشعبى وعلقمة بن قيس النخعى والأسود ابن يزيد ومسروق وشريح وسعيد بن جبير وغيرهم.

وبالبصرة وجد أنس بن مالك من صغار الصحابة ومن آخرهم موتا والحسن البصرى وابن سيرين وقتادة وغيرهم من التابعين، وكان بالشام أبو إدريس الخولانى وقبيصة بن ذؤيب ومكحول ورجاء بن حيوة وعمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين والخليفة الثامن من بنى أمية وغيرهم وكان بمصر عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو من صغار الصحابة ويزيد بن حبيب وباليمن طاووس بين كيسان ويحيى بن أبى كثير (٢).

---

(١) المدخل للدكتور محمد الحسينى حنفى ٨٦ وما بعدها وعلوم الحديث ٢٦٣ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق ص ٨٥ وحكمة التشريع وتاريخه ص ٢٣.

وضع الحديث وأسبابه:

صاحب شيوع رواية الحديث فى عصر التابعين نشوء ظاهرة ضارة هى ظاهرة وضع الأحاديث ونسبتها كذبًا إلى رسول الله ﷺ وكان لذلك أسباب أهمها:

١ - رغبة أعداء الإسلام ممن غلبوا على أمرهم من اليهود والمجوس فى فتنة المسلمين عن دينهم، فكانوا يضعون مبادئ الإلحاد، ويقررون قواعد فيها تحريم الحلال وتحليل الحرام وينسبون ذلك للنبى ﷺ ترويجًا لها بين البسطاء من المسلمين.

٢ - رغبة المتعصبين من الفرق الإسلامية فى الترويج لمبادئهم، فيصطنعون أقوالا تؤيدها على شكل حديث رسول الله ثم ينسبونها كذبًا إليه لتكون مؤيدة لهم فى دعاواهم، وقد وقع كثير من ذلك من غلاة الشيعة ومن غيرهم من أصحاب الآراء السياسية المتطرفة فيما عدا الخوارج، فإن اعتقادهم بأن الكذب كفر حملهم على عدم الخوض فى هذا الميدان.

٣ - وجود بعض الطوائف التى غالت فى رد كل ما لم يرد فى الكتاب ولا فى السنة مما حمل البعض على نسبة الآراء الصحيحة المأثورة عن الصحابة أو الحكماء إلى النبى ﷺ حتى تلقى قبولا من هؤلاء.

٤ - رغبة بعض جهلة الصالحين فى حمل الناس على الفضائل وترغيبهم فى الخير وترهيبهم من الشر دفعهم إلى اختلاق أقوال كاذبة منسوبة إلى النبى ﷺ يصورون فيها ثوابا عظيما على فعل الخير ولو كان ضئيلا، وعقابا شديدا على فعل الشر ولو كان يسيرا، ولم يروا بذلك بأسا ما دام أنه ليس فيه تقرير لحكم شرعى يتعلق بحل أو حرمة.

على أن علماء الحديث لم يلبثوا حتى تصدوا لصيانة السنة من أثر هذه الظاهرة السيئة وما تحدثه من التشكيك فيها، فقاموا بتعقب الوضاعين وكشفوا الأحاديث التى وضعوها، وابتعدوا عن قبول الأحاديث التى يرويها من يؤثر عنه الميل إلى أى طائفة متطرفة أو التعصب لمذهب معين، وفى سبيل هذا عنوا ببحث أحوال الرواة وكونوا لذلك علما سموه بـ «علم الجرح والتعديل»، كما كتبوا فى تاريخ الرجال، وبذا سلمت السنة من الدخيل ولم يعد بعد مجال للمحاكمة فى إطراح السنة زعما بأنه قد تسرب إليها كثير من الأحاديث المكذوبة فلم يعد يدرى صحيحها من زيفها، وكل دعوى من هذا القبيل إنما هى هدم للدين رغبة فى التحلل منه والتفلت من أحكامه، ولا يمكن أن يقول بها مؤمن يسكن إيمان فى قلبه[1].

الآثار التى ترتبت على ظهور ووضع الحديث:

ومع هذا، فإنه قبل أن يستكمل علم الجرح والتعديل قواعده فى القرن الثالث الهجرى، أورث شيوع ظاهرة وضع الأحاديث نوعا من التشكك فيما يروى، الأمر الذى أدى إلى صعوبة مهمة الفقهاء، فبعد أن كانت مهمتهم فى عصر الصحابة تنحصر فى استخلاص الأحكام من الأحاديث بعد سماعها أصبح عليهم أن يبحثوا فى الحديث متنًا وإسنادًا، حتى إذا ما غلب على ظنهم صحته شرعوا فى استنباط الحكم منه، ولم يكن البحث عن صحة الحديث بالمهمة اليسيرة، ولقد كانت مهمة علماء العراق فى هذا الصدد أشد صعوبة من مهمة غيرهم، حيث كان العراق هو موطن ظهور الأحاديث الموضوعة وانتشارها مما دعا علماء هذا القطر إلى وضع شروط مشددة لقبول الأحاديث أخبار الآحاد[2].

---

(٢) المرجع السابق. ص ٨٧

(١) المدخل للدكتور محمد الحسينى حنفى ٨٦ وما بعدها وعلوم الحديث ٢٦٣ وما بعدها.

الرحلة فى طلب الحديث:

كانت الـرحلة فى طلب الحديث هى من أشـد الأمانى المحـببة إلى العـلماء جميعًا وصولاً إلى الدليل الصحيح الـذى يؤيد الحكم الشرعى قضاء وإفتاء، وكان ذلك من أول الأمـر وعند طلب العلم بالمشـافـهـة فى القرن الـهجـري الأول من الصحابة أو التابعين.

فأبو الدرداء[1] من الصحابـة كان يقول: (لو أعيتنى آية مـن كتاب الله فلم أجد أحـدا يفهمهـا ببرك الغماد لـرحلت إليه)، وقد روى عن جابر بن عـبد الله الصحابى الجليل (٧٨ هـ) أنه ابتاع بعيرًا وشـد عليه رحله وسار الأشهر حتى قدم الشام ليسأل عبد الله بن أنيس عن حديث فى القصاص[2] .

وقد كـانت الرحلة فى حديث واحد مـألوفة عند السلف من التـابعين مثل سـعـيـد بن المسـيب (١٠٥ هـ) وأبى قـلابة (المـتـوفى حـوالى سنة ١٠٤ هـ)، (ومكحول - المتوفى نحو ١٦٢ هـ).

فقـد كان سـعيـد بن المسيـب يقول (كنت أرحل الليـالى والأيام فى طلب الحديث الواحد). وروى عن أبى قلابة أنه قال (أقمت بالمدينة ثلاثا مالى حاجة إلا رجل عنده حديث واحد فقدم فأسمعه منه) وروى عن مكحول أنه قال (كنت عبدًا بمصر لامرأة من بنى هذيل فأعتقتنى، فـما خرجت من مصر وبها علم إلا حويت عليه فيمـا أرى، ثم أتيت العراق فما خرجت منها إلا حويت عليـه فيما أرى، ثم أتيت الشام فغربلتها، كل ذلك أسأل عن النقل، فلم أجد أحدًا يخبرنى فيه بشىء حتى أتيت شيـخًا يقال له زياد بن خارية التيمى فـقلت له، هل سمعت فى النقل شيئاً؟ قال: نعم، سمعت حبيب أبن مسلمة الفهرى يقول: شهدت النبى ﷺ نقل

(٢) المرجع السابق ص ٨٧.

(١) وهو عويمر بن زيد المتوفى سنة ٣٢ هـ.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه ٥٣، ٥٤، ومقدمة ابن خلدون ص ٥٤١، ومعجم البلدان لياقوت ١/ ٥٩٠ وتذكرة الحفاظ للذهبى ١/ ٤٣.

الربع فى البداءة والثلث فى الرجعة [١] ولعل هذا الظمأ إلى طلب العلم أن يكون السبب فى سفر عبد الله [٢] إلى البصرة ثمانى عشرة مرة ليسمع ما يرويه أهل هذا المصر من السنن التى تفرد بها أيوب بن كيسان السختيانى، أبو بكر المتوفى سنة (١٣١ هـ) [٣].

وكثيراً ما كانت هذه الرحلات تتم مشيًا على الأقدام ومن أناس بلغوا من السن خمسة عشر عامًا يطوفون هنا وهناك شرقًا وغربًا فى طلب الحديث حتى أصبح لقب (الرحال والرحالة، والجوال والجوالة، وقفًا على كبار المحدثين ممن تحمل المشاق وسافر إلى الآفاق طلبًا لأحاديث تقل أو تكثر) [٤].

أثر رحلات الحديث فى توحيد النصوص والتشريعات:

كان من آثار هذه الرحلات أنها مهدت لطبع الحديث بطابع مشترك تتماثل فيه النصوص والتشريعات وإن كانت أصول رواياتها مختلفة المصادر[٥] حين تفرد بها أول الأمر إقليم واحد لم يشاركه فيه أحد كما فى حديث «**إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى**».

ولأهمية هذا الحديث عند المحدثين فقد كان يبدأ به كل كاتب أو مدون فى الحديث ولهذا قال: عبد الرحمن بن مهدى، (١٩٨ هـ) ما ينبغى لمصنف أن يصنف شيئاً من أبواب العلم إلا ويبتدئ بهذا الحديث، وقال البخارى من أراد أن يصنف كتابًا فليبدأ بحديث الأعمال بالنيات، وهو الحديث الذى افتتح به البخارى صحيحه، وتبعه العلماء فى عصره ومن بعده فى مصنفاتهم أخذًا بهذه الوصية

---

١) سنن أبى داود ٣/١٠٦، وابن ماجه ٢٢/٩٥٢ - ٩٦١ وتذكرة الحفاظ ١/١٠٧ وعلوم الحديث ومصطلحه ٥٤، ٥٥.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه ص ٥٥

(٣) المرجع السابق ومعجم البلدان ١/ ٤١٤

(٤) علوم الحديث ص ٥٦.

(٥) راجع هدى السارى ١/ ١٠

الكريمة التى قال بهـا عبد الرحمن بـن مهدى، حتى خـيل للناظر أن هذا الحديث وهو «حديث النيـة» متواتر عن رسول الله ﷺ مع أنه حـديث آحاد لأنه لم يصح عن النبى ﷺ إلا من طريق عمر بن الخطاب ولا عن عمر إلا من حديث علقمة، ولا عن علقمة إلا من حديث مـحمد، ولا عن محمد إلا من حـديث يحيى كما قال البزار (١) فى مسنده وهذا الحـديث لم يكن معروفًا إلا فـى المدينة وحدها عن عمر، ومن المدينة نقل إلى بقية الأقاليم عن طريق الرحلات العلمية فى الحديث.

شروط قبول رواية الراحل فى طلب الحديث:

وقد وضعت شروط لـقبول هذه الرواية حتى يطمئن إلى صحـتها عن النبى ﷺ هى أن يسرد الـراوى من حفظه سلسلة الإسناد جـميـعًا ثم يضيف إليـها فى آخـرها اسمـه، ليعلم أنه، قـد سمـع حقًا مـا يرويه، وإلا عد مـتسـاهلا وترك الاحتجاج بحديثه «ولو كان إماما واسع العلم كما هو حال ابن لهيعة محدث مصر وعالمها كما قال الإمام أحمد بن حنبل، حيث ترك أمام المذهب روايته لتساهله فى الأخذ بالرواية بدون سندها. فقد قال الخطيب البغدادى فيه كان يتساهل فى الأخذ وأى كتاب جاءوا به حدث منه فمن هنا كثرت المناكير فى حديثه (٢).

ومع ذلك فـإن تصنيف كـتب الحديث لم تغن عن الـرحلة فى طلب العلم والحديث، فلقـد كانت الكتب لتـيسيـر التحصـيل على المتساهل، أمـا الذى كان يلتمس شرف العلـم وكرامته فلم يكن ليرضى بما يقـرؤه من الكتب، بل قد يظل أشهرًا فى الرحلة لطلب الحديث (٣).

---

(١) وهو الحافظ أبو بكر أحمد بن عمر بن عبد الخالق المتوفى سنة ٩٢ هـ وله مسندان كبير وصغير ويسمى الكبير «البحر الزاخر» والكبير «المعلل» ، انظر علوم الحديث ص ٥٨ وما بعدها.

(٢) علوم الحديث مصطلحه ٦٠ وما بعدها وتذكرة الحفاظ ١/ ٢٣١.

(٣) علوم الحديث ٦٢.

الرحلة للمتاجرة بالحديث أو للشهرة:

وكان هناك من يرحل لطلب الحديث ابتغاء المتاجرة به ومن هؤلاء يعقوب ابن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، الذى كان يحفظ حديث النهى عن الاغتسال فى الماء الدائم إذا أصابته نجاسة. وهو الحديث الذى رواه أبو هريرة عن النبى ﷺ فقد كان يعقوب لا يحدث بهذا الحديث لطالبه إلا بدينار.

ومن هؤلاء أيضًا أبو نعيم «الفضل بن دكين» فقد كان يأخذ ممن يريد أن يكتب عنه الحديث الدراهم الصحاح، فإن كانت مكسرة أخذ عليها صرفا كما أخبر عنه تلميذه على بن جعفر بن خالد (١).

وقد سئل الإمام أحمد بن حنبل يكتب عمن يبيع الحديث، فأجاب، لا ولا كرامة.

ولعل بائعى الحديث والمتاجرين به - رغم جشعهم الظاهر أحيانًا - لم يكونوا دائما من الكذابين أو الوضاعين، ولعل كثيرًا منهم كانوا ثقات حافظين ولهم فلسفتهم الخاصة فى تقريرهم أخذ المال أنهم ركبوا البحار والصحراء مع ما لقوه فى ذلك من أهوال وما تحملوه من نفقات بينما كان سائر الآخذين عنهم قابعين فى دورهم آمنين فى سربهم وليس من المنطقى أن يكونوا سواء مع هؤلاء والأصول المنهجية التى كان يسلكها هؤلاء الرواة فى استقصاء الحديث النبوى لو قورنت بشىء فى عصرنا الحديث لكانت أشبه بأساليب الناشرين الذين أصبحت أعمالهم وقفًا على البحث عن كنوز المخطوطات لنشرها ثم بيعها بأغلى الأثمان (٢).

وتنصرف الأعوام، وتتعاقب الأجيال، وإذا بتلك الرحلات العلمية فى طلب الحديث تصبح ضربًا من الرحلات الرياضية يطلب بها بعد الصيت، فقد كان

(١) علوم الحديث ٦٢، ٦٣ وسنن النسائى بشرح السيوطى ١/ ٤٩.

(٢) المرجع السابق ص ٦٦ ومعجم البلدان لياقوت الحموى ٣/ ٣٨٠

بعض من لا خلاق لهم يرحلون إلى أقصى الأقاليم لا ليحفظوا الأحاديث ويعملوا بما فيها، بل لتظهر أسماؤهم فى سلسلة الإسناد، ولا سيما فيما لم يكن مشهوراً من الأحاديث. وهذه الرحلات الرياضية ، إن صح اليقين - كثرت فى القرن الهجرى الثالث، وانتهت إلى أسوأ النتائج فى القرن الهجرى الخامس[١].

مقاومة المتساهلين بالحديث وروايته:

قام كثير من العلماء المخلصين بمقاومة هؤلاء المتساهلين فى الحديث بدون التحقق من صحة الحديث رواية ودراية بغرض التوصل على غريب الحديث للحصول على المال أو الشهرة أو الرياضة ومن هؤلاء أبو بكر، أحمد المعروف بالخطيب البغدادى (٤٦٣هـ) فى كتابه «الكفاية فى علم الرواية»[٢].

ولهذا السبب فقد رد كثير من النقاد ورجال الحديث رواية الغريب من الأحاديث حتى وإن كانت هذه الرواية عمن عرف بزهده واشتهر صلاحه بين الناس، كما هو الحال بالنسبةلرواية معلى بن هلال الذى كان يصلى فى يومه مائة ركعة، حيث لم يقبلها العلماء المحققون فى الحديث لإكثاره من رواية غريب الحديث.

وأهم ما ركز عليه نقاد الحديث هو بيان التدليس وكشف هذا المدلس اللعين، فقد حدث عقير بن معدان الكلاعى قال: (قدم علينا عمر بن موسى حمص فاجتمعنا إليه فى المسجد فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح فلما أكثر قلت له، من شيخنا هذا الصالح، سمه لنا، نعرفه (قال) فقال: خالد بن معدان. قلت له: فى أى سنة لقيته؟ قال: لقيته فى سنة ثمان ومائة، قلت: فى أى مكان لقيته، قال: فى غزاة أرمينية. (قال) فقلت له: اتق الله ياشيخ ولا تكذب مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين:

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر ص ٣، ٤ والمرجع السابق.

وأزيدك أخرى، إنه لم يغز أرمينية كان يغزو الروم)[1].

وقد استخلص رجال الجرح والتعديل أن جهل الرواة بتاريخ وفاة المروى عنه يكون دليلا قاطعًا على وقوع الكذب والتدليس، ولذلك اشترط نقاد الحديث معرفة الرجال وتاريخهم وطبقاتهم والعناية بمولدهم ووفياتهم.

يقول سفيان الثورى (٦١هـ) وكما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ بل لقد استعمل نقاد الحديث التحديد الجغرافى لفضح الكذابين وكشف أساليبهم فى الوضع أو التدليس، فلا يذكر ثقاتهم إسنادًا فيه رجال رحلوا وأكثروا الترجل وطوفوا بالأقاليم ليقيدوا أسماء هؤلاء الرجال باسم البلد الذى حدثوا فيه[2].

وقد صرح النقاد بأن «الكاذب فى غير الحديث ترد روايته» وأن السفه يسقط العدالة ويوجب رد الرواية فكل من يجرى على لسانه شىء من الكلام البذىء أو العبارات المبتذلة لا تقبل روايته، فقد رد البخارى حديث النضر بن مطرف، لأن يحيى بن سعيد القطان (-١١٣هـ) ترك الرواية عنه، وقد بين يحيى سبب هذا الترك بقوله: (سمعته يقول: إن لم أحدثكم فأمه زانية) فتركت حديثه لهذا السبب[3].

دور الحديث:

فى القرن الهجرى السادس وبعد أن ضعفت الرحلات العلمية أو قلت اتجهت الرغبة إلى إنشاء دور للحديث لتقوم بنفس الدور الذى تؤديه الرحلات العلمية للحديث، وأول مدرسة بنيت لهذا الغرض كانت المدرسة (النورية) بدمشق التى أمر ببنائها نور الدين محمود بن أبى سعيد زنكى (٥٦٩هـ) وبعدها وفى

(١) المرجع السابق ص ٧٠ والكتابة ص ١٦٩.

(٢) المرجع السابق / ٧١.

(٣) المرجع السابق/ ٧٢.

سنة (٦٢٣هـ) بنيت في القاهرة دار للحديث بأمر الملك الأيوبي الكامل ناصر الدين. وفي سنة ٦٣٦هـ نشأت المدرسة الأشرفية بدمشق وكان ابن الصلاح (٦٤٣هـ) من أوائل شيوخها كما درس فيها الإمام النووي (٦٧٦هـ) ثم تتابعت بعد ذلك دور الحديث وإن كانت هذه الدور جميعها لم تطل بها الحياة، لأنها لم تزل كمدارس الفقه والأحكام وسيلة إلى المناسب وللقضاء، والحظوة عند الخلفاء، ولم تشف غلة الورعين من طلاب الحديث الذين ظلوا يؤثرون الرحلة والطواف بالأقاليم وفي كل مكان[1].

(١) المرجع السابق ٧٣، ٧٤ والطراز الحديث للجيزاوي/ ٨.

ألقاب المحدثين

وأشهر الألقاب التى كانت تطلق على المحدثين ثلاثة هى: المسند والمحدث، والحافظ.

فالمسند: هو من يروى الحديث بإسناده سواءً كان عنده علم به أم ليس له إلا مجرد روايته.

والمحدث: أرفع من المسند لأنه يعرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال، والعالى والنازل، ويحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون، وسمع الكتب الستة ومسند أحمد بن حنبل وسنن البيهقى، ومعجم الطبرانى، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية[1].

أما الحافظ: فهو أعلاهم درجة وأرفعهم مقامًا، لأن من صفاته أن يكون عارفًا بسنن رسول الله ﷺ بصيرًا بطرقها، مميزًا لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع أهل المعرفة على صحته، وما اختلفوا فيه للاجتهاد فى حال نقلته، ويعرف القواعد التى وضعها علماء الجرح والتعديل ونقاد الحديث للفرق بين درجات الرواة ومدلول هذه الاصطلاحات والفرق بين كل مدلول وآخر بالنسبة لجميع هذه الاصطلاحات كقولهم: فلان حجة، وفلان ثقة ومقبول، ووسط ولا بأس به وصدوق، وصالح، وشيخ، ولين وضعيف ومتروك، وذاهب الحديث إلخ.. كما يميز بين الروايات بتغاير العبارات نحو عن فلان وأن فلانًا قال إلخ.

وأهم هذه الصفات أن يتوسع الحافظ فى أسماء الرجال حتى يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه عن كل طبقة أكثر مما يجهله[2] ويضيف كثير من نقاد الحديث أن الذين يجوز تسميتهم (بالحفاظ) قليلون

---

(١) راجع أيضًا الطراز الحديث للجيزاوى ص ٨

(٢) المرجع السابق

فى كل زمان ومكان، وربما يتعذر وجودهم بما يشترط لهم من نادر الصفات وسعة العلم[1].

رواية الحديث بين اللفظ والمعنى:

فى بادئ الأمر كان الرواة يتشددون فى الرواية باللفظ والنص وبخاصة الحفاظ منهم، فقد كانوا لا يتساهلون حتى بالواو والفاء ويرون أن على المؤدى أن يروى ما تحمله باللفظ الذى تلقاه من شيخه دون تغيير ولا حذف ولا زيادة لما روى عن النبى ﷺ أنه قال: «**نضر الله امرءً سمع حديثًا فأداه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع**»[2]. وقد روى أن النبى ﷺ علم البراء بن عازب دعاء ولما أعاده البراء على النبى ﷺ أورده كما تعلمه من النبى ﷺ إلا أنه أتى بكلمة (ورسولك) بدلا من (نبيك) فنبهه النبى ﷺ واضعا يده على صدره (ونبيك)[3].

وقد تمسك بعض الصحابة بناء على هذا الحديث السابق بوجوب رواية الحديث باللفظ والحرف ومن هؤلاء ابن عمر رضى الله عنه، فقد قال عبيد بن عمير راويًا عن النبى ﷺ«مثل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين»، فقال ابن عمر: ويلكم، لا تكذبوا على رسول الله، إنما قال ﷺ (**مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين**) كما سمع ابن عمر رجلا يحدث بحديث أركان الإسلام الخمسة ويقدم بعضها على بعض فقال له ابن عمر: اجعل صيام رمضان آخرهن كما سمعت من فىِّ رسول الله ﷺ[4].

وفى عصر التابعين وأتباع التابعين كان كثير من الرواة يؤدى الحديث بلفظه ونصه وإن كان البعض منهم لا يرون بأسا بالرواية على المعنى، ومن هؤلاء الذين

---

(١) علوم الحديث ٧٥ - ٨٧.

(٢) الكفاية ١٧٣ والمرجع السابق ٨٠.

(٣) الكفاية ١٧٠ وعلوم الحديث ٨١.

(٤) علوم الحديث ٨١، ٨٢، والكفاية ١٧٦، وهدى السارى ١/٦.

يجيزون الرواية بالمعنى الحسن البصرى، والشعبى والشخصى[1].

أما الذين كـانوا يتشددون فى الرواية حـتى الحروف فقد صـور لنا الأعشى سليمـان بن مهـيران(١٤٨هـ) موقـفهم هذا بقـوله: «كان العلم عند أقـوام كان أحدهم لأن يخـر من السماء أحب إليه من أن يزيد فـيه واوًا أو ألفًا أو دالا، وأن أحدهم اليوم يحلف على السمكة أنها سمينة، وإنها لمهزولة»[2].

شروط رواية الحديث بالمعنى:

وقد اشترط المجوزون فى الرواية بالمعنى شروطا فى الراوي منها:

(أ) علمه بقواعد اللغة العربية.

(ب) العلم بمدلولات الألفاظ ومقاصدها.

(جـ) القدرة على أداء الحديث أداء خاليًا من اللحن.

وقـد وقف الإمـام مـالك رضى الله عنه من الروايـة بالمعنى مـوقـفًا وسطا فـأجازها فـيمـا لم يرفع إلى رسـول الله ﷺ، وتشدد فى منعـها فى الأحـاديث المرفوعة[3].

وقد أقر ابن الصلاح الرواية بالمعنى ورجح ذلك بالنسبة للجميع، ولكن مع توافر الشروط التى سبق ذكرها[4].

والرواية بالمعنى ينبـغى أن تظل مقـيدة ببعـض العبارات الدالة علـى الحيطة والورع، فعلى راوى الحديث إذا شك فى لفظ من روايته أن يتبـعه بقوله: (أو كما قال) أو (كما ورد).

---

(١) علوم الحديث ٨٢.

(٢) الكتابة ١٧٨ والمرجع السابق.

(٣) علوم الحديث.

(٤) علوم الحديث ٨٥ والكفاية ١٧٩، والباعث الحثيث ١٤٠ وما بعدها.

وأكثر الرواة يحرصون على أن يؤدوا الحديث تاما بجميع ألفاظه ويرون فى ذلك ضربًا من العناية باللفظ النبوى إلا أن بعض العلماء يتساهلون فى اختصار الحديث فيحذفون بعضه، ويقطعونه، ويروونه تفاريق فى مناسبات مختلفة، كما صنع البخارى فى صحيحه ولم ير الأئمة فى صنيع البخارى موضعا للنقد لأنهم لاحظوا أنه لا يتساهل فى ذلك إلا إذا كان قد أورد الخبر تاما فى رواية أخرى . ولذلك لم يجوزوا اختصار الحديث إذا لم يروه تاما من طريق أخرى لئلا يكون ذلك كتمانا لما يجب تبليغه[1] .

(١) علوم الحديث ٨٦ للدكتور الصالح، وعلوم الحديث لابن الصلاح ١٨٩ والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ١٤٢-١٤٤ .

المبحث الرابع

تحمل الحديث

تحمل الحديث والمراد به نقل الحديث أو أخذه عن الغير إنما يكون بعدة طرق أو وسائل حصرها بعض العلماء في ثمانى طرق هى: السماع والقراءة والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوجادة، وأعلى هذه الصور هو السماع[1].

وتحمل الحديث لا يشترط فيه العدالة أو البلوغ أو الإسلام فى المتحمل عند التحمل، وإنما يشترط ذلك فقط عند الأداء أى الرواية، وعليه، فيصح تحمل الكافر، والصبى غير البالغ إذا كان مميزًا الحديث، ولكن لا تقبل منهم رواية ما تحملوه إلا بعد توفر شروط الرواية فيهم، وهى إسلام الكافر وبلوغ الصبى مع توفر شروط التحمل طبقا لما وضحه العلماء[2].

السماع:

وهو القسم الأول أو الطريق الأول من طرق تحمل الحديث، وهو من أعلى طرق التحمل درجة، ويمكن معرفة هذه الطريقة بقول الراوى أو المحدث، سمعت، أو حدثنا أو حدثنى أو أخبرنا أو أخبرنى، وحدثنا وأخبرنا أعلى درجة فى الرواية من قول الراوى سمعت لأنه يكون هو المقصود بالرواية عند سماع الحديث[3].

يمكن تحقق هذه الطريقة وهى السماع بعد إطلاق الراوى أحد الألفاظ السابقة التى تدل على الرواية وهى حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت وقال لنا، وذكر لنا فلان كذا. . إما حفظا من الذاكرة، وإما قراءة من كتاب بين يديه[4].

١) علوم الحديث ص ٨٨ والباعث الحثيث ص ١٠٩ وما بعدها، والطراز الحديث ص ٢٨.

(٢) الباعث الحثيث ص ١٠٨

(٣) المرجع السابق ص ١١٠

(٤) الباعث الحثيث ص ١٠٩ وما بعدها.

القراءة:

وهى الطريق الثانى من طرق تحمل الحديث عن الغير، والقراءة إنما تكون من الطالب حفظا من الذاكرة على الشيخ أو من كتاب ويقرها الشيخ.

وتسمى هذه الطريقة بالعرض أى عرض الرواية من المتحمل على المحدث المتحمل عنه لإقرارها بعد سماعها صحيحة مطابقة لما رواه وحدث به.

وطريقة العرض هذه جائزة وصحيحة عند جمهور علماء الحديث والرواية بها سائغة عند العلماء إلا نفر لا يعتد بخلافهم[١].

وإذا أراد الشخص أن يروى الحديث الذى تحمله بهذه الطريقة فلا تكون روايته مقبولة إلا إذا قال عند تحديثه (قرأت) أو قرئ على فلان وأنا أسمع فأقر به أو أخبرنا أو حدثنا قرأه عليه. وهذا عند بعض العلماء.

منهم الإمام أحمد بن حنبل والنسائى وابن المبارك ويحيى بن معين وعليه فلا يسوغ عندهم عند تحمل الحديث قراءة أن يقول سمعت من فلان بدون إضافة قراءة[٢].

أما مالك، والبخارى، ويحيى بن سعيد القطان، والزهرى، وسفيان بن عيينه ومعظم الحجازيين والكوفيين، فقد جوزوا إطلاق الرواية حتى إن منهم من سوغ سمعت به قراءات[٣]. لأن أخبرنا وحدثنا وسمعت صيغًا اصطلاحيةً تفيد السماع عند الإطلاق [٤].

---

(١) ومن هؤلاء وكيع ومحمد بن سلام وعبد الرحمن بن سلام، . وانظر الباعث الحثيث الحاشية رقم (١) ص ١١٠.

(٢) المرجع السابق ص ١١١.

(٣) المرجع السابق والطراز الحديث ص ٢٨.

(٤) علوم الحديث ص ٩٥.

الإجازة:

والإجازة عبارة عن إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته أو مؤلفاته ولو لم يسمعها منه أو يقرأها عليه. وقد أنكر ابن حزم هذه الطريقة من طرق الرواية واعتبرها بدعة غير جائزة وقد علل البعض هذا الإنكار بقوله (من قال لغيره أجزت لك أن تروى عنى ما لم تسمع) فكأنه قال أجزت لك أن تكذب علىّ[1].

وجمهور العلماء على جواز الرواية إذا كان الراوى يحمل بطريق الإجازة وحملوا قول المانعين وعللهم فى المنع على إجازة المجهول لأن إجازة المجهول لمجهول فاسدة اتفاقا[2]

ومن الصور المقبولة فى الإجازة عند الجمهور من غير تردد إجازة كتاب معين أو كتب معينة لشخص معين أو أشخاص معيّنين، كأن يقول الشيخ: أجزت لك أو لكم أو لفلان رواية صحيح مسلم أو سنن أبى داود، أو الكتب الستة أو ما اشتملت عليه مدوناتى وهى كذا وكذا.. بل توسع البعض حيث صحح الإجازة للشخص المعين برواية شىء مبهم غير معين عنه، كأن يقول الشيخ: أجزت لك أو لفلان جميع مسموعاتى أو مروياتى[3].

أنواع الإجازة:

والإجازة سبعة أضرب[4]:

الأول: أن يجيز معينا بمعين كأجزتك البخارى مثلا والصحيح جواز الرواية بذلك والعمل بها.

الثانى: أن يجيز معينا فى غير معين كأجزتك جميع مسموعاتى والجمهور

---

(١) المرجع السابق نقلا عن التدريب ١٣١.

(٢) علوم الحديث ص ٩٦.

(٣) المرجع السابق والباعث الحديث ١١٩ وما بعدها.

(٤ز) انظر الطراز الحديث ص ٢٨ والمرجع السابق.

على جواز الرواية بذلك أيضًا.

الثالث: أن يجيز غير معين بصيغة العموم كأجزتك جميع المسلمين وفى الرواية بهذا النوع خلاف، فإن قيد بوصف كأجزتك طلبة العلم جازت الرواية.

الرابع: الإجازة لمعين بمجهول وهى باطلة.

الخامس: الإجازة لمعدوم كأجزتك من سيولد لفلان واختلف المتأخرون فى صحة هذا النوع فإن عطفه على موجود كأجزتك فلانا ومن سيولد له جاز.

السادس: إجازة ما لم يتحمله المجيز بوجه ليرويه المجاز إذا تحمله المجيز، والصحيح منعه.

السابع: الإجازة بالمجاز كأجزتك مجازاتى والصحيح جوازه.

وفى جميع الأحوال، فإن الأصل فى الإجازة أن ينطق الشيخ بلفظها الصريح شفاها أمام تلميذه بأن يقول له أجزتك فإن أجازه كتابة من غير نطق لم يعتبر هذه الإجازة ولم تصح فى نظر علماء الحديث المتشددين وإن كان الراجح عند الجمهور هو مساواة الكتابة للنطق فى هذا الموضوع[1].

الطريق الرابع من طرق التحمل «المناولة»:

والمناولة أن يعطى الشيخ تلميذه كتابا أو حديثًا مكتوبا ليقوم بأدائه وروايته عنه وأعلى صور المناولة وأقواها أن يناول الشيخ تلميذه الكتاب أو الحديث المكتوب ويقول له قد ملكتك إياه وأجزتك بروايته فخذه عنى وأروه عنى[2].

وهذه الصورة تسمى «الرواية بالمناولة مع الإجازة».

ومن صور المناولة أيضًا أن يقول الشيخ لتلميذه خذ هذا الكتاب فانسخه وراجعه ثم رده إلىّ وهذه الصورة تقارب الصورة السابقة.

(١) علوم الحديث ص ٩٦.

(٢) المرجع السابق ص ٩٧ والباعث الحثيث ص ١٢٣.

ومن الصور أيضًا وإن كانت أقل مما قبلها شأنًا أن يأتى التلميذ شيخه بكتاب من سماع شيخه فيأخذه منه ويتأمله ثم يقول له (ارو هذا عنى).

وأقل صور المناولة وأضعفها وأدناها: أن يأتى التلميذ شيخه بكتاب يلتمس منه أن يناوله إياه فيجيبه الشيخ إلى رغبته دون أن ينظر فى الكتاب أو يراجعه أو يقابله[1].

المكاتبة:

وهى إحدى طرق تحمل الحديث، وصورتها أن يكتب الشيخ إلى تلميذه بشىء من حديثه، فإن أذن له فى رواية المكتوب عنه، فهو كالمناولة المقرونة بالإجازة، وهذه الصورة لا خلاف عليها عند جمهور العلماء، فإذا لم يكن مع الكتاب المرسل إلى التلميذ إذن من الشيخ بإجازة الرواية وقبولها فخلاف البعض جوزها وصحح الرواية وهم الجمهور من علماء الحديث وبعض الفقهاءوأهل الأصول ومنهم أيوب، ومنصور، والليث بن سعد، وغير واحد من الفقهاء الشافعية[2].

الطريق السادس من طرق التحمل «الإعلام»:

والإعلام هو عبارة عن إعلام الشيخ لتلميذه بأن هذا الكتاب أو الحديث الذى يروى به أو يحدث إنما أخذه سماعا من (فلان) من غير تصريح لهذا التلميذ بالحديث أو الرواية عنه فيما حدثه به الشيخ. والجمهور على صحة هذا الطريق وقبوله فى رواية الحديث ما دامت الثقة بالشيخ متوفرة لأن هذه الثقة تمنعه من أن يعلم تلميذه بما ليس من مروياته وكأنه بمجرد إعلامه إياه بما صح من سماعه يومئ إلى رضاه عن تحمله وأدائه فأصبحت بذلك الرواية مفهومة ضمنا وإن لم يذكرها

---

(١) المراجع السابقة.

(٢) الباعث الحثيث ص ١٢٥ والطراز الحديث ص ٢٩ وعلوم الحديث ص ٩٩ وتيسير مصطلح الحديث لمحمود الطمان ص ١٦٢.

الشيخ صراحة ومن هؤلاء المجوزين ابن جريج وابن الصباغ وبعض الظاهرية[1].

فإن صرح الشيخ مع الإعلام بالمنع من الإجازة ففى صحة الرواية وقبولها خلاف صححها البعض ومنعها آخرون، وقد رجح صاحب علوم الحديث جواز الرواية وصحتها استنادا إلى ما قاله واستدل به بعض الظاهرية[2].

الطريق السابع الوصية:

وصورة التحمل بها هى: أن يصرح الشيخ عند سفره أو على فراش موته بأنه يوصى لفلان بكتاب معين كان يرويه الشيخ.

وفى هذه الطريقة خلاف بين الجواز والمنع والذى رجحه ابن الصلاح وهو من علماء الحديث ومصطلحه منع الرواية بهذا الطريق بل شدد النكير على المجوزين لها العاملين بها.

وقد جوز العمل بها بعض السلف حيث أجازوا للشخص الموصى له رواية ذلك الكتاب عن الموصى لأنهم رأوا فى هذه الوصية شبهًا من الإعلام وضربًا من المناولة فكان الشيخ بوصيته هذه قد ناول تلميذه شيئا معينا وأعلمه بأنه من مروياته غير أن ألفاظه لم تكن واضحة فى ذلك[3].

الطريق الثامن الوجادة:

وهى أن يجد أحاديث بخط راو لها غير معاصرًا له ولكن لم يسمع منه تلك الأحاديث التى وجدها، أو سمع منه غير الذى وجده، وكيفية الرواية بهذه الطريقة هو أن يقول الراوى وجدت بخط فلان كذا [4].

(١) علوم الحديث ص ٩٩، ١٠٠ والباعث الحثيث ١٢٦.

(٢) انظر الدكتور صبحى الصالح وعلوم الحديث ص ١٠٠ والتدريب ١٤٨ واختصار علوم الحديث ص ١٤٠.

(٣) راجع الباعث الحثيث ص ١٢٦ وعلوم الحديث ص ١٠٠ والطراز الحديث ص ٢٩ وتيسير مصطلح الحديث ص ١٦٣.

(٤) الطراز الحديث وتبسيط علوم الحديث لمحمد نجيب المطيعى ص ١١٤.

وشرط الوجادة هو ثقة الواجد من نسبة الحديث الموجود المكتوب إلى من يروى عنه، إما لمعرفته خطه لتعوده عليه أثناء مقابلته أو لغلبة الظن من صحة نسبة الكلام إلى قائله كما هو الحال الآن بالنسبة للكتب المطبوعة المنسوبة إلى مؤلفيها وكذا المخطوطة إذا غلب على الظن ذلك[1]. والرواية بهذا الطريق جوزها البعض ومنعها الآخرون وهو الراجح عند السلف بل إنهم اعتبروا ذلك من باب المنقطع الذى فيه شائبة الاتصال[2].

والذين جوزوها قالوا للراوى أن يحدث على سبيل الحكاية فيقول: وجدت بخط فلان، ومسنده، وهذا موجود فى مسند الإمام أحمد بن حنبل بكثرة يقول ابنه عبد الله (وجدت بخط أبى: حدثنا فلان) ويسوق الحديث.

والوجادة حين تفهم على وجهها الصحيح - لا يجوز التشكك بقيمتها كصورة من صور التحمل، فجميع ما ننقله اليوم من كتب الحديث الصحيحة ضرب من الوجادة لأن حفاظ الحديث عن طريق التلقين والسماع أصبحوا نادرين جدا فى حياتنا الإسلامية المعاصرة بعد أن انتشرت الطباعة وأضحى الرجوع إلى أمهات الكتب سهلا ميسرا.

وقد جزم ابن الصلاح بصحة من ذهب إلى وجوب العمل بالوجادة لأنه لو توقف العمل فيها على الرواية لأفسد باب العمل بالمنقول، لتعذر شرط الرواية فيها[3].

وتشدد السلف من علماء الحديث فى صور التحمل وأدائه كالوجادة، والوصية والإعلام كان له فى نظرهم ما يسوغه فى حياتهم وظروفهم، فقد كان الحديث شغلهم الشاغل، وكانوا أشد منا حاجة إلى حفظه وروايته لضعف وسائل

---

(١) راجع علوم الحديث ص ١٠٢.

(٢) الطراز الحديث ص ٢٩، وتبسيط علوم الحديث ص ١١٥.

(٣) ابن الصلاح وعلوم الحديث ١٢٩ والدكتور صبحى الصالح وعلوم الحديث ص ١٠٢.

التـدوين والكتـابة لديهم، ونـحن نجد لـزاما علـينا أن ننشط فى حـفظ الحـديث والتدقيق فى طرق تحمله ورواته ولكن تيسير الطباعة الآن قد خفف عنا فيما يتعلق بالعبء الذى ينوط به كاهلنا وهو حفظ الحديث وصـونه فى كتاب مطبوع منسوب إلى مؤلفه ويحـقق الغرض المنشود وهو حفظ السنة وإمكان الرواية والنقل حسـبما هو مدون أو مكتوب[١] وهذا هو المطلوب.

---

(١) راجع علوم الحديث للدكتور الصالحى ص ١٠٢ وما بعدها والباعث الحثيث ١٢٨ وما بعدها.

المبحث الخامس

أقســـام الحــديـــث

الحديث من حيث ذاته قسمان فقط نظرًا إلى ما يحدث به المتحدث من كلام ينسبه إلى النبىﷺ، لأن هـذه النسبة تحتمل الصـدق والكذب، فإن صدقت ثبت صحتـها، وإن ثبت كذبها كان الحـديث غير صحيح لأنه مـكذوب ومختلق على النبى ﷺ وضعـه الوضاعون الكذابون لأسبـاب تحقق أغراضهم المخـتلفة من هذا الوضع دينيا أو دنيويا[١].

ولكن نظرًا إلى أن الحـديث الصحيح قـد تتفـاوت درجة قبـوله عند الناس الآخذين المتحملين طبقا لما وضع من شروط وقـواعد تحقق صدق الحديث وصحته فى نظر العلماء، وهذه القواعد والشروط تختلف من شـخص إلى شخص حسبما يرى هو من وجهة نظره صدق حسه واطمئنان قلبـه إلى صحة الحديث، فقد قسم الحديث الـصحيح عنـد معظم أهل الحـديث ورجاله إلى قـسمين همـا: الحديث الصحيح والحـديث الحسن والأول هو ما نال كل صفات القـبول وأعلاها فى نظر جميع علماء «الحديث»، والثانى: ما اشتملت على صفات القبول بين ما هو متفق عليه وما هو مختلف فيه بما يجـعله أقل درجة من سابقه وإن كانت هذه الصفات تؤهله عند الجميع للأخذ والقبول لحسنـه .وبناء على ما سبق فقد قسم معظم أهل الحديث بالنظر إلى المتن والإسناد معًا أقسامًا ثلاثة: صحـيحًا، وحسنًا ، وضعيفًا. ويدخل تحت كل قـسم من هذه الأقسام أنواع كـثيـرة من حيث مراتـب كل قسم بحسب القوة والضعف بالنظر إلى المتن والإسناد معًا.

أقسام الحديث فى نظر علماء المصطلح:

وقد قسم الحـديث علماء المصطلح باعتبار أحوال الرواة وصـفاتهم وأحوال

---

(١) راجع أسباب وضع الحديث فيما سبق عند الكلام عن شيوع رواية الحديث والظاهرة التى صاحبتها. وتبسيط علوم الحديث ص ٧ وما بعدها.

المتون وصفاتها إلى أنواع كثيرة أوصلها بعضهم إلى مائة وبعضهم إلى مالا يحصى إذ لا تنحصر فى نظر هذا البعض أحوال الرواة وصفاتهم وأحوال متون الحديث وصفاتها[1].

وبعضهم حصرها كالنووى وابن الصلاح فى كتابه علوم الحديث فى خمس وستين نوعًا. وبعضهم كالشيخ الجيزاوى حصرها فى ستة وثلاثين نوعا نظرًا إلى كثرة الاستعمال[2].

وعلى كل حال، فإن اختلاف التقسيمات ومقدارها لا يضر فى شئ على الإطلاق من حيث القلة أو الكثرة لأن ذلك راجع إلى اصطلاح العلماء ولكل فريق نظره ورأيه واصطلاحه فى التقسيم والعد والتنويع ولا مشاحة لأحد فى هذا الاصطلاح.

وقد أخذ الدكتور صبحى الصالح عند تقسيم الحديث بمنهج جديد حسن نراه محققا لغاية الباحث فى هذا المجال من غير لبس أو توهان[3]. ولهذا، فسنتبع نفس المنهج تيسيرا على الطالب والباحث معًا.

وأقسام الحديث التى سنتناول الكلام عنها هى: قسم الصحيح، وقسم الحسن، وقسم الضعيف، والقسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف.

---

(١) انظر علوم الحديث ص ١٤٣، والباعث الحثيث ص ٢٠ وما بعدها.

(٢) الطراز الحديث ص ١١، وعلوم الحديث ص ١٤٢ وما بعدها.

(٣) انظر علوم الحديث له ص ١٤١ - ٢٨٨.

القسم الأول

الصحيـــــح

تعريف الصحيح:

الحديث الصحيح هو الحـديث المسند الذى اتصل إسناده بنقل العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا تعليل بعلة قادحة[1].

والمراد بالعـدل عدل الراوى وهو المسلم البالغ العـاقل السـالم من ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة ومما يخل بالمروءة[2].

والمراد بالضابط، الضابط صدراً، بأن يثبت ما سمعه فى ذهنه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، أو كتابا، بأن يصونه عنده منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدى منه.

بم تثبت العدالة؟: وتثبت العدالة بالاستفاضة والشـهرة كعدالة مالك والشافعى والأوزاعى، أو بتنصـيص عالم عـدل عليهـا لأنه على الأصح يكفى فى التعـديل والتجريح عدل واحـد وإن كان يشترط فى التجريح ذكـر السبب ولا يشترط ذلك فى العدالة.

بم يعرف الضبط: ويعرف ضبط الـراوى بموافقته فى روايته رواية عـلماء الحديث الثقـاة المتقنين غالبا ولو من حـيث المعنى. ولا تضر مخـالفته النادرة، فإن كـثرت اختل ضبطه ولا يحتج بحديثه.

بم يعرف الشذوذ فى الرواية:

ويعرف شذود الحديث من الراوى بمخالفة حديثه الذى يرويه حديث الراوى

(١) الباعث الحثيث ٢١ للطراز الحديث ١١، وعلوم الحديث ١٤٥ وتبسيط علوم الحديث ص ٨.

(٢) الطراز الحديث ١١.

الثقــة الذى هو أرجح منه، أو بتفرد الراوي غيــر الثقة بروايته لهــذا الحديث لأن تفرد الثقة بالحديث لا ينافى صحته ولا يعتبر طعنا فى روايته عند الجميع من علماء الحديــث، وعليه فــقد أدخل بعض العلمــاء الحديث الشــاذ ضمن الحــديث المنكر الضعيف[1].

العلة القادحة:

مفهوم العــلة القادحة فى الرواية هى ما تعرض للحديث الصــحيح بحسب الظاهر عند التأمــل فى طرق الحديث كأن يكون مــعروفا عن صــحابى ويروى عن غيره وكأن يكون مرسلا أو منقطعا، أو موقوفا فيروى متصلا.

والعلة قــد تكون فى المتن، وقــد تكون فى الإسناد[2]، والصحيح إسنادًا هو الذى اتصل إسناده برواية الثقاة الضابطين ويجب أن يلاحظ أنه لا تلازم بين صحة الحديــث وصحــة الإسناد، فقــد يصح الإسناد لاستــجمــاع شروطه من الاتصــال والعدالة والضبط ولا يصح المتن لشــذوذ أو علة، وقد لا يصح السند ويصح المتن لوجوده من طرق أخرى متعددة فى الرواية.

أقسام الصحيح[3]:

الحديث الصحيح فى نظر علماء الحديث ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

الصحيح لذاته، والصحيح لغيره. أما الصحيح لذاته فهو الذى سبق تعريفه والكلام عنه منذ قليل. وأما الصــحيح لغيره فهو الحــسن. وسيأتى الكلام عنه فى القسم الثانى من أقسام الحديث.

---

(١) راجع المرجع السابق ص ١٢ ومصطلح الحديث للمرحوم الأستاذ إبراهيم الشهاوى ص ١٦.

(٢) إذا كانت العلة فى الإسناد سمى الحديث فعلاً وسيأتى بيانه فيما بعد.

(٣) انظر الشيخ الشهاوى المرجع السابق ص ١٤.

أنواع الصحيح:

والحديث الصحيح يشمل المرفوع، كما يشمل الموقوف الصحيح والمرفوع هو ما أضيف إلى النبى ﷺ خاصة قولاً أو فعلاً أو تقريرًا أو وصفا، كقول الراوى: قال النبى ﷺ كذا أو فعل كذا. . أو أقر كذا، أو أنه ﷺ كان يتصف بكذا[١].

أما الموقوف: فهو الحديث المختص به الصحابى والمنسوب إليه سواء كان ذلك قولاً أو فعلاً أو تقريرًا من غير إضافة إلى النبى ﷺ أو إلى تابعى[٢]، كأن يقول الراوى قال عمر بن الخطاب كذا، أو فعل على بن أبى طالب كذا، أو فعل كذا أمام الصحابى فلان فأقره ولم ينكره[٣].

ونحن حينما نحكم على الموقوف بالصحة إذا توفرت شروطها نعلم أننا إنما نصحح حديث الصحابى لا حديث رسول الله ﷺ.

ووصف الصحة كما يطلق على ما نسب إلى النبى ﷺ ، يطلق أيضًا على ما نسب إلى الصحابى. فقد يكذب الحديث على الصحابى كما يكذب على النبى ﷺ ووصفنا للحديث (الموقوف) بالصحة لا يعنى وجوب عملنا به، وإنما نبيح العمل بما يثبت منه أنه لا مجال للرأى والاجتهاد فيه عند بعض العلماء لأن الصحابى فى مثل ذلك لا يقول ولا يفعل ولا يقرأ إلا ما قد تحققه بنفسه عن النبىﷺ كقول الصحابى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: من أتى عرافا أو كاهنا فقد كفربما أنزل على محمد ﷺ وقوله لمن خرج من المسجد والمؤذن يؤذن (أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ).

فمثل هذا حديث موقوف، ويجوز لنا العمل به إذا ثبت لنا صحة الحديث

---

(١) راجع الباعث الحديث ٤٥.

(٢) إذا أضيف الحديث إلى التابعى فهو المقطوع. .

(٣) المرجع السابق وعلوم الحديث ص ٢٠٨.

ولم يكن ضعيفا أو مقطوعا [١] كما فى أحاديث كعب الأحبار وابن سلام وابن عمرو بن العاص، لأنهم من الصحابة الذين اشتهروا برواية الإسرائيليات والأقاصيص ، ولا سيما ما يتعلق منها بأشراط الساعة وفتن آخر الزمان وأغلب الأحاديث التى تشتمل على مثل هذه الأخبار ضعيفة إن لم تكن موضوعة والتضعيف لم يرجع إلى الوقف وإنما ذلك راجع إلى شذوذ أو علة أو اضطراب فى مثل هذه الأحاديث[٢].

وتفسير الصحابى لحديث النبى ﷺ سواء كان ذلك يتعلق بالقول أو الفعل أو التقرير إنما هو من باب الحديث الموقوف على الراجح عند المحققين من علماء الحديث وليس من باب المرفوع كما قال البعض لأنه لو كان من باب المرفوع المتصل بالنبى لما اختلف الصحابة والحديث واحد عندهم ولكن ثبت الاختلاف بينهم فى كثير من الأحكام وهذا الخلاف منسوب إليهم بلا جدال بل ثبت أن الكثير منهم كان يصرح بأن ما أضيف إلى حديث النبى ﷺ إنما هو من قوله ومن اجتهاده[٣].

مراتب الحديث الصحيح[٤]:

١ - المتواتر:

وهو الحديث الصحيح الذى يرويه جمع يحيل العقل تواطؤهم على الكذب عن جمع مثلهم فى أول السند وآخره ولا يشترط فيه عدد معين على الأرجح كما قال ابن حجر ولا عدالة جميع الرواة لأن تحقق التواتر يغنى عن شرط العدالة، وقد اشترطت عدالة الراوى لتحقق الصدق وعدم الكذب فى الحديث، وقد قلنا

(١) علوم الحديث ص ٢٠٨ وما بعدها..

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٩.

(٣) الطراز الحديث ص ١٦ والمرجع السابق.

(٤) راجع الشهاوى ص ١٧ وما بعدها.

بأن التواتر لا يتحقق إلا إذا كان الجمع المميز يحيل العقل تواطؤهم على الكذب في الحديث.

وينقسم المتواتر إلى لفظى ومعنوى:

فالمتواتر اللفظى: هو الذى رواه الجمع المذكور فى أول السند ووسطه وآخره بلفظ واحد وصورة واحدة وهو عزيز جدا بل لا يكاد يوجد كما قال ابن الصلاح والأكثرون، على أنه باشتراط المطابقة اللفظية من كل وجه يستحيل وجوده فى غير القرآن الكريم.

ولكن بعض العلماء يؤكدون أن فى الحديث النبوى نفسه غير قليل من المتواتر اللفظى ويستدلون على ذلك بكثير من الأمثلة ومنها حديث انشقاق القمر، وحديث من كذب على متعمدا وحديث الشفاعة وأنين الجذع، والمسح على الخفين والإسراء والمعراج، ونبع الماء من أصابعه ﷺ، ورد عين قتاده، وإطعام الجيش الكثير من الزاد القليل، وحديث خذوا عنى مناسككم، وحديث صلوا كما رأيتمونى أصلى وغير ذلك ومن علماء الحديث المشهورين الذين ذهبوا إلى هذا الرأي الإمام السيوطى، والقاضى عياض والحافظ ابن حجر.

والمتواتر المعنوى: هوالذى لا يشترط فى روايته المطابقة اللفظية، وإنما يكتفى فيه بأداء المعنى ولو اختلفت رواياته عن الجمع الذى يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب، وهذا القسم كثير جدا ومجمع على تحققه ووجوده عند علماء الحديث وغيرهم.

ومن أمثلة المتواتر المعنوى: أحاديث رفع اليدين فى الدعاء، فقد روى عنه ﷺ نحو مائة حديث فيه رفع يديه فى الدعاء، وقد جمعها السيوطى فى جزء لكنها فى قضايا مختلفة لم تتواتر كل قضية منها على حدة وذلك القدر المشترك فيها جميعًا وهو الرفع عند الدعاء تواتر اعتبار المجموع.

ولا خلاف بين المحدثين فى أن كلا من المتواتر اللفظى والمعنوى يوجب العلم القطعى اليقينى، كما يجب العمل بما يوجبه من أحكام تشريعية عند الفقهاء بلا نزاع.

٢ - الأحادى:

والحديث الأحادى عند علماء الحديث هو ما تفرد بروايته عن النبى ﷺ العدل الواحد سواء بقى هكذا متفردًا فى الرواية يعنى يأخذه عدل عن عدل حتى المحدث أو يشتهر بعد ذلك أو يصبح غريبًا أو عزيزًا. لأن كل ذلك أوصاف اصطلاحية عند العلماء تطلق على حديث الآحاد.

ويشتهر الأحادى ويسمى حديثًا مشهورًا فى أى طبقة من طبقاته بعد النبى ﷺ وسواء كانت هذه الطبقة من الصحابة أو من التابعين أو من بعدهم ، فكل حديث اشتركت فى روايته عن الشيخ جماعة سمى مشهورًا لأنه قد ذاع وانتشر برواية الجماعة له بعد أن كانت روايته مقتصرة على راو واحد فقط، يأخذ عن غيره وهو واحد أيضًا بدون مشاركة معهم من غيرهم فى نفس الرواية.

والحديث المشهور إذا فاضت شهرته وذاعت بين الناس فلا مانع من دخوله ضمن قسم الحديث المتواتر معنى كما فى حديث إنما الأعمال بالنيات فمع أن هذا الحديث أحادى الأصل على الراجح لأن عمر رضى الله عنه هو الذى تفرد بروايته عن النبى ﷺ، ولم يروه عن عمر إلا علقمة، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمى، ولم يروه عن التيمى إلا يحيى بن سعيد الأنصارى ثم رواه عن سعيد الأنصارى جمع من الرواة، فصارت له الشهرة ونال ذيوعًا بين الناس(١).

والحديث الغريب الصحيح هو: الذى تفرد بروايته واحد ثقة ولم يعرف الحديث من جهة أخرى، حيث اقتصرت رواية الحديث عليه فقط ولم تشتهر بين الناس عند أحد غيره. ومن هنا، كان وجه الغرابة فى علماء الحديث ونقاده.

وغرابة الحديث قد تكون فى المتن، وقد تكون فى السند، فتكون فى المتن إذا تفرد بها الواحد العدل، وتكون فى السند إذا تفرد الراوى بسند لروايته لا يشاركه

(١) الطراز الحديث ص ٢٣.

فيه غيره وإن اتفق مع الآخرين فى متن الحديث[1].

وقد ثار الخلاف بين العلماء بالنسبة للحديث الأحادى الصحيح هل يفيد القطع من جهة العلم كما هو الحال بالنسبة للمتواتر، أو يفيد الظن من جهة العلم لأنه ظنى الثبوت وعليه، فإنه لا يقوى على معارضة المتواتر ولا يحتج به فى مواجهته عند التعارض الإمام النووى على الرأى الأخير لأنه فى نظره ظنى الثبوت وما كان ظنى الثبوت لا يقوى على معارضة قطعى الثبوت.

وأكثر علماء الحديث وأهله على الرأى الأول وهو أن الأحادى الصحيح يفيد العلم القطعى اليقينى كما هو شأن المتواتر لأن التأكد من صحة الحديث هو الذى يلزم العمل بمقتضاه، وهذا يستوى فيه التواتر والأحاد وعند هذه الأكثرية يقطعون بالأحادى الذى أخرجه البخارى ومسلم ولكن البعض الآخر لا يرى فرقا بين البخارى ومسلم وبين ما أخرجه غيرهما صحيحا وهذا ما ذهب إليه ابن حزم حيث قال: إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معا ورأيه وما ذهب إليه هو الراجح والموافق للصواب لأنه لا فرق بين راو وراو ما دامت مروياته صحيحة عن النبى ﷺ[2]، واعلم أن الحديث الصحيح تتفاوت مراتبه بحسب تفاوت ضبط رواته وتحريهم وعدالتهم متنا وإسناداً. ولذا، فقد قسم الإمام النووى الصحيح إلى مراتب سبع، الأولى: وهى أعلاها متنا، ما اتفق عليه البخارى ومسلم، ثم الثانية: وهو ما انفرد به البخارى، ثم الثالثة: وهو ما انفرد به مسلم، ثم الرابعة: وهو ما كان على شرطهما وإن لم يخرجا، ثم الخامسة: وهو ما كان على شرط البخارى، ثم السادسة: وهو ما كان على شرط مسلم، ثم السابعة والأخيرة: فى مراتب الرواية، وهو ما صححه غير البخارى ومسلم من أئمة الحديث. وأعلى الأحاديث إسنادا ما قال هذه بعد الأئمة لأنه

---

(١) المرجع السابق ٣٤ والباعث الحثيث ١٦٦ وما بعدها.

(٢) راجع علوم الحديث ١٤٥-١٥٥ ومصطلح الحديث للشهاوى ص ١٧.

أصح الأسانيد كقول البخارى (أصح الأسانيد ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر ، وهو المعروف بسلسلة الذهب وتتفاوت كذلك رتب الصحيح بتفاوت الأمصار التى روته. ويوشك أكثر العلماء أن يعزموا بأن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ثم أهل البصرة ثم أهل الشام[1]

أول من صنف فى الصحيح من الأحاديث:

ويعتبر الإمام البخارى رضى الله عنه هو أول من صنف فى (الصحيح المجرد) الذى يخلو من الإرسال والانقطاع والبلاغات. أما التعليقات التى أدخلها فى صحيحه، فما أوردها إلا استئناسا واستشهادا، فذكرها فيه لا تخرجه عن كونه أجود الصحيح، ثم تلا البخارى تلميذه الإمام مسلم، ثم أبو داود والترمذى والنسائي بلا خلاف بين العلماء فى تصحيح كتبهم المنسوبة إليهم. ويزاد على هذه الكتب الصحاح الخمسة الكتاب السادس فى الترتيب لابن ماجة على خلاف بين العلماء فى الترتيب بينه وبين موطأ الإمام مالك كما قال ابن الأثير أو بينه وبين مسند الدارقطنى كما قال ابن حجر العسقلاني فإذا عبر بالكتب الصحاح الستة فالمراد الخمسة الأول ثم السادس على الخلاف الذى مر.

وإذا عبر بالكتب الخمسة فالتعبير صحيح لأنها التى حصل عليها اتفاق العلماء، فإذا قرأنا فى بعض الأحاديث مثل هذه العبارة (رواه الخمسة) فمعنى ذلك أن البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى قد اتفقوا جميعًا على رواية الحديث.

وعبارة (الصحيحين) تطلق على كتابى البخارى ومسلم، ويقال فى الحديث الذى روياه (رواه الشيخان)، أو متفق عليه وإنما سميت الكتب الستة بالصحاح على سبيل التغليب فقط، لأن كتب الصحاح المتفق عليها هى البخارى ومسلم

(١) المرجع السابق ص ١٥٤ والطراز الحديث ١٣، والباعث الحثيث ٣٣ وما بعدها

وأما الباقى فهى دونها وأقل منها دقة وضبطا[1].

ولكل من أصحاب الكتب الستة ميزة يعرف بها، فمن أراد التفقه فعليه بصحيح البخارى، ومن أراد قلة التعليقات فعليه بصحيح مسلم، ومن رغب فى زيادة معلوماته فى فن التحديث فعليه بجامع الترمذى، ومن قصد إلى حصر أحاديث الأحكام فبقيته لدى أبى داود فى سننه، ومن كان يعنيه حسن التبويب فى الفقه فعليه بابن ماجه، وأما النسائى فقد توافرت له أكثر هذه المزايا[2].

وصحيح البخارى أرجح من صحيح مسلم، لأن البخارى اشترط فى إخراجه للحديث شرطين، أحدهما: معاصرة الراوى، والثانى: ثبوت سماعه، بينما اكتفى مسلم بمجرد شرط المعاصرة.

وأحاديث البخارى بلا تكرار (٢٦٠٢) ومع التكرار والتعليقات (٩٠٨٢). وأما ما فى صحيح مسلم بلا تكرار فيبلغ نحو أربعة آلاف حديث[3].

وفى كل من الصحيحين نجد الإشارة إلى (حدثنا) بهذه العبارة (ثنا) وإلى أخبرنا (نا) ويكثر فى صحيح مسلم خاصة حرف (ح) رمزا إلى التحول من إسناد إلى إسناد إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، ولذا، فعلى القارئ إذا انتهى إليها أن يقول (ح) ثم يستمر فى قراءة ما بعدها.

والبخارى ومسلم لم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم بصحته لأنه قد فاتهما عدد قليل من الأحاديث اعترف بصحتها ولم ترد فى كتبهما وإنما وردت فى كتب غيرهما.

.(١) علوم الحديث ١١٧ وما بعدها. ومصطلح الحديث للشهاوى ص ١٧.

(٢) علوم الحديث ١١٩.

(٣) المرجع السابق ص ١٢٠ ومقدمة فتح البارى لابن حجر ١/ ٤٧٠ وما بعدها واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٢٥.

وموطأ الإمام مالك على القول بأنه سادس الكتب الستة يلى الصحيحين فى الرتبة وعلى الرأى الآخر الذى يعتبر سنن ابن ماجة سادس الكتب الستة لا يعد موطأ مالك من كتب الصحاح لأن فيه كثيراً من المراسيل من ناحية، وكثيراً من آراء الفقهاء من ناحية ثانية، ولأنه إلى كتب الفقه أقرب[1].

كتب جوامع الحديث:

وهى التى اصطلح العلماء على أنها تشتمل على جميع أبواب الحديث الثمانية وهى: العقائد، والأحكام، والرقاق، وآداب الطعام والشراب، والتفسير والسير، والسفر والقيام والعقود (الشمائل) والفتن، والمناقب والمثالب. ومن الكتب التى اشتملت عليها جميعًا جامع البخارى وجامع الترمذى.

كتب المسانيد:

وكتب المسانيد هى التى ذكرت فيها الأحاديث على أسماء الصحابة حسب السوابق الإسلامية أو تبعا للأنساب، ومن هذه الكتب مسند أبى داود الطيالسى المتوفى سنة (٢٠٤ هـ) الذى يعتبر أول من ألف فى المسانيد ومسند الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة (٢٤١هـ)، ومسند ابن خالد المتوفى سنة (٢٩٦هـ) ويعتبر مسند الإمام أحمد أوفى تلك المسانيد وأوسعها وفى هذا المسند أحاديث صحيحة كثيرة لم تخرج فى الكتب الستة وقد جمع كتاب مسند أحمد من ضمن أكثر من سبعمائة ألف وخمسين حديثًا كما قال صاحبه وقال فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارحبوا إليه فإن وجدتموه فيه وإلا فليس - بحجة[2].

(١) الباعث الحثيث ٣٠، وعلوم الحديث ١٢٢.

(٢) علوم الحديث ١٢٣ وما بعدها والباعث الحثيث ص ٢٧.

كتب المعاجم:

ومعاجم الحديث هى الكتب التى تجمع فيـها الأحاديث على أسماء الشيوخ أو البلدان أو القبائل مرتبة على حروف المعجم وأشهر المعاجم هى معجم الطبرانى الكبير والمتوسط، والصغير[١].

كتب المستدركات:

وهى الكتب التى استدرك فـيه المؤلف ما فاته فى كـتابه من الأحاديث على شرطه. وأشهرها مستدرك الحاكم النيـسابورى على الصحيحين غير أن الحاكم ألزم الشيخين بإخـراج أحاديث لا تلزمهما لضـعف رواتها عندهما ولهذا فـقد جاء فى مستدرك الحاكم ما ليس بصحيح من الأحـاديث لظنه بصحتها على شرط الشيخين وفى كثير مما صححه على هذا الأساس مقال[٢].

كتب المستخرجات:

وموضوع المسـتخرج أن يأتى المصنف إلى الكتاب فـيخرج أحاديثـه بأسانيد لنفسه، من غـير طريق صاحب الكتاب فيجـتمع معه فى شيخـه أو من فوقه ومن ذلك مستـخرج أبى بكر الإسماعيلى عـلى البخارى، ومستـخرج أبى عوانة على مسلم، ومسـتخـرج أبى على الطوسـى على الترمـذى، ومستخـرج محمد بن عبد الملك بـن أيمن على سنن أبى داود ومستخـرج أبى نعيم الأصبهـانى وغيرهم كمسـتخرج ابن خزيمـة وابن البشتى اللذين هما خـير من المستدرك بكثـير وأنظف أسانيد ومتونًا كما قال ابن كثير[٣].

---

(١) المرجع السابق ص ١٢٤.

(٢) راجع تدريب الراوى ص ١٠٠ والمرجع السابق ص ١٢٥.

(٣) انظر الباعث الحثيث ص ٢٧.

أجزاء الحديث:

وكتب الأجزاء عند علماء الحديث هى عبارة عن تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم، كجزء أبى بكر، أو الأحاديث المتعلقة بمطلب من المطالب، كجزء قيام الليل للمروزى، وجزء صلاة الضحى للسيوطى[1].

(١) علوم الحديث ١٢٥.

القسم الثانى

الحديث الحسن

تعريف الحسن:

عرف علماء الحديث الحسن بأنه ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط من غير شذوذ[1] ولا علة[2].

وقيد تخفيف الضبط الذى به فى التعريف هو الذى يفرق بين الحديث الصحيح لذاته والذى سبق الكلام عنه فى القسم الأول، وبين الحسن الذى نتكلم فيه الآن لأن العدل فى الحسن خفيف الضبط، بينما هو فى الصحيح تام الضبط، ولا فرق بين الصحيح والحسن من حيث الاحتجاج ووجوب العمل به لأن كلا منهما سلم من الشذوذ والعلة[3].

أنواع الحسن:

والحديث الحسن نوعان: حسن لذاته، وحسن لغيره، فالحسن لذاته هو الذى كان حسنه ناشئاً من شيء داخل فيه ذاتى لا من شىء خارج عنه يوصله درجة الصحيح فى شروطه وإن كان أخف منه بضبط رجاله[4].

أما الحسن لغيره: فهو ما لا يخلو إسناده عن مستور أو سيئ الحفظ أو نحو ذلك غير مغفل ولا كثير الخطأ ولا ظهر منه مفسق[5].

---

(١) الحديث الشاذ هو الذى يرويه غير الثقة وسيأتى بيانه تفصيلا فيما بعد.

(٢) الحديث المعلول هو الذى ظاهره الصحة ولكنه فى الحقيقة معلول بعلة من علل الحديث؛ وانظر الشهاوى ص ٣٢.

(٣) راجع علوم الحديث ١٥٦، والطراز الحديث ١٤ والباعث الحثيث ٣٧ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الطراز الحديث ص ١٣.

مراتب الحسن فى نظر علماء الحديث:

والحديث الحسن كالصحيح عند العلماء تتفاوت مراتبه متنا وإسنادًا ، فأعلاها متنا ما اختلف فى صحته وحسنه، وأدناها متنا ما اختلف فى صحته وضعفه، وأعلاها إسنادا ما قال فيه بعض الأئمة أنه أحسن الأسانيد، وأدناها إسنادا ما ليس كذلك. ويلاحظ أنه لا تلازم بين حسن الإسناد وحسن المتن، فقد يكون الإسناد حسنا والمتن صحيحًا لذاته، وقد يكون المتن حسنا والإسناد صحيحًا فى ذاته. وقد يكون الإسناد صحيحا والمتن ضعيفًا وقد يكون العكس.

وفى هذه الحالة الأخيرة أى عند الحكم بضعف أحدهما (المتن أو الإسناد) فإن ذلك يتصور فى الحديث الحسن الصحيح لغيره، فصحته وحسنه إنما جاءت من طرق أخرى مقوية له ومصححة، لأن النظر إليه وحده بدون هذا المقصد يضعفه سواء كان ذلك راجعا إلى المتن أو إلى السند والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن إذ قد يكون شاذا أو نقلا[١].

اصطلاحات العلماء التى ترادف الحسن فى الحديث أو ترادف غيره:

ويرادف الحسن بالمفهوم المستقدم الذى يشمل الحسن لذاته، والحسن لغيره قول العلماء هذا الحديث جيد وهذا الحديث قوى وأما قول بعضهم: هذا حديث ثابت مجود وهذا حديث مجود وهذا حديث صالح فإنه يشمل الصحيح والحسن بالعبارة الواحدة لكل عبارة مما سبق[٢].

وأما عبارة المشبه كقول أحد علماء الحديث هذا الحديث يشبه حديث كذا أو حديث فلان، فإن هذا يطلق بمعنى الحديث الحسن وما يقاربه.

---

(١) راجع الطراز الحديث ص ١٤، والباعث الحثيث ص ٤٣.

(٢) الطراز الحديث وعلوم الحديث ص ١٦١ وما بعدها.

فإن جمع بين الوصفين بأن قيل: هذا حديث حسن فلنرد فى الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها إلى درجة الحسن، أو باعتبار أنه قد جمع بين الاثنين معا، شروط راوى الصحيح وشروط راوى الحسن[١].

أو باعتبار أن الحديث الموصوف يقول الراوى حسن صحيح فى نظره أعلى رتبة من الحسن ولكنه دون الصحيح لذاته وفى هذه الحالة يكون حكم الراوى هذا على الحديث بالصحة المحض[٢] أقوى من حكمه عليه بالصحة من الحسن[٣] وهذا على تخريج ابن كثير[٤].

حكم زيادة الحديث الصحيح والحسن:

وزيادة راوى الحديث الصحيح والحسن مقبولة إن لم تناف رواية من لم يزد، فإن نافت احتيج الترجيح، فإن كان أحدهما مرجحًا كان هو المعتبر وكان الآخر شاذا[٥].

هل يتوقف العمل بالحديث على سماعه:

ذهب العلماء المجتهدون كلهم إلى أنه لا يتوقف العمل على سماعه، بل قالوا بأنه إذا صح عنده النسخة جاز له العمل بها وإن لم يسمع، وقد حكى الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني الإجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة من غير شرط اتصال السند إلى مصنفيها وذلك شامل لكتب الفقه والحديث[٦].

---

(١) الطراز الحديث ص ١٤.

(٢) أى قوله هذا حديث صحيح.

(٣) أى قوله هذا (حسن صحيح).

(٤) الباعث الحثيث ص ٥٣ وما بعدها.

(٥) المرجع السابق.

(٦) راجع الباعث الحثيث ص ٤١ وعلوم الحديث ١٥٧، ١٦٠.

كتب الحديث التى أوردت الحسن ونبهت عليه:

وكتاب جامع الحديث للترمذى هو الأصل فى معرفة الحديث الحسن لأنه هو الذى نوه بذكره، بل نسب إليه أنه أول من قسم الحديث إلى أقسامه الثلاثة: وهى الصحيح، والحسن، والضعيف فى نظر علماء الحديث.

ومع أن الإمام الترمذى هو صاحب الفضل فى بيان الحسن وجمعه فى كتابه والنص عليه، ووضع القواعد التى تميز بين الحسن وغيره فيوجد فى كتب غيره أيضا، ويعرف منها بناء على القواعد التى وضعها علماء الحديث وقواعده. ومن هذه الكتب كتب الإمام أحمد والإمام البخارى وهما من قبل كتاب الترمذى كما وجد فى كتب العلماء من بعده مثل الدارقطنى.

فقد وجد فى المتفرقات من هذه الكتب أحاديث تغلب عليها صفة الحسن لأنها دون الصحيح وأعلى من الضعيف، وبناء على ما سبق فى تعريف الحسن، فإننا لا نستغرب وجوده ضمن صحيح البخارى الذى قلنا بأنه أصح كتب الحديث لأننا علمنا أن الحسن نوع من الحديث الصحيح(١)

كتب مظان الحسن:

وكتاب سنن أبى داود فى الحديث من مظان الحسن، أى أن الحسن فيه لا يعرف منه على وجه الدقة أو بالنص عليه بأنه حسن وإنما يعرف الحسن من سنن أبى داود تخريجًا واستنباطًا واجتهادًا فقط، وهذا بناء على رأى ابن الصلاح وذلك استنادا إلى العبارة التى أوردها أبو داود فى كتابه بقوله: ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بينته وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض وذلك حيث قيد ابن الصلاح معرفة الحسن من كتاب أبى داود بكونه مذكوراً مطلقًا وليس فى واحد من صحيح

(١) راجع الباعث الحثيث ص ٤١ وعلوم الحديث ١٤٧، ١٦٠.

البخارى أو صحيح مسلم ولم ينص صاحبه على صحته إلا أن الحافظ العراقى وهو من علماء الحديث واصطلاحاته رجح أن الحكم بالصحة أو بالحسن أو الضعف إنما يرجع إلى عالم الحديث نفسه إذا كانت له القدرة على ذلك طبقًا لما وضعه لنفسه من قواعد يطمئن بها على صحة ما يأتى به من أحكام تتعلق بأوصاف الحديث وعليه يمكن ضم هذا الكتاب إلى الكتب التى صرحت ببيان الحسن ونبهت عليه طبقا للقواعد التى عرفت فى بيان الحسن، والصحيح ولا يكون من كتب مظان الحسن والصحيح[1].

وعلى ذلك فما ذكره البغوى[2] فى كتابه (المصابيح) من أن الحديث الصحيح هو الذى أخرجه الشيخان البخارى ومسلم أو أحدهما وأن الحديث الحسن هو ما رواه أبو داود والترمذى وأتباعهما، فهو اصطلاح خاص به وحده ولا يعرف عند العلماء إلا له، بل إن الإمام النووى رحمه الله وهو من رجال الحديث ونقاده قد أنكر على البغوى هذا التعبير وهذا الاصطلاح لما فى بعضها من الأحاديث المنكرة فى نظر بعض علماء الحديث بناء على قواعدهم التى وضعوها لتمييز درجات الحديث فى حال الصحة والضعف[3]، ولم يخل كتاب (مصابيح السنة) المنسوب للإمام البغوى من هذه الأحاديث التى انفرد بروايتها راو ليس بالعدل ولا بالضابط[4].

---

(١) راجع الباعث الحثيث ص ٤١ وعلوم الحديث ١٦٠ وما بعدها والتدريب ص ٥٥ واختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٤٤.

(٢) الحافظ أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى المتوفى ٥١٦ هـ

(٣) الباعث الحثيث ٤٣.

(٤) علوم الحديث ١٦١.

القسم الثالث

الضعيف

الحديث الضعيف هو ثالث أقسام الحديث، وخير تعريف له أنه (ما لم يجتمع فيه حسنات الصحيح ولا صفات الحسن)[1].

ومعنى ذلك أن الحديث الضعيف سمى ضعيفًا لأنه قد فقد شرطا من شروط الصحيح أو شرطا من شروط الحديث الحسن فى نظر علماء الحديث ونقاده طبقا للاصطلاحات الخاصة التى وضعت للتفريق بين أنواع الحديث. وذلك أن الحديث الضعيف يرجع ضعفه لعدة أسباب خارجية قد تتعلق بالمتن وقد تتعلق بالسند وقد تتعلق بهما معا هذه الأسباب يكون معها الحديث المنسوب إلى النبى ﷺ لا تطمئن النفس إلى القطع بصحته أو غلبة الظن بالنسبة لمن يريد أن يتحمل بهذا الحديث أو بأخذه عن غيره، وإلا فإن الحديث فى حد ذاته قد يكون صحيحا ويظهر ذلك من حديث آخر أو من رواية أخرى وعند شخص آخر يتوصل باجتهاده وقواعده إلى صحة هذا الحديث، لأن الحديث لذاته لم يصل الأمر بالنسبة لأخذه إلى القطع بكذبه أو وضعه على النبى ﷺ.

ومن هنا، كان الحديث الموضوع هو الذي يتأكد أو يغلب على الظن بأنه مختلق وموضوع على النبى ﷺ ولذلك لا يعد حديثًا ولا يدخل ضمن أقسامه إلا تجاوزا فقط من حيث التسمية التى وضعت له ظاهرا والتى وضعها له كذبا وخداعا من له المصلحة فى ذلك طبقا للأسباب التى تجعل الواضع يكذب على النبى ﷺ وقد سبق الكلام عن هذه الأسباب ومن أراد معرفتها فليرجع إليها[2].

---

(١) راجع علوم الحديث ١٦٥ والتدريب ص ٥٩ والطراز الحديث ١٤ والباعث الحثيث ص ٤٤.

(٢) انظر الباعث الحثيث ص ٨١ وما بعدها، علوم الحديث ص ٢٦٦ وما بعدها.

وهناك قواعد وضعها علماء الحديث ومصطلحه،[1] وبهذه القواعد يعرف الحديث الموضوع المكذوب وبهذه القواعد أيضا يمكن التمييز بين الحديث النبوى وغيره. وبعبارة أخرى بين ما يمكن نسبته إلى النبى ﷺ ويقبله العقل ولا يحيله على الكذب وهو يشمل الحديث بأقسامه الثلاثة الصحيح والحسن والضعيف وبين ما لا يمكن نسبته إلى النبى ﷺ لأنه ليس بحديث حيث ثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه مختلق مكذوب على النبى ﷺ ويمكن معرفة ذلك الكذب بما يأتى من قواعد.

القاعدة الأولى:

اعتراف الواضع نفسه، باختلاقه الحديث كما فعل نوح بن أبى مريم، والملقب بنوح الجامع حيث وضع فى فضائل القرآن أحاديث فى كل سورة موضوعة على ابن عباس رضى الله عنه وقد أقر بذلك الوضع[2]، كما أقر عمر ابن صبيح بن عمران التيمى بأنه وضع خطبة للنبى ﷺ . وأقر ميسرة بن عبد ربه الفارسى بأنه وضع فى فضل على بن أبى طالب[3].

القاعدة الثانية:

أن يكون فى المروى المنسوب إلى النبى ﷺ لحن فى العبارة أو ركاكة فى المعنى لأن النبى ﷺ أفصح من نطق بالضاد، وهذه القاعدة يسهل على نقاد الحديث المتمرسين معرفتها لأن للحديث الصحيح ضوءاً كضوء النهار يعرفه أهل الفن فيه. وللحديث الموضوع ظلمة كظلمة الليل تنكره العقول الواعية المتمرسة[4].

---

(١) الباعث الحثيث ٨١ وعلوم الحديث ٢٦٣ وما بعدها.

(٢) راجع علوم الحديث ٢٦٤ والتدريب ٨٨، ٢/١٠٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق والتدريب ٨٨ والتوضيح ٢/ ٩٤.

وركاكة اللفظ وحـدها لا تدل على وضع الحديث بذاتها لاحـتمال أن يكون الراوى رواه بالمعنى فغيـر ألفاظه بغير فـصيح لأى سبب من الأسباب ومنهـا مثلا روايته للعامة البـسطاء الجهلاء بلغتهم التى يفهمـونها لإمكان توصيل الحديث إلى عقـولهم وهذا ما لم يصـرح الراوى بأن المروى هو من لفظ النبى ﷺ فـإن صرح بذلك كان كاذبًا(١).

القاعدة الثالثة:

أن يكون المروى مخالـفًا للعقل أو الحس والمشاهدة غير قـابل للتأويل ومن ذلك ماوضعه عبد الرحمن بن زيد وكان مشهورًا بكذبه وافترائه أن النبى ﷺ قال: إن سفـينة نوح طافت بالبيت وصلـت خلف المقام ركعـتين، فإن هذا لا يصـدقه العـقل ولا المنطق وقـد عرف عـبـد الرحمـن بن نوح هذا بمثل هذه السـخافـات والغرائب(٢).

القاعدة الرابعة:

أن تتضمن رواية الراوى وعيدا شديدا على أمر صغير أو ترغيبا عظيما على أمر حـقير، كالخلود فـى جنات تجرى من تحتهـا الأنهار فى رفقـة آلاف من الحور العين، لفـعل مندوب أو ترك مكروه، أو الخلود فى جهنم مع مـقت الله وغضـبه لترك مندوب أو فعل مكروه وكـان القصاص مولعين بوضع أخبـار من هذا القبيل ومنسوبة إلى حديث النـبى ﷺ كذبا لاستمالة قلوب العـوام إلى هؤلاء القصاص وأخذ العطاء الكثير منهم(٣).

---

(١) علوم الحديث ٢٦٤، ٢٦٥ والتدريب ٩٩ والباعث الحثيث ٨٢، ٨٣.

(٢) راجع الباعث الحثيث ٤٣ علوم الحديث ٢٦٥.

(٣) علوم الحديث ٢٦٥ وما بعدها والباعث الحثيث ٨٥ وابن الجوزى فى كتابه الموضوعات.

القاعدة الخامسة:

أن يكون واضع الخبر مشهوراً بالكذب فاسقًا معروفًا فسقه بين الناس لا يتورع عن الكذب واختلاق الأحاديث انتصارا لهوى شخصى أو لتحقيق مآرب دنيوية أو مذهبية كما هو حال مأمون بن أحمد الهروى الذى عرف بين الناس بذلك.

ولهذا لما سئل عن الإمام الشافعى وأتباعه بالعراق قال واضعا: حدثنا أحمد ابن عبد الله حدثنا عبد الله بن معدان أخبر عن أنس مرفوعًا: يكون فى أمتى رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتى من إبليس ويكون فى أمتى رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتى(١).

وقد أسند إلى سعيد بن طريف مثل ما نسب إلى مأمون بن أحمد الهروى، فقد أسند الحاكم إلى سيف بن عمر أنه قال كنت عند سعيد بن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكى فقال ما بالك؟ قال: ضربنى المعلم، قال: لأخزينهم اليوم، حدثنى عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا: معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المسكين(٢).

وأغرب من هذا مارواه ابن الجوزى بإسناده إلى أبى جعفر بن محمد الطيالسى قال: صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فى مسجد الرصافة فقام بين أيديهم قاص فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا: حدثنا عبد الرزاق عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيرا منقاره من ذهب، وريشه من فضة وأخذ فى قصته نحوا من عشرين ورقة فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين وجعل

---

(١) علوم الحديث ٢٦٦.

(٢) المرجع السابق.

يحيى بن معين ينظر إلى أحمد فقال له حدثه بهذا فيقول: واعجبًا ما سمعت هذا إلا الساعة فلما ترنح الرجل من قصصه وأخذ العطيات، ثم قعد ينتظر بقيتها قال له يحيى بن معين ممسكا بيده تعال فجاء الرجل متوهما لنوال منه، فقال له يحيى: من حدثك بهذا الحديث فقال الرجل: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال يحيى بن معين للرجل أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعنا بهذا قط فى حديث رسول الله ﷺ، فقال الرجل لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق، ما تحققت هذا إلا الساعة كأنه ليس فيها يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل غيركما وقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فوضع أحمد كمه على وجهه فقام: دعه يقم فقام كالمستهزئ بهما[1].

أنواع الحديث الضعيف:

إذا كنا قد عرفنا أن الحديث الموضوع المكذوب لا يسمى حديثًا بالمعنى العلمى الاصطلاحى فى نظر علماء الحديث إلا تجاوزا فقط وأن هذا الوضع له أسباب كما له قواعد وعلامات يعرف بها بسهولة بل قام بعض العلماء بإفراد هذه الموضوعات فى مكان خاص كما فعل الإمام ابن الجوزى فى كتابه (الموضوعات) الذى خصصه لهذه الأحاديث الموضوعة والتى انتقاها من كتب الأحاديث وكلام الرواة فى الحديث ليمكن معرفتها بسهولة فما علينا بعد ذلك إلا أن نذكر الأنواع التى تدخل تحت قسم الحديث الضعيف. وهذه الأنواع تختلف فى عدها من عالم إلى عالم ومن نظر إلى نظر ونحن نذكر منها أشهرها عند العلماء وما هو محقق للمراد من وجهة نظرنا.

وهذه الأنواع على ما رجحه صاحب علوم الحديث واخترناه على وجه الإجمال عشرة أنواع هى المرسل، والمنقطع، والمعضل، والمدلس، والمعلل، والمضطرب، والمقلوب، والشاذ، والمنكر والمتروك[2].

(١) الباعث الحثيث ٨٥.

(٢) راجع تفصيل هذه الأنواع فى علوم الحديث ٢٠٧ والباعث الحثيث ٤٧وما بعدها-٧٤ والطراز الحديث ١٦، ١٧، ٢١.

الحديث المرسل:

ويعرف المرسل عند علمـاء الحديث بأنه ما سقط منه الصـحابى فى الإسناد سـواء كان الراوى المرسل أى الـذى ترك الصحـابى راوى الحـديث عن النبى ﷺ تابعيـا كبيرا أم صـغيرا وسبب ضـعف هذا الحديث المرسل هو فقـد الاتصال في السند(أى سلسلة الرواية) وإنما سـمى مرسلا لأن راويه أرسله وأطلقه ولم يقـيده بالصحابى الذى تحمل الحديث عن النبى ﷺ.

والحديث المرسل عند علمـاء الحديث ونقاده ليس حـجة فى الدين على أى حال وبهذا أشار الإمام مسلم فى مقدمـة صحيحه حيث قال إن المرسل أصل قولنا وقول أهل العلم بالإخبـار ليس بحجة[١]. فإذا قـال التابعى [٢]محدثا قال رسول الله ﷺ الحديث كان ذلك حديثًا ضعيفًا فى نظر علماء الحديث ليس بحجة ملزمة فى أمور الدين الإسلامى.

أما عند الفقـهاء، فضعيف عند الإمـام الشافعى كما قـال علماء الحديث، ولهذا لا يحتج الإمام الشافعى فى أحكامه التـشريعية بالحديث المرسل إلا مراسيل سعيد بن المسـيب لأن الشافعى اختبر مـراسيل ابن المسيب فوجدها كلها صـحيحة ولذا اطمأن إليها وعول عليها، أما غير ابن المسيب فلا يحتج بأحاديثه المرسلة.

والحديث المرسل صحيح عند الإمام أبى حنيفة والإمام مالك لأنه لا يشترط فى الحديث الصحيح عندهما أن يكون متصل الإسناد من أوله إلى منتهاه[٣].

فإن كان للمرسل طريق آخر بإسناد متصل أو مرسل من غير المرسل الأول

---

(١) تبسيط علوم الحديث ص ٤٨.

(٢) وهو الذى أدرك جماعة من الصحابة وجالسهم كسعيد بن المسيب بلا خلاف وهو المسمى بالتابعى الكبير أو أدركهم ولكنه لم يجالسهم على الخلاف وراجع الباعث الحثيث ٤٧.

(٣) الطراز الحديث ١٧ والباعث الحثيث ٤٧ ومصطلح الحديث للشهاوى ص٢٨.

كمرسل الصحابى احتج به اتفاقا بلا خلاف عند الفقهاء والجمهور[1] من المحدثين لا يرون مراسيل الصحابة ضعيفة لأن الصحابى الذى يروى حديثًا لم يتيسر له سماعه بنفسه من رسول الله ﷺ غالبا ما تكون روايته له عن صحابى آخر قد تحقق أخذه عن رسول الله ﷺ لأن سقوط الصحابى الآخر من السند لا يضر كما أن جهل حاله لا يضعف الحديث لأن شرف الصحبة لأى صحابى كاف فى تعديله كما قال السيوطى فى كتابه التدريب [2]بل إن فى كتب الصحيحين (البخارى ومسلم) من مراسيل الصحابة ما لا يحصى بل ويتعذرإنكار مراسيل الصحابة فأكثر الرواية عن ابن عباس مرسلة لصغره فى حياة رسول الله ﷺ فقد توفى ﷺ وسن ابن عباس لا تزيد على ثلاث عشرة سنة[3].

الحديث المنقطع:

اشهر تعريف للحديث المنقطع أنه (الذى سقط من إسناده رجل أو ذكر فيه رجل مبهم وقال العراقى وغيره هو الذى سقط من رواية راو واحد قبل الصحابى فى الموضع الواحد أى موضع كان وإن تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط فى كل منها عن واحد، وفى هذه الحالة يكون الحديث منقطعا من مواضع. وقيل الحديث المنقطع هو ما لم يتصل إسناده بأى حال كان ولو سقط منه أكثر من واحد[4].

ومثال ما سقط من إسناده رجل الحديث الذى رواه عبد الرزاق عن الثورى عن أبى إسحاق عن زين بن يتبع عن حنيفة مرفوعًا: (إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين) فقد سقط من إسناده شريك بين الثورى وبين أبى إسحاق لأن الثورى لم

(١) علوم الحديث ١٦٧ والتدريب ١/ ١٩٩ والشهاوى ص ٢٧، ٢٨، ٢٩.

(٢) التدريب ١/١٩٨ وما بعدها طبعة سنة ١٩٧٩م.

(٣) علوم الحديث ١٦٧.

(٤) الباعث الحثيث ٤٧ وعلوم الحديث ١٦٧، والطراز الحديث ١٧.

يسمع الحديث من أبى إسحاق مباشرة، وإنما سمعه من شريك وشريك هذا سمعه من أبى إسحاق[1].

ومثل ما ذكر فيه رجل مبهم حديث: اللهم إنى أسألك الثبات فى الأمر الذى رواه أبو العلاء بن عبد الله الشنحير عن رجلين عن شداد بن أوس والرجلان مبهمان وقد ذكرا فى السند لأنه لم يعرف من هما هذان الرجلان والإبهام ضعف السند وجعله منقطعا عند علماء الحديث والمنقطع كالمرسل بالنسبة للحديث عند العلماء[2].

الحديث المعضل:

ويعرف المعضل بأنه (الحديث الذى سقط من إسناده راويان أو أكثر بشرط التوالى) وهذا السقوط يؤدى إلى الإبهام فى الراوى وهذا الإبهام هو سبب ضعف المنقطع ولهذا كان المعضل منقطعا ولكنه أشد إبهاما وبهذا كان المعضل فى نظر العلماء أسوأ حالا من المنقطع والمنقطع أسوأ حالا من المرسل وإنما يكون المعضل أسوأ حالا من المنقطع إذا كان الانقطاع فى موضع واحد من الإسناد. فأما إذا كان فى موضعين أو أكثر فإنه يساوى المعضل فى سوء الحال ويشترط فى الاثنين اللذين يسقطان على التوالى حتى نحكم بأن الحديث معضل أن يكون ذلك قبل الصحابى[3].

ومن الأمثلة على الحديث المعضل قول المصنفين من الفقهاء (قال رسول الله ﷺ كذا...) ولهذا قال ابن الصلاح فى حديث للأعمش رواه عن الشعبى، روى الأعمش عن الشعبى قال: (ويقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا، فيقول: فيختم على فيه) الحديث، قال ابن الصلاح معلقا قد أعضله الأعمش لأن الشعبى

(١) علوم الحديث ١٦٨ والتدريب ١/٢٠٧

(٢) المرجع السابق والباعث الحثيث وتبسيط علوم الحديث للمطيعى ص ٤٤.

(٣) راجع الطراز الحديث ص ١٧ وعلوم الحديث ١٦٩ وما بعدها.

يرويه عن أنس عن النبى ﷺ ، فقد أسقط الأعمش من سلسلة الإسناد أنسًا والنبى ﷺ فناسب أن يكون معضلا[1].

الحديث المدلس:

والمدلس قسمان: مدلس الإسناد، ومدلس الشيوخ. فأما مدلس الإسناد فهو ما رواه الراوى عمن لقيه ولم يسمع منه موهما أنه سمع منه قائلا قال فلان أو عن فلان أو أن فلانا قال كذا. . الحديث ، والتدليس فى الإسناد حكمه أنه مكروه كراهة شديدة فى نظر العلماء ولذا كان المدلس ضعيفًا فى نظرهم[2]. وإذا كان الذى لم يسمع وحدث بالسماع فى الرواية كأن قال سمعت من فلان أو قال فلان وسمعته منه ولم يكن قد سمعه ولا قرئ عليه وهو يسمع لم يكن هذا الراوى محدثا صادقا قابل كاذبًا فاسقًا لا يلتفت إلى روايته بأى حال[3].

وأما مدلس الشيوخ فهو ما سمى الراوى فيه شيخه أو كناه أو وصفه بما لا يعرف به، وهو مكروه أيضا عند العلماء إلا أنه أخف كراهة من القسم الأول وهو مدلس الإسناد[4]. وقد يحرم تدليس الشيوخ وذلك إذا كان الشيخ المروى عنه غير ثقة دلسه الراوى لئلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه وكنيته حتى لا يرد حديثه الذى يرويه[5].

وقد لا يكره تدليس الشيوخ ولا يحرم وهذا فيما إذا أعطى الراوى شيخه الذى يروى عنه اسم غيره تشبيها كقول بعضهم أخبرنا أبو عبد الله الحافظ يعنى الذهبى تشبيها بالبيهقى، فهذا وإن كان من تدليس الشيوخ إلا أنه غير مكروه

---

(١) الباعث الحثيث والتدريب ٢١١ وما بعدها.

(٢) الطراز الحديث ١٨ وتيسير مصطلح الحديث ٧٨ وما بعدها.

(٣) الباعث الحثيث، وعلوم الحديث، وتيسير مصطلح الحديث ص ٤٥ والتدريب ١/ ٢٢٣.

(٤) الطراز الحديث ١٨ وعلوم الحديث والتدريب ١/ ٢٢٨.

(٥) الباعث الحثيث، وتيسير مصطلح الحديث ٤٦.

كإيهام اللقى والرحلة كقوله حدثنا من وراء النهر، يوهم نهر جيحون مع أنه يريد نهر الجيزة أو نهر دجلة مثلا، لأن مثل هذا من المعاريض لأمن الكذب فى الحديث[1].

وسبب ضعف الحديث المدلس بأنواعه هو ضعف الثقة فى الراوى المدلس[2].

الحديث المعلل:

والحديث المعلل هو (الحديث الذى ظاهره الصحة وقد اطلع فيه على علة تقدح فى صحته، وقد توصف هذه العلة الفادحة بأنها إرسال موصول أو وقف مرفوع، أو دخول حديث فى حديث بحيث يغلب على ظن المتحمل لرواية الحديث أنه غير صحيح أو يتردد فيتوقف فيه، ولهذا كان من الأفضل للراوى إذا روى حديثًا معلولا أن يبين علته فى نظره)[3].

والطريق إلى معرفة المعلل أن يجمع بين طرق الحديث من حيث الرواية فينظر فى اختلاف رواته وطبقتهم واتفاقهم حتى يطلع على وهم الراوى، أو ضعفه، أو أن الحديث مرسل، أو منقطع، أو موقوف لا موصول، أو أن الراوى روى عمن لا يعرف مثلا أو أن يكون الحديث معروفًا عن صحابى فيروى عن غيره، أو أن يروى بالعنعنة ويسقط منه رجل دل عليه طريق آخر أو أن يكون الراوى أدرك شخصا يسمع منه غير أنه روى أحاديث معينة لم يسمعها منه بلا واسطة أو أدخل حديثًا فى حديث[4].

---

(١) الطراز الحديث ص ١٨.

(٢) علوم الحديث ص ١٧٩.

(٣) تدريب الراوى ١/ ٢٥١ والطراز الحديث ٢٩ والباعث الحثيث ٢٣ وما بعدها. ومصطلح الحديث للشهاوى ٣٢ وما بعدها.

(٤) الطراز الحديث ٢٠، والكفاية ١/ ٢٥٣.

والمعلل قسمان:

واقع فى الإسناد وواقع فى المتن وما وقع فى الإسناد قد يقدح فى الإسناد والمتن كالإرسال والوقف. وقد يقدح فى الإسناد خاصة ويكون المتن صحيحا كحديث البيعان بالخيار رواه أبو يعلى بن عبيد عن سفيان الثورى عن عمرو بن دينار.

وقد غلط يعلى فى قوله عن «عمرو بن دينار» إنما هو عبد الله بن دينار وكلاهما ثقة فى نظر علماء الجرح والتعليل. وعلة الحديث إذا كانت فى المتن كإدخال حديث فى حديث وكان الحديثان مظللا متفقان وإسنادًا معا[1].

والحديث المعلل لا يعرفه ولا يطلع عليه إلا الجهابذة من العلماء المتمرسين على البحث والتنقيب ومعرفة جميع طرق الحديث لأن اكتشاف علة الحديث يحتاج إلى اطلاع واسع، ومذاكرة طيبة وفهم دقيق لأن العلة نفسها سبب غامض يخفى حتى على المشتغلين بعلوم الحديث.

قال ابن حجر فى المعلل: (وهو من أغمض أنواع علوم الحديث دقة ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحظا واسعا ومعرفة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون)[2].

وقد اعتنى العلماء من أجل ذلك بوضع القواعد والأسس التى بها يعرف الحديث المعلل ومن أحسن هذه الكتب كتاب العلل لعلى بن المدينى شيخ البخارى، وكتاب العلل لعبد الرحمن بن أبى حاتم وكتاب العلل للخلال وكتاب العلل للدارقطنى والعلل الكبير والصغير لأبى عيسى الترمذى[3].

---

(١) الطراز ٢٠ وما بعدها، والشهاوى ص ٣٢.

(٢) علوم الحديث ص ١٨٠.

(٣) الباعث الحثيث ٢٤ وما بعدها وتبسيط علوم الحديث ص ٦٩.

الحديث المضطرب:

والمضطرب هو: (الذى روى على أوجه مختلفة متفاوتة من غير ترجيح لإحدى الطرق وقد يرويه راو واحد مرتين أو أكثر أو يرويه اثنان أو رواة متعددون والاضطراب قد يكون فى المتن أو فى الإسناد أو فيهما معا.

ومنشأ الضعف فى المضطرب ما يقع من الاختلاف حول حفظ رواته وطبقهم لأن انتهاء هذا الاختلاف معناه رجحان إحدى الروايات بما ثبت لراويها من خلط أو ضبط أو طوع سماع لمن أدى عنه.. ولهذا فعند ترجيح إحدى الروايتين أو الروايات فالحكم لهذه الرواية طبقا لحالتها ولا يكون الحديث مضطربا[1].

ومثال الاضطراب فى الإسناد حديث أبى بكر أنه قال (يا رسول الله أراك شبت قال شيبتنى هود وأخواتها) قال الدارقطنى: هذا حديث مضطرب فإنه لم يرو إلا من طريق أبى إسحاق وقد اختلف فيه على نحو عشرة أوجه فمنهم من رواه مرسلا، ومنهم من رواه موصولا ومنهم من جعله من مسند أبى بكر ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة ورواته ثقات ولا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر[2].

ومثال الاضطراب فى المتن حديث البسملة الذى أخرجه مسلم فى صحيحه من رواية الوليد بن مسلم قال: حدثنا الأوزاعى عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: (صليت خلف النبى ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بـ (الحمد لله رب العالمين) ولا يذكرون (بسم الله الرحمن الرحيم) فى أول قراءة ولا آخرها، فعبارة النص على نفى قراءة البسملة مضطربة

---

(١) الطراز الحديث، والباعث الحثيث ٢٣ والتدريب ١/ ٢٦٢.

(٢) علوم الحديث ص ١٨٨ والشهاوى ص ٣٥.

لأن مسلما والبخارى اتفقا على إخراج الحديث من رواية أخرى فى الموضوع نفسه للراوى لا يتعرض فيها لذكر البسملة بنفى أو إثبات حيث قال: (كانوا يستفتحون القراءة بـ(الحمد لله رب العالمين) وهناك رواية ثالثة عن أنس تفيد أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فأجاب أنه لا يحفظ فى ذلك شيئا عن رسول الله ﷺ وهذا التردد من الراوى الواحد المنسوب إليه رواية الحديث يجعل من المتعسر والمتعذر ترجيح ما يتعلق بالبسملة إثباتا أو نفيا، وتعذر الترجيح كان السبب المباشر فى وصفنا الحديث الأول بالاضطراب[١].

الحديث المقلوب:

والمقلوب هو الحديث المشهور عن راو معين معروف فيجعل مكانه راو آخر فى نفس درجته، أو يؤخذ إسناد متن لمتن آخر وبالعكس، وقد يكون ذلك بقصد التعمية أو التجهيل أو الامتحان كما صنع أهل بغداد مع البخارى حيث قلبوا له مائة حديث امتحانا فردها كلها على وجهها الصحيح فاعترفوا له واعترفوا بفضله وعلمه[٢].

الحديث الشاذ:

والحديث الشاذ اختلف العلماء حول تعريفه فمنهم من عرفه بأنه ما تفرد به الراوى غير الثقة مخالفًا الرواة الثقاة ومنهم من عرفه بأنه ما رواه الثقة مخالفًا لمن هو أرجح منه، وقيل ما رواه الفرد الذى فى روايته من الثقة ما يجيز تفرده.

وأفضل هذه التعريفات من وجهة نظرنا هو الأول لأن تفرد الراوى الثقة ومخالفته لغيره لا يوجب شذوذا ولا يضعف الحديث[٣].

(١) علوم الحديث ١٨٩ والشهاوى ص ٣٤.

(٢) راجع علوم الحديث ١٩١ وما بعدها والطراز ٣٣ والباعث الحثيث ٧٨ وما بعدها والشهاوى ص ٣٧ والتدريب ١/ ٢٩١.

(٣) الشهاوى ص ٤٥ والباعث الحثيث ٥٦ والتدريب ١/ ٢٣٢

الحديث المنكر:

والمنكر هو الحديث الذى اتفق العلماء على شذوذه لتفرد الراوى غير الثقة به مخالفًا بما رواه الرجال الثقاة من علماء الحديث ولهذا كان الحديث الشاذ والحديث المنكر يجتمعان فى اشتراط المخالفة ولكن الشاذ ينفرد باختلاف الآراء حول هذا المخالف ومنها أنه الصدوق الثقة الذى يخالف من هو أوثق منه وينفرد بهذه الرواية ولكننا بناء على ما رجحناه سابقا من أن الشاذ لا يكون ضعيفًا إلا إذا كانت المخالفة من غير الثقة فإننا نعتبر أن الحديث المنكر والحديث الشاذ كلاهما شىء واحد وأن كل منكر شاذ وكل شاذ منكر على هذا الأساس وأى تسمية منهما تكفى عن الأخرى(١).

والحديث المتروك هو الذى رواه راو واحد اتهم بالكذب فى الحديث أو كان ظاهر الفسق بفعل أو قول أو كثير الغفلة أو الوهم مع تفرده بهذه الرواية(٢)

---

(١) راجع الطراز ١٨ وعلوم الحديث ١٩٦-٢٠٣ ، والباعث الحثيث ٥٦-٥٨..

(٢) راجع الطراز ١٨، ١٩ وعلوم الحديث ٢٠٣-٢٠٦ والباعث الحثيث ٥١..

القسم الرابع

مسميات اصطلاحية فى الحديث

يشترك فيها كل من الصحيح والحسن والضعيف

هناك أنواع معينة من الأسماء الاصطلاحية فى الحديث يشترك فيها كل من الحديث الصحيح والحديث الحسن والحديث الضعيف، ومعنى اشتراكهم فيها أنه يمكن إطلاق التسمية على أى نوع من هذه الأنواع الثلاثة طبقا لحالة الحديث وما عليه من وصف، ولكن هذه الأنواع منها ما هو محل خلاف ومنها ما هو محل اتفاق.

أما الذى محل خلاف، فهو الموقوف، والمقطوع، فبعض العلماء جعل الحديث الموقوف وكذا الحديث المقطوع ضمن أنواع الضعيف وبعضهم وهو القوى الراجح أنهما من قسم المشترك بمعنى أنه يمكن أن يكون كل منهما صحيحا كما يكون كل منهما ضعيفًا طبقا لما عليه من وصف وقت الرواية.

وأما الأنواع المشتركة التى محل اتفاق بين العلماء فهى على وجه الإجمال: المرفوع، والمسند، والمتصل، والمعنعن، والمؤنن، والمعلق، والفرد، والغريب، والعزيز، والمشهور، والمستفيض والعالى والنازل والمتابع والشاهد، والمدرج، والمسلسل، والمصحف . وسنتناول كل نوع من هذه الأنواع بالبيان والتفصيل فيما يأتى[1].

الحديث الموقوف:

والموقوف هو ماروى عن الصحابى من قول أو فعل أو تقرير كأن يقول الراوى قال عمر بن الخطاب كذا، أو فعل على بن أبى طالب كذا، أو يفعل كذا

(١) راجع علوم الحديث ٢٠٧، ٢٦٢، والطراز ١٥-٢٧ والباعث الحثيث ١٤-١٦.

أمام أبى بكر فأقره ولم ينكره.

والموقوف طبقا للرأى الراجح لا يعتبر حديثًا بالمعنى العلمى الاصطلاحى الذى سبق لنا بيانه فى المبحث الأول، لأن الحديث ما أضيف إلى النبى ﷺ وهذا مضاف إلى الصحابى، وإنما نسبته إلى أقسام الحديث مجاز من حيث التسمية فقط، وإنما الإطلاق الحقيقى العلمى للموقوف على الصحابى(أنه قول للصحابى) ونسبة هذا القول للصحابى قد تكون صحيحة وقد تكون غير صحيحة كما هو حال الحديث المنسوب للنبى ﷺ وإنما تعرض العلماء للكلام عن الموقوف ضمن مباحث الحديث لأن الخلاف بينهم أيضا حول ما إذا كان الحديث بالمعنى الاصطلاحى العلمى يشمل الموقوف أم لا، وأيضا لأن الخلاف حصل بينهم فى مدى حجية الموقوف فى الدين وأمور التشريع فمنهم من جعله حجة ملزمة فى كل شىء لأن قول الصحابى إنما يكون عن دليل أو استناد إلى الرسول ﷺ ولكنهم لم يصرحوا به ومنهم من جعله حجة ملزمة فيما كان ليس للرأى فيه مجال كالعبادات والأشياء المتعلقة بالغيبيات لأن مثل هذه لا تكون إلا عن سماع يستند إلى الموحى. ومنهم من لم يتلزم بقول الصحابى لأنه من باب الاجتهاد بالرأى والرأى حصل فيه الخلاف ولم ينكر أحد على الآخر إذا لم يكن دليل صريح من القرآن أو حديث للنبى ﷺ ، وأيضا إذا لم يكن هناك إجماع على ما قاله الصحابى لأن الإجماع عند حصوله وتحققه ملزم للجميع ولا مجال معه للرأى لمن أجمعوا عليه ولمن أتى بعدهم فى أى عصر من العصور[١].

الحديث المقطوع:

والمقطوع هو ما روى عن التابعى من قول أو فعل أو تقرير، والمقطوع لا يسمى حديثًا بالمعنى العلمى الاصطلاحى إلا على سبيل المجاز طبقا للرأى

(١) التدريب ١/ ١٨٤ والباعث الحثيث ١٥ والطراز ١٦.

الراجح الذى جرى عليه العلماء فى تعريف الحديث والسنة والأثر، وإنما يسمى قول تابعى. ونظرا لأن كثيرًا من التابعين المجتهدين أو المحدثين منهم كانوا يفتون بآرائهم فى بعض الأحكام أو يدخلون كلامهم ضمن حديث للنبى ﷺ لأى سبب من الأسباب ومنها تفسير كلمة فى الحديث أو تعليق مثلا، فقد قام بعض رجال الحديث عند الرواية أو التدوين بذكر الحديث أو كتابته طبقا لروايته أو سماعه مختلطا أى بدون فصل كلام النبى ﷺ عن كلام غيره سواء كان صحابيا أو تابعيا. ولهذا فقد تعرض علماء الحديث ومصطلحه لهذه الزيادات وبيان موقعها من الحديث وسموها بهذه الأسماء الاصطلاحية حيث سموا ما نسب إلى الصحابى بالحديث الموقوف وما نسب إلى التابعي بالحديث المقطوع وهذا اصطلاح ولا مشاحة لأحد فى هذا الاصطلاح. وقد ترتب على هذه التسمية وهى إطلاق الحديث على كل من الموقوف والمقطوع خلاف لعلماء التشريع الإسلامى حول مدى حجية هذه الأحاديث فى أمور الدين الإسلامى وأحكامه التشريعية وقد سبق بيان رأى العلماء فى الحديث الموقوف أما الحديث المقطوع وهو الموقوف على التابعى فإن الجمهور على أنه قد يكون صحيحا وقد يكون ضعيفًا وأن الصحيح منه غير ملزم وخاصة عند مدرسة الرأى، وأصرح قول فى ذلك هو ما صرح به الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه بقوله: كل ما جاء من الرسول ﷺ فعلى العين والرأس وما جاء عن الصحابى تخيرنا منه، وأما ماجاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال[1].

الحديث المرفوع:

والمرفوع هو ما أضيف إلى النبى ﷺ خاصة دون غيره من قول أو فعل أو تقرير، سواء أضافه إليه صحابى أم تابعى أم من بعدهما، وسواء اتصل إسناده أم لا[2].

(١) علوم الحديث ٢٠٩، ٢١٠ والباعث الحثيث ٤٥، ٤٦، والطراز ١٦ والتدريب ١/ ١٩٤.

(٢) علوم الحديث ٢١٦ والباعث الحثيث ٤٥، والطراز ١٦، والتوضيح ١/ ٢٥٤ والكفاية ١/ ١٨٣.

الحديث المسند:

والمسند من الأحاديث على المعتمد هو: ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه مرفوعًا إلى النبى ﷺ وإن كان البعض يجعل ذلك بما هو الأصل والغالب وإلا فالمسند يدخل فيه المرفوع والموقوف والمقطوع لأن الإسناد إذا دخل على كل نوع من هذه الأنواع سمى مسندًا[1].

ولا يكون الإسناد متصلا على وجه الحقيقة إلا إذا كان كل راو من سلسلة الإسناد سمع ممن فوقه حتى ينتهى ذلك إلى آخره، وإن لم يبين فيه السماع بل اقتصر على العنعنة.

الحديث المتصل (الموصول):

والمتصل ويسمى بالحديث الموصول أيضا هو: ما اتصل سنده سواء كان مرفوعًا إلى النبى ﷺ أم موقوفا على الصحابى أم من دونه، وقد رأى بعض العلماء أنه لا مانع من إطلاق تسمية المتصل على المسند، والمسند على المتصل لاشتراكهما فى شرط إتمام الإسناد، وإن كان الذى يغلب على الأول اصطلاحيا أنه المسند إلى النبى ﷺ وحده أما الموصول فقد يكون مسندًا إليه ﷺ وقد يكون مسندًا إلى غيره.

وهذا رأى الخطيب البغدادى. وعلى الرأى الآخر الذى يجعل أن المسند خاص بالنبى ﷺ وحده فتكون هناك تسميتان لازمة للتفريق ولا يصح تسمية واحدة للجميع منعًا للبس والإبهام والخلط فى الحديث وفصلا لكلام النبى ﷺ عن كلام غيره[2].

---

(١) الباعث الحثيث ٤٤، وعلوم الحديث ٢١٧، والطراز الحديث ١٥ وقواعد التحديث ١٠٤ والتوضيح ١/٢٥٨ والكفاية ١/١٨٣.

(٢) راجع علوم الحديث ٢٢٠ والتوضيح ١/١٥٥، والطراز ١٥ والباعث ٤٥، والكفاية ١/١٨٣.

الحديث المعنعن:

والحديث المعنعن هو ما كان لفظ العـنعنة فى سنده كأن يقول راوى الحديث عن فلان من غير تصريح بالتـحديث والسماع والحديث المعنعن على الرأى الراجح المعتـمد من قبيل الإسناد المتـصل إذا توفرت فيه شـروط ثلاثة هى: عدالة الراوى وثبوت لقاء الراوى لمن روى عنه، والبراءة من التدليس [1].

والحديث المعنعن نجده كثيراً فى صحيح البخارى وصحيح مسلم.

الحديث المؤنن:

وهو الحديث الذى يقال فى سنده من أى راو «حـدثنا فلان أن فلانا.. إلى آخر الحديث»، والحديث المؤنن كالحديث المعنن على ما قاله الإمام مالك رضى الله عنه فقد سئل عن قول الراوى «عن فلان أنه قـال كذا» أو أن فلانا قال كذا، فقال هما سواء»[2].

الحديث المعلق:

والمعلق مـا حذف من مـبدأ إسناده راو واحـد فأكثـر على التوالـى ويعزى الحديث إلى من فوق المحذوف من رواته.

ومثل هذا النوع من الحديث فى البخارى كثير جداً والبخارى يعلق الحديث لسببين أحدهما: لأن الحديث ذكر فى موضع آخـر موصولا فعلقه مخافة التطويل والثانى: أنه قـصد التعليق علـى ما علق عليه لجـزمه بصحـة الحديث على المعلق عليه.

---

(١) تدريب الراوى ١/ ٢١٤ وما بعدها.

(٢) علوم الحديث ٢٢٤ والتوضيح ١/ ٣٢٧.

والحـديث المعلق ليس ضربا مـن المـنقطع كما رأى البـعض لأن الصحـيح والراجح هو القول الأول وعليه فإن الحكم على أن الحـديث المعلق حديث ضعيف لأنه مقطوع ليـس من باب الصواب على الإطلاق بل الصواب أن تـعليق الحديث وصف قابل لأن يوصف به الصحيح، والحسن والضعيف تبعا لحال هذه الأحاديث المعلقة مـتنًا وإسنادًا، وإن كان الغالب أن اشـتمال كتب الصـحاح عليها ونجـاحه البخـارى يقيد قـرينة قوية مـرجحة لصـحة هذه الأحـاديث وإن كان هذا لا يمنع الباحث بأي حـال من تتبع السند وحال الرواة للحكم على الحديث تبـعا لما يصل إليه من الصحة أو الضعف فى هذا المجال[١].

الحديث المفرد:

الحديث المفـرد: هو الذى تفرد به فـرد واحد فى بعض رواياته ومـثال ذلك قول العلماء فى الحديث «تفرد به فلان»[٢].

الحديث الغريب:

والحديث الغريب هو الذى تفرد به راو من رواة الحديث، ولتفرد هذا الراوى فى الحديث برواية شىء معين غير معروف ولا مشهور ولا مألوف سماعه من قبل عند الرواة فقـد سمى الحديث غـريبا، ولهذا قـال العلماء بأن الذى يميـز الحديث الغريب عن الحـديث الفرد هو هذا التفرد النسـبى أما التفرد المطلق الذى لـم يقيد بقيدها فـهو ما يسمى «بالحديث المفرد» لأن الراوى تفـرد وحده بهذه الرواية وإن كان لا غرابة فيها ولا شذوذ عند المحـدثين، والتفرد النسبى والتفرد المطلق هو يميز بين النوعين السابقين لأن التفرد قـد يشترك بين الجمع[٣]وأما غريب الحديث فهو

---

(١) علوم الحديث ٢٢٤ وما بعدها

(٢) علوم الحديث ٢٢٦.

(٣) المرجع السابق ٢٢٦ وما بعدها.

ماوقع فيــه من لفظ غامض بعيد عن الفهم لقلة استــعماله وأجود تفســيره ما جاء مُفَسَّرًا فى رواية أخرى[١].

الحديث العزيز:

الحديــث العزيز هو الذى كــان أصله الفرد النســبى والذى سمى اصطــلاحا (بالغريب) ثم اشترك اثنان أو ثلاثة فى روايته عن الشيخ الذى كان مُتَفَرِّدًا به، فبعد أن كان (غريبا) أصبح عزيزًا بهذا الاشتراك فى الرواية، ولكن يشترط أن يرويه بعد ذلك اثنان عن الاثنين أو الثلاثة عن الثلاثة ولو كان ذلك فى مرتبة واحدة[٢].

الحديث المشهور:

والحديث المشهور هو الغريب الذى رواه عن الشــيخ جماعة بشرط أن تكون هذه الجماعة أكثر من اثنين وبشرط ألا يصل العدد إلى الكثرة التى تفيد التواتر فإن وصل عدد الرواة بعد ذلك إلى جــمع يؤمن تواطؤهم على الكذب أصبح الحديث متــواترا ويسمى ذلك المتواتر المشــهور بمعنى أنه كــان مشهــورا ثم تواتر وقد يكون التواتر فى اللفظ وقد يكون فى المعنى[٣].

الحديث المستفيض:

والمستفيض هو الحــديث المشهور ولكن الجماعة التى اشتــهرت بروايته كانت فى البداية والنهاية سواء أى تساوى عــدد الراوين فى كل طبقات الرواية ابتداء من الشيخ الذى كان مُتَفَرِّدًا وإلى نهاية السلسلة التى تنقل الحديث[٤].

---

(١) الطراز الحديث ٢٤.

(٢) الطراز الحديث ٢٤ وعلوم الحديث ٢٢٩ والباعث الحثيث ١٦٦.

(٣) الطراز ٢٣ وعلوم الحديث ٢٢٩ وما بعدها والباعث الحثيث ١٦٥.

(٤) علوم الحديث ٢٣٠.

والأنواع الثلاثة السابقة وهى العزيز والمشهور والمستفيض هى وصف للحديث الآحاد ولكنها قطعية ضربا من التواتر المعنوى لأن الحديث بعد أن كان مُتَفَرِّدًا بروايته واحد انتشرت روايته بين الناس بعد أن لوحظ فى الرواية التعدد فعززت فى أول الأمر بأكثر من راو ثم اشتهرت بين الناس وكتب لهذا الشهرة الذيوع والاستفاضية التى تقرب الحديث من حيث الرواية إلى درجة الحديث المتواتر من حيث العلم والمعرفة بين الناس ولكن هذه الأوصاف مع كل هذا هى أسماء الغريب وألقاب الحديث الذى كان فردًا وهى لذلك تحاص الغريب فى انقسامها مثله إلى حسن وصحيح وضعيف(١).

العالى والنازل:

الحديث العالى هو ما علا إسناده بحيث قرب رجال هذا الإسناد من رسول الله ﷺ بسبب قلة عددهم إذا قيسوا بسند آخر يرد فى ذلك الحديث نفسه يعدو كثير، وهذا ما يطلق عليه الإسناد العالى المطلق، وهو من أجل الأسانيد شريطة أن يكون بإسناد صحيح نظيف، وهناك نوع من العلو يسمى (العالى النسبى) وهو ما قرب رجال سنده من إمام من أئمة الحديث كالأعشى وابن جريج ومالك وشعبة وغيرهم مع صحة الإسناد إليه، أو قربوا من كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة كالكتب الستة والموطأ ونحو ذلك، وإنما سمى (نسبيا) لأن العلو فيه إضافى لا حقيقى(٢).

وأما الإسناد النازل فهو ما قابل العالى وليس بلازم أن يكون الإسناد العالى أفضل من النازل فرب إسناد نازل أفضل من عال إذا تميز بفائدة كما إذا كان رجاله أوثق أو أحفظ وما شابه ذلك(٣).

---

(١) المرجع السابق.
(٢) علوم الحديث ٢٣٦ وما بعدها.
(٣) المرجع السابق ٢٤٠ والطراز ٢٦.

المتابع والشاهد:

الحدث المتابع هو الذى وافق رواية راو وآخر ممن يصلح أن يصلح أن يخرج حديثه فرواه عن شيخه أو من فوقه بلفظ مقارب والمتابع على قسمين تام وقاصر.

وأما الشاهد فهو: ما وافق راو راويه عن صحابى آخر بمتن يشبهه فى اللفظ والمعنى جميعًا، أو فى المعنى فقط، والشاهد على نوعين لفظى ومعنوى(١).

ويصبح الاستشهاد والمتابعة بحديث من لا يحتج به لضعفه والفرق بين المتابعة والاستشهاد أن المتابعة ما حصلت باللفظ والشاهد ما حصل بالمعنى، وقيل إن المتابعة خاصة بما تكون من رواية ذلك الصحابى الذى روى عنه المتابع والشاهد بما كان عن صحابى آخر.

أما تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد لذلك الحديث الذى يظن أنه فرد ليعلم أن له متابعًا، أو أن له شاهدًا فهو المسمى عندهم بالاعتبار، وليس قسيما للمتابعة والاستشهاد(٢).

الحديث المدرج:

والمدرج هو الحديث الذى اطلع فى متنه أو فى إسناده على زيادة ليست منه، وكتب الصحاح والحسان والمسانيد ينبهون غالبًا على هذه الزيادة مهما تكن يسيرة فى المتن أو فى الإسناد خوفًا من الالتباس فى الحديث، خوفًا من الكذب على رسول الله ﷺ إذا قال الراوى قال رسول الله ﷺ ولم تكن الكلمة له بل من زيادة الراوى الصحابى أو غيره والإدراج فى الحديث قد يكون فى الأول وقد يكون فى الآخر وقد يكون فى الوسط(٣).

(١) راجع علوم الحديث ٢٤١ - ٢٤٤.

(٢) الطراز الحديث ١٩، ٢٠.

(٣) علوم الحديث ٢٢٤ وما بعدها، والطراز ٢١ والباعث الحثيث ٧٣.

ومـدرج الإسناد غـالبًا مـا يرجع إلى المتن، وأهم صـوره اثنان: الأول: أن يجمع راو على إسناد واحد حديثا ذا أسانيد مختلفة من غير أن يومئ إلى اختلاف تلك الأسانيد فى الأصل.

والثانية: أن يكون الحديث عند أحد الـرواة بإسناد، ولديه حديث آخر بغير ذلك الإسناد فيأتى راو ويروى عنه أحد الحديثين بإسناده ويدرج فيه الحديث الآخر من غير بيان[1].

الطريق إلى معرفة المدرج فى الحديث:

وهناك عدة طرق يعـرف بهاالمدرج وهى: استحالة وقـوعه من النبى ﷺ أو تصريح الصـحابى راوى الحديث بأنه لم يسمع تلك الجـملة المدرجة من النبى ﷺ أو تصريح بعض الرواة بفصل العـبارة المدرجة عن المتن المرفوع حيث يضـيفها إلى قائلها[2].

الحديث المسلسل:

والمسلسل هو الحـديث المسند المتـصل الخـالى من التـدليس الذى تتكرر فى وصف روايته عـبارات أو أفعـال مماثلة ينقلها كل راو عـمن فوقه فـى السند حتى ينتهى إلى النبى ﷺ[3]، وذلك كمسلسل التشبيك بـاليد والمصالحة والعد والقبض على اللحية واتـفاق أسماء الرواة أو صناعتـهم أو نسبتهم وكالمسـلسل بسمعت أو أخبـرنا أو أشـهد بالله، والمسلسل بيـوم العيـد ويوم سوراء ويوم الصف وأفـضل المسلسل ما دل على اتصال السند وعدم التدليس[4].

---

(١) علوم الحديث ٢٤٦ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق ٢٤٨.

(٣) انظر علوم الحديث ٢١٩، ٢٥٣، والباعث الحثيث ١٦٨.

(٤) الطراز ٢٤ وما بعدها.

الحديث المصحف:

التصحيف هو عبارة عن تغيير حـرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط مثال ذلك: حديث من صام رمضان وأتبعه سِتّاً من شوال الحديث صحفه أبو بكر الصولى فقال شيئا (بدل ستا).

فإن كـان التغيـير فى النطق فقط مع بقـاء الشكل كما هو من حـيث صورة الخط وإن كان الشك مغايرا سمى ذلك (محرفا) ومثال ذلك حديث جابر (زين أبى يوم الأحـزاب على أكحلة فكواه رسـول الله ﷺ) صحـفه عنده وقـال فيـه: أبى بالإضافة وإنما هو أبى بن كعب وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد[1].

---

(١) علوم الحديث ٢٠٤ - ٢٦٢ والباعث الحثيث ١٧٠ وما بعدها.

المبحث الخامس

أشهر المصنفات فى علم مصطلح الحديث

هناك مؤلفات كثيرة قديمة وحديثة ظهرت فى علم مصطلح الحديث سرية نقتصر هنا على ذكر أهم المشهور منها فى هذا المقام وهى[1]:

١ - المحدث الفاضل بين الراوى والواعى:

وقد صنفه القاضى أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزى المتوفى سنة ٣٦٠هـ لكنه لم يستوعب أبحاث المصطلح كلها.

٢- معرفة علوم الحديث:

صنفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابورى المتوفى سنة (٤٠٥هـ) لكنه لم يهذب الأبحاث، ولم يرتبها الترتيب الفنى المناسب.

٣- المستخرج على معرفة علوم الحديث:

صنفه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانى المتوفى سنة ٤٣٠هـ، استدرك فيه على الحاكم ما فاته فى كتابه «معرفة علوم الحديث» من قواعد هذا الفن لكنه ترك أشياء يمكن للمتعقب أن يستدركها عليه أيضا.

٤ - الكفاية فى علم الرواية:

صنفه أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى المشهور المتوفى سنة (٤٦٣ هـ) وهو كتاب حافل بتحرير مسائل هذا الفن، وبيان قواعد الرواية، ويعتبر من أجل مصادر هذا العلم.

---

(١) الدكتور محمود: تيسير مصطلح الحديث، نشر المركز الإسلامى للكتاب بالإسكندرية / ١٠-١٣.

٥- الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع:

صنفه الخطيب البغدادى، وهو كتاب فى آداب الرواية كما هو واضح من تسميته وهو فريد فى بابه، قيم فى أبحاثه ومحتوياته، وقل فن من فنون علوم الحديث إلا صنف الخطيب فيه كتابا منفردًا، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: «كل من أنصف علم أن المحدثين بعد عيال على كتبه».

٦ - الألماع إلى معرفة أصول الرواية وتقيد السماع:

صنفه القاضى عياض بن موسى اليحصبى المتوفى سنة (٥٤٤هـ) وهو كتاب غير شامل لجميع أبحاث المصطلح، بل هو مقصور على ما يتعلق بكيفية التحمل والأداء وما يتفرع عنها لكنه جيد فى بابه حسن التنسيق والترتيب.

٧- مالا يسع المحدث جهله:

صنفه أبو عمر بن عبد المجيد الميانجى المتوفى سنة (٥٨٠هـ)، وهو جزء صغير ليس فيه كبير فائدة.

٨- علوم الحديث:

صنفه أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى المشهور بابن الصلاح المتوفى سنة (٦٤٣ هـ) وكتابه هذا المشهور بين الناس باسم: «مقدمة ابن الصلاح»، وهو من أجود الكتب فى علم مصطلح الحديث حيث جمع فيه ابن الصلاح ما تفرق فى غيره من كتب الخطيب ومن تقدمه من علماء الحديث» فكان بذلك كتابا حافلا بالفوائد لكنه لم يرتبه على الوضع المناسب لأنه أملاه شيئا فشيئا، ومع هذا فهو عمدة من جاء بعده من العلوم فى فن المصطلح إلى عصرنا هذا فكم من مختصر له وناظم، ومنتصر له ومعارض مما كان سببا فى اتساع دائرة البحث والعلم فى مصطلح الحديث ومجاله.

٩- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير:

صنفه محيى الدين يحيى بن شرف النووى أحد المجتهدين البارزين فى مذهب الإمام الشافعى رضى الله عنهما المتوفى سنة (٦٧٦ هـ) وكتاب النووى هذا اختصار لكتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح وهو كتاب جيد على كل حال وإن كان صعب العبارة أحيانا.

١٠- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى:

صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة (٩١١هـ) وهو شرح لكتاب تقريب النواوى كما هو واضح من اسمه، جمع فيه مؤلفه من الفوائد الشئ الكثير.

١١- نظم الدرر فى علم الأثر:

صنفها زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى المتوفى سنة (٨٠٦ هـ)، وهذا النظم مشهور باسم «ألفية العراقى» نظم فيها «علوم الحديث» لابن الصلاح وزاد عليه بعض المفاهيم العلمية، وهذه الألفية جيدة غزيرة الفوائد وعليها شروح متعددة منها شرحان للمؤلف نفسه رحمه الله.

١٢- فتح المغيث فى شرح ألفية الحديث:

صنفه محمد بن عبد الرحمن السخاوى المتوفى سنة (٩٠٢هـ) وهو شرح على ألفية العراقى وهو من أوفى شروح الألفية وأجودها.

١٣- نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر:

صنفه الحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٥٢ هـ)، وهو جزء صغير جداً، لكنه من أنفع المختصرات وأجودها ترتيبا، ابتكر فيه مؤلفه طريقة فى الترتيب والتقسيم لم يسبق إليها، وقد شرحه مؤلفه بشرح سماه «نزهة النظر».

١٤- المنظومة البيقونية:

صنفها عمـر بن محمد البيقـونى المتوفى سنة (١٠٨٠هـ) وهى من المنظومات المختصرة إذ لا تتجـاز أربعة وثلاثين بيتا، وتعتبر من المختصـرات النافعة المشهورة وعليها شروح متعددة.

١٥- قواعد الحديث:

صنفه محمد جمال الدين القاسمى المتوفى سنة (١٣٣٢هـ) وهو كتاب محرر مفيد.

١٦- تبسيط علوم الحديث وأدب الرواية:

صنفه الإمام محـمد نجيب المطيعى خادم السنة بالإجازات المـتصلة والأسانيد العالية من شيوخ عصره وهو صـاحب تكملة المجموع شرح المهذب للإمام النووى رضى الله عنه، وهو من علماء العصر الحديث.

وقد بين المصنف فيه الحديث بأنواعه وأقسامه ومناهج علماء الجرح والتعديل فى تقويم الرجال وذلك بأسلوب العصر المفيد لكل الباحثين. وهذا المصنف مطبوع ويقع فى ٢١٢ صفحة[١].

١٧- مصطلح الحديث:

للأستاذ الشيـخ المرحوم: إبراهيم دسوقى الشهاوى الذى كان أسـتاذا ورئيسا لقسم الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة.

وهذا الكتـاب المطبوع صنفـه مؤلفه للـباحثين والطـلاب فى كلية الشـريعة والقانون وقـد رتـبه على مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة[٢]. وهو كتاب قيم فى بابه

---

(١) راجع طبعة مطبعة حسان ١٩٧٩ م.

(٢) انظر ص ٤ طبعة دار الطباعة المحمدية شوال ١٣٧٧ هـ/ يناير سنة ١٩٦٩م..

ذو فائدة جليلة للطلاب الراغبين فى معـرفة السنة وعلومها بأسلوب سهل رصين، وهو يقع فى ٢٧٢ صفحة.

١٨- تيسير مصطلح الحديث:

صنفه صاحـبه الدكتور مـحمود الطحان الأسـتاذ المساعد فى كليـة الشريعة والقانون بجامعة الإمام محمد بن سـعود الإسلامية وهو كما يظهر من عنوانه ليس جـديدًا فى بابه ولكنه توضـيح وتبسـيط بأسلوب العصـر لعلم المصلح من كـتب العلماء الأقدمين الذين سبقت إليهم منذ قليل وهو يقع فى ٢٣٩ صفحة(١)، ولكنه جيد البحث والتصنيف والتأليف مفيد لكل الباحثين.

---

(١) انظر طبعة : المركز الإسلامى للكتاب بالإسكندرية.

المبحث السادس

فى

معرفة الصحابـــة

تعريف الصحابى:

الصحابة لغة مصدر بمعنى «الصحبة» ومنه «الصحابى» ويجمع على أصحاب وصحب، وكثر استعمال «الصحابة» بمعنى «الأصحاب».

واصطلاحًا: من لقــى النبى ﷺ مُسْلِمًا ومــات على الإســلام ولــو تخللت ذلك ردة على الأصح.

أهمية معرفة الصحابة:

وعلم معــرفة الصحابة علم كــبير مهــم عظيم الفائدة، ومن فوائده معــرفة المتصل من المرسل.

وتعرف الصــحبــة بالتواتر: كــأبى بكر الصديق وعــمر بن الخطاب، وبقــية العشرة المبشــرين بالجنة، أو الشهرة، كضمام بن ثعلبــة، وعكاشة بن محصن، أو إخبار صحابــى، أو إخبار ثمة من التابعين أو بإخباره عن نفســه إن كان عدلا ثقة وكانت دعواه ممكنة عقلا.

أكثر الصحابة فتيا:

وكان من أكثرهم فتيــا ابن عباس وعمر وعلى وأبىّ بن كعب وزيد بن ثابت وأبى الدرداء وابن مسعود رضى الله عنهم.

من هم العبادلة؟

المراد بالعبادلة فى الأصل من اسمهم «عبد الله» من الصحابة، ويبلغ عددهم

نحو ثلثمائة صحابى، لكن المراد بهم هنا أربعة من الصحابة كل منهم اسمه عبد الله وهم: عبيد الله بن عمر، عبد الله بن عباس، عبد الله بن الزبير، عبد الله ابن عمرو بن العاص.

عدد الصحابة:

ليس هناك إحصاء دقيق لعدد الصحابة، لكن هناك أقوال لأهل العلم يستفاد منها أنهم يزيدون على مائة ألف صحابى، وأشهر هذه الأقوال قول أبى زرعة الرازى: «قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفا من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه»(١).

عدد طبقات الصحابة:

اختلف فى عدد طبقاتهم، فمنهم من جعلها خمس طبقات ومنهم من جعلها اثنتى عشرة طبقة كالحاكم.

أولهم إسلاما:

وكان أولهم إسلاما من الرجال الأحرار: أبو بكر الصديق رضى الله عنه ومن الصبيان: على بن أبى طالب رضى الله عنه، ومن النساء: خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها، ومن الموالى: زيد بن حارثة رضى الله عنه، ومن العبيد: بلال ابن رباح رضى الله عنه.

آخرهم موتا:

وكان آخر الصحابة موتا هو الصحابى الجليل أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثى، مات سنة مائة بمكة المكرمة، وقيل أكثر من ذلك.

---

(١) التقريب مع التدريب ٢/ ٢٢٠.

عدالة الصحابة

اتفق أهل السنة والجماعة على عدالة الصحابة مطلقًا كبيرهم وصغيرهم، لابسوا الفتنة أم لا، وجوبًا لحسن الظن، قال السخاوى: ونظرًا لما تمهد لهم من المآثر من امتثال أوامره بعده ﷺ وفتحهم الأقاليم وتبليغهم عنه الكتاب والسنة وهدايتهم، ومواظبتهم على الصلاة والزكاة وأنواع القربات مع الشجاعة والبراعة والكرم والإيثار والأخلاق الحميدة التى لم تكن فى أمة من الأمم المتقدمة قال الخطيب فى الكفاية:

(عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾[1]، وقوله: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**﴾[2] وقوله: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ**﴾[3] وقوله تعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾[4] وقوله تعالى ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿**لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ**﴾ إلى قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ**﴾[6] وجميع ذلك يقتضى تعديلهم فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله له إلى تعديل أحد من الخلق.

قال السخاوى نقلا عن الخطيب فى الكفاية:

على أنه لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شىء مما ذكرناه لأوجبت الحال التى كانوا عليها من الهجرة والجهاد ونصرة الإسلام، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء

---

(١) آل عمران: ١١٠. (٢) البقرة: ١٤٣. (٣) الفتح: ١٨.
(٤) التوبة: ١٠٠. (٥) الأنفال: ٦٤. (٦) الحشر: ٨-١٠.

والأبناء والمناصحة فى الدين وقوة الإيمان واليقين، للقطع على تعديلهم، والاعتقاد لنزاهتهـم، وأنهم أفضل من جمع الخـالفين بعدهم، والمعـدلين الذين يجيئون من بعدهم، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتمد قوله.

ثم أسند عن أبى زرعـة الرازى أنه قال: إذا رأيت الرجل ينتـقص أحدا من أصحاب رسـول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة أ هـ.

قال الحافظ ابـن حجر: والأحاديث الواردة فى تفـضيل الصحابة كـثيرة من أدلها على المقصود مـا رواه الترمذى وابن حبان فى صحيحـه من حديث عبد الله ابن معقل قال: قال رسول الله ﷺ «**الله الله فى أصحابى لا تتخـذوهم غرضا فمن أحبهم فـبحبى أحبهم، ومن أبغضـهم فبيغضى أبغضـهم، ومن آذاهم فقد آذى الله، ومن آذى الله فيـوشك أن يأخذه**» وحديث أبى سعـيد الخدرى رضى الله عنه: «**لا تسبـوا أصحـابى فوالذى نفـسى بيده لو أنفق أحـدكم مثل أحـد ذهبا مـا أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**»[١].

ومنها حديث «**خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم**»[٢].

وعن عبد الله بن هاشم الطوسى حدثنا وكيع سمـعت سفيان يقول فى قوله تعـالى ﴿ **قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ** ﴾[٣] قال: هم أصحاب محمد ﷺ.

ومن حكى الإجماع على القـول بعدالتهم إمام الحـرمين قال: ولعل السبب فيه أنهم نقلةالشريعة، فلو ثبت توقف فى روايتهـم لانحصرت الشريعة على عصر

(١) الحديث متفق عليه.
(٢) متفق عليه من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين.
(٣) النمل: ٥٩.

الرسولﷺ ولما استرسل على سائر الأعصار وقال أبو محمد بن حزم:

الصحابة كلهم من أهل الجنة قطعا، قال الله تعالى: ﴿ **لا يَسْتَوِي منكُم مَّنْ أَنفَقَ من قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا من بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى** ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُوْلَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ** ﴾[2]، فثبت أن الجميع من أهل الجنة، وأنه لا يدخل أحد منهم النار لأنهم المخاطبون بالآية السابقة.

مجاهيل الصحابة عدول لا تردّ رواياتهم

قال ابن الأنباري: وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف بحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قادح ولم يثبت ولله الحمد. فنحن على استصحاب ما كانوا عليه فى زمن رسول الله ﷺ حتى يثبت خلافه ولا التفات إلى مايذكره أهل السير، فإنه لا يصح وما صح فله تأويل صحيح وما أحسن قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله: (تلك دماء طهر الله منها سيوفنا فلا نخضب بها ألسنتنا) ولا عبرة برد بعض الحنفية سيدنا أبا هريرة وتعليلهم بأنه ليس بفقيه، فقد عملوا برأيه فى الغسل ثلاثا من ولوغ الكلب وغيره، وولاه عمر رضى الله عنهما الولايات الجسيمه، وقال ابن عباس له وقد سئل عن مسألة: أفته يا أبا هريرة فقد جاءتك معضلة، فأفتى ووافقه على فتواه، وقد حكى ابن النجار فى ذيله عن الشيخ أبى إسحاق الشيرازى صاحب المهذب أنه سمع شيخه القاضى أبا الطيب الطبرى يقول: كنا فى حلقة للنظر بجامع المنصور، فجاء شاب خراسانى حنفى فطالب بالدليل فى مسألة المصراة فأورده المدرس عن أبى هريرة فقال الشاب: إنه

(١) الحديد: ١٠

(٢) الأنبياء: ١٠١.

غير مقبول الرواية، قال القاضي: فما أتم كلامه حتى سقطت عليه حية عظيمة من سقف الجامع فـهرب عنها فتبعتـه دون غيره، فقيل له: تب، فقـال: تبت، فغابت الحية، ولم يُرَ لها بعد أثر.

وتخرج على هذا الأصل مسألة وهي أنه إذا قيل في الإسناد: عن رجل من الصحابة كان حجـة، ولا يضر الجهالة بتعيينه لثبـوت عدالتهم، وخالف ابن منده فقـال: من حكم الصحـابي أنه إذا روى عنه تابعي وإن كان مـشهـورا كالشـعبي وسعيد بن المسيب نسب إلى الجهالة، فإذا روى عنه رجلان كان مشهورا واحتج به قال: وعلى هذا بنى البخاري ومسلم صحيـحيهما إلا أحرف تبين أمرها، ويسمى البيـهقي مـثل ذلك مرسـلا وهو مردود. وقـال أبو زيد الدبوسي: المجـهول من الصحابة خبره حجة إذا عـمل به السلف أو سكتوا عن رده مع انتشاره بينهم، فإن لم ينتشر فـإن وافق القياس عمل به وإلا فلا، لأنه فـي المرتبة دون ما إذا لم يكن فقـيها. قال: ويحـتمل أن يقال: إن خبـر المشهور الذي ليس بفـقيه حجـة ما لم يخالف القـياس «وخـبر المجهـول مردود ما لم يرده القـياس ليـقع الفرق بين من ظهرت عدالته وبين من لم تظهر. هكذا أفاده في فتح المغيث.

أشهر المصنفات في معرفة الصحابة:

وهناك مؤلفات كثيرة في معرفة الصحابة أشهر هذه المؤلفات ثلاثه هي:

١ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني.

٢ - أسد الغابة في معرفة الصحـابة، لعلي بن محمد الجزيري المشهور بابن الأثير.

٣- الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر.

المبحث السابع
فى
معرفة التابعين

يعرف التابعى بأنه من لقى صحابيا مُسْلِمًا ومات على الإسلام.

وفائدة معرفة التابعين كفائدة معرفة الصحابة وطبقاتهم، لأنها الطريق الموصل إلى معرفة المرسل والمتصل والمسند، لأننا إذا عرفنا تواريخ الوفيات وجمعنا بينها وبين المواليد قارنا بين ذويها لدرك المعاصرة وثبوت اللقاء وما يترتب على ذلك من سماع وتحمل وأداء، وقد قال الحاكم: ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق بين التابعين وأتباعهم وقال الله تبارك وتعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾[1] قال الحاكم[2]: وقد ذكرهم رسول الله ﷺ، كما حدثنا أبو عمرو وعثمان بن أحمد بن السماك ببغداد وأبو العباس محمد بن يعقوب الأموى بنيسابور وأبو أحمد بكر بن محمد الصيرفى بمرو قالوا: حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشى حدثنا أزهر بن سعد حدثنا ابن عون عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ «**خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم**» فلا أدرى أذكر رسول الله ﷺ بعد قرنه قرنين أو ثلاثة.

فخير الناس بعد الصحابة من شافه أصحاب رسول الله ﷺ وحفظ عنهم الدين والسنن وهم قد شهدوا الوحى والتنزيل ولنخلص من هذا إلى تعريف

(١) التوبة: ١٠٠.

(٢) كتاب معرفة علوم الحديث بتحقيق معظم حسين رئيس الشعبة العربية الإسلامية بجامعة دكة بنغالة ص ٤١.

التـابعى كمـا سـبق لنا تعـريف الصحـابى بأنه من رأى رسـول الله ﷺ وآمن به وسمعه. فكذلك التابعى من لقى الصحـابى سواء كان مميزا أم لا وسواء سمع منه أم لا حيث عد مـسلم وتبعه ابن حبان وعـبد الغنى بن سعيد فـيهم الأعمش مع قول الترمذى إنه لم يـسمع من أحد من الصحابة وعد عبـد الغنى جرير بن حازم لكونه رأى أنسا، وموسى بن أبى عـائشة مع اقتصار البخارى وابن حـبان فيه على رؤية عمرو بن الحويرث، ويحيى بن أبى كثير مع قول أبى حاتم إنه لم يدرك أحدا من الصحابة إلا أنسا رآه رؤية. قـال الحافظ السخاوى[1]: وهذا مصير منهم إلى اكتفاء بالروية كالصحابى، لذا قال بعضهم: رؤية الصالحين بلا شك لها أثر عظيم فكيف برؤية سيد الصالحين.

وقد ذهب العـراقى وتبعـه السخاوى إلى أنه لم يرو عن الـعشرة المبـشرين بالجنة سوى قـيس بن حازم وهو الذى سـبق لنا التعـريف به وقد روى عن ١٢٠ صحابيا وقد ولد عام الفيل ويقال: إن له رؤية يقولون ليس فى التابعين أحد روى عن العشرة المبشرين غيره، بيد أن الحاكم وهو يذكر أن التابعين خمس عشرة طبقة ثم يذكر الطبقة الأولى فيقول:

وهم الذين لحقوا الـعشرة الذين شهد لهم رسـول الله ﷺ بالجنة، وبعدهم جماعة من الصحابة، فمنهم سعـيد بن المسيب، وقيس بن أبى حازم، وأبو عثمان النهدى، وقيس بن عبـاد، وأبو ساسان حضين[2] بن المنذر، وأبو وائل شـقيق بن سلمة، وأبو رجاء العطاردى وغيرهم. والطبقـة الثانية: الأسود بن يزيد، وعلقمة ابن قيس، ومـسروق بن الأجدع، وأبو سلمـة بن عبد الرحمن وخـارجة بن زيد وغيـرهم من هذه الطبقـة قلت: وهذا كلام مردود على الحـاكم إذ إن سعـيد بن المسيب قد ولد فى آخر خلافة عـمر سنة (١٩هـ) فيكون ادعاء الرواية عن العشرة

(١) فتح المغيث فى شرح ألفية الحديث للزين العراقى.
(٢) حضين بالتصغير.

غير صحيح ومن عجب أن الإمام ابن حزم يصحح سماعه من عمر بل ويجزم به ويتابعه على ذلك الحافظ ابن حجر مع كونه فى التهذيب يؤرخ بموته سنة ٩٤ عن ٧٩ عامًا هى عمره، والحقيقة أن رواياته عن عمر من المراسيل إلا إذا سمعه وهو ابن ست.

والطبقة الثالثة: عامر بن شراحيل الشعبى، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وشرح بن الحارث وأقرانهم من هذه الطبقة، وهم خمس عشرة طبقة آخرهم من لقى أنس بن مالك من أهل البصرة ومن لقى عبد الله بن أبى أوفى من أهل الكوفة، ومن لقى السائب بن يزيد من أهل المدينة، ومن لقى عبد الله بن الحارث ابن جزء من أهل مصر، ومن لقى أبا أمامة الباهلى من أهل الشام ثم قال الحاكم: أخبرنا أبو جعفر البغدادى حدثنا إسماعيل بن إسحاق حدثنا على بن المدينى قال: آخر من بقى من أصحاب رسول الله ﷺ بالمدينة سهل بن سعد الساعدى، وآخر من بقى بالبصرة أنس بن مالك، وآخر من بقى بالكوفة أبو جحيفة وهب بن عبد الله السواتى من بنى سواء بن عامر، وآخر من بقى بالشام عبد الله بن بسر المازنى من بنى مازن بن منصور، وآخر من بقى بمصر عبد الله بن الحارث بن جزء.

حدثنا سفيان قال: قلت للأحوص بن حكيم أكان أبو أمامة آخر من مات عندكم من أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: آخر كان بعده يقال له: ابن بسر وقد رأيته ورأيت أنس بن مالك على حمار بين الصفا والمروة، وقال على: وآخر من مات بمكة ممن رأى النبى ﷺ أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثى ويقال له الحمانى.

الفقهاء السبعة من أهل المدينة:

كثيرًا ما يعترضك وأنت تقرأ فى كتب الفقه التى تستوعب المذاهب وآراء فقهاء الأمصار قوله: وبه قال الفقهاء السبعة، فمن هؤلاء الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة من التابعين:

سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبى بكر، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار الهلالى مولى ميمونة أم المؤمنين.

هل عدالة التابعين عامة كعدالة الصحابة؟

اختلف فى ذلك فقال البعض بعدالتهم جميعًا وإن تفاوتت مراتبهم فى الفضيلة متمسكا بحديث «**خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**» والجمهور على خلافه فيمن بعد الصحابة، وأنه لابد من التنصيص على عدالتهم كغيرهم، قالوا: والحديث محمول فى القرنين بعد الأولى على الغالب والأكثر، لأنه قد وجد فيهما من يحمل صفات مذمومة، لكن بقلة فى أولهما بخلاف ما بعد فكثير فيه مشهور، وكان آخر من كان فى أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين. وقال الحافظ السخاوى وفى هذا الوقت ظهرت البدع ظهورا فاسدا، وأطلقت المعتزلة ألسنتها، ورفعت الفلاسفة رءوسها وامتحن أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن، وتغيرت الأحوال تغيرا شديدا ولم يزل الأمر فى نقص إلى الآن . نسأل الله السلامة.

أشهر المصنفات فى علم معرفة التابعين:

وأشهر هذه المصنفات فى هذا العلم هو كتاب «معرفة التابعين» لأبى المطرف ابن قطيس الأندلسى.

المبحث الثامن

فى

معرفة الأخوة والأخوات

هذا العلم هو إحدى معارف أهل الحديث التى اعتنوا بها وأفردوها بالتصنيف، وهو معرفة الأخوة والأخوات من الرواة فى كل طبقة، وإفراد هذا النوع بالبحث والتصنيف يدل على مدى اهتمام علماء الحديث بالرواة، ومعرفة أنسابهم وأخوتهم وغير ذلك كما سيأتى من الأنواع بعده من فوائده ألا يظن من ليس بأخ أخا عند الاشتراك فى اسم الأب. مثل: «عبد الله بن دينار» و «عمرو بن دينار» فالذى لا يدرى يظن أنهما أخوان مع أنهما ليسا بأخوين، وإن كان اسم أبيهما واحدا، وهناك أمثلة كثيرة منها للاثنين: فى الصحابة، عمر وزيد ابنا الخطاب وللثلاثة: فى الصحابة: على وجعفر وعقيل بنو أبى طالب.

وللأربعة: فى أتباع التابعين، سهيل وعبد الله ومحمد وصالح بنو أبى صالح.

وللخمسة: فى أتباع التابعين «سفيان وآدم وعمران ومحمد وإبراهيم بنو عيينة.

وللستة: فى التابعين، محمد وأنس ويحيى ومعبد وحفصة وكريمة بنو سيرين.

وللسبعة: فى الصحابة، النعمان ومعقل وعقيل وسويد وسنان وعبد الرحمن وعبد الله بنو مقرن.

وهؤلاء السـبعـة كلهم صحابة مـهاجرون لم يشاركـهم فى هذه المكرمة أحد [1]، وقيل إنهم حضروا غزوة الخندق كلهم.

وأشهر المصنفات فى معرفة هذا العلم كتاب الأخوة لأبى المطرف بن فطيس الأندلسى. وكتاب الأخوة لأبى العباس السَّرَّاج[2].

---

(١) أى لم يوجد سبعة أخوة من الصحابة كلهم مهاجرون إلا هؤلاء الأخوة السبعة.

(٢) السرَّاج: نسـبة لعمل السـروج، وكان من أجداده من يعـملها، وهو أبو العبـاس محمد بن إسـحاق بن إبراهيم الثقفى مولاهم، محدث عصره بنيسابور روى عنه الشيخان، وتوفى سنة ٣١٣ هـ.

المبحث التاسع

المؤتلف والمختلف - المتشابه - المهمل - المبهم

المؤتلف والمختلف

المؤتلف لغة اسم فاعل من «الائتلاف» بمعنى «الاجتماع والتلاقى » وهو ضد النفرة. والمختلف اسم فاعل من «الاختلاف» ، ضد الاتفاق

واصطلاحًا : أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الأنساب خطاً ، وتختلف لفظًا سواء كان مرجع الاختلاف هذا هو اللفظ أو النقط أو الشكل.

ومن أمثلة ذلك:

(أ) «سلام» و «سلام» الأول بتخفيف اللام ، والثانى بتشديد اللام .

(ب) «مِسْور» و «مُسَوّر» الأول بكسر الميم وسكون السين وتخفيف الواو ، والثانى بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو .

(جـ) «البزاز ، و «البزار» الأول آخره زاى ، والثانى آخره راء :

(د) «الثورى ، «التوزى» الأول بالثاء والراء ، والثانى بالتاء والزاى .

أهمية هذا العلم وفائدته :

معرفة هذا النوع من مهمات علم الرجال ، حتى قال على بن المدينى « أشد التصحيف ما يقع فى الأسماء ، لأنه شىء لا يدخله القياس ، ولا قبله شىء يدل عليه ولا بعده .

وفائدته تكمن فى تجنب الخطأ وعدم الوقوع فيه .

- وأشهر المصنفات فى هذا العلم هو :

(أ) «المؤتلف» لعبد الغنى بن سعيد .

(ب) «الإكمال» لابن ماكولا ، وذيله لأبى بكر بن نقطة .

المتشابه

المتشابه لغة : اسم فاعل من «التشابه»، التشابه بمعنى «التماثل» ويراد بالمتشابه هنا «الملتبس» ومنه «المتشابه» من القرآن ، أى الذى يلتبس معناه .

واصطلاحًا : أن تتفق أسماء الرواة لفظًا وخطًا ، وتختلف أسماء الآباء لفظًا لا خطاً أو بالعكس .

أمثلة المتشابه :

(أ) «محمد بن عقيل»، بضم العين و محمد بن عقيل بفتح العين اتفقت أسماء الرواة واختلفت أسماء الآباء .

(ب) «شريح بن النعمان» و «سريج بن النعمان» اختلفت أسماء الرواة واتفقت أسماء الآباء .

فائدة هذا العلم :

وتكمن فائدته فى ضبط أسماء الرواة .وعدم الالتباس فى النطق بها ، وعدم الوقوع فى التصحيف والوهم .

- أشهر المصنفات فى المتشابه :

(أ) «تلخيص المتشابه فى الرسم ،وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم ، للخطيب البغدادى .

(ب) «تالى التلخيص» الخطيب أيضًا ، وهو عبارة عن تتمة أو ذيل للكتاب السابق ، وهما كتابان نفيسان لم يصنف مثلهما فى هذا الباب .

المهمل

تعريفه :

هو لغة اسم مفعول من «الإهمال» بمعنى «الترك» كأن الراوى ترك الاسم بدون ذكر ما يميزه عن غيره .

واصطلاحًا : أن يروى عن شخصين متفقين فى الاسم فقط أو مع اسم الأب أو نحو ذلك ، ولم يتميزا بما يخص كل واحد منهما .

يضر الإهمال إن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا ، لأنه لا ندرى من الشخص المروى عنه هنا فربما كان الضعيف منهما فيضعف الحديث .

أما إذا كان ثقتين فلا يضر الإهمال بصحة الحديث ، لأن أيًا منهما كان المروى عنه فالحديث صحيح مثل ذلك ما وقع للبخارى من روايته عن «أحمد» - عير منسوب - عن ابن وهب فإنه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى وكلاهما ثقة . وقد ألف الخطيب فى ذلك كتابه «المكمل فى بيان المهمل» .

المبهم

تعريفه :

المبهم لغة: هو اسم مفعول من (الإبهام) ضد الإيضاح.

واصطلاحا: هو من أبهم اسمه فى المتن أو الرسناد من الرواة أو ممن له علاقة بالرواية.

ومن فوائد بحثه:

(أ) إن كان الإبهام فى السند: معرفة الرواوى إن كان ثقة أو ضعيفًا للحكم على الحديث بالصحة أو الضعف.

(ب) وإن كان فى المتن: فله فوائد كثيرة أبرزها معرفة صاحب القصة أو السائل حتى إذا كان فى الحديث منقبة له عرفنا فضله، وإن كان عكس ذلك فيحصل بمعرفته السلامة من الظن بغيره من أفاضل الصحابة.

كيف يعرف المبهم:

يعرف بأحد أمرين:

الأول: بوروده مسمى فى بعض الروايات الأخرى.

اثانى: بتنصيص أهل السير على كثير منه. وأشهر المصنفات فى معرفة ذلك كتاب: إيضاح الإشكال لعبد الغنى بن سعيد وموضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادى.

بعض تراجم المحدثين ورواة الحديث

أولا: ترجمة طائفة من الصحابة:

أبو بكر الصديق

وهـو عبد الله بن عثـمان بن عامر بن عمرو بن كـعب بن سعد بن قيم بن مرة وينسب رضى الله عنه إلى «تيم بن مرة» فيقال له «التيمى» وهو فى العدد إلى «مرة» مثل رسول الله ﷺ لأن بين كل واحد منهما وبين «مرة» ستة آباء.

وكنيته «أبو بكر» وكنية أبيه «عثمـان» «أبو قحافة» ولقبه «الصديق» لأنه أول من بادر إلى تصديق رسول الله ﷺ من الرجال البالغين.

وهو أول الخلفاء الأربعة الراشدين رضى الله عنهم ورفيق رسول الله ﷺ فى الهجرة وثانيه فى الغار وأحد العشـرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة ففضائله كثيرة بشهادة رسول الله ﷺ وقد ذكر ترجمته فى تاريخ الشام فى مجلد ونصف.

أخرج له أصـحاب السنن (١٤٢) مائة حـديث واثنين وأربعين حديثًا رواها عن رسول الله ﷺ اتفق البخارى ومسلم على ستة منها وانفرد البخارى بأحد عشر وانفرد مسلم بحديث واحد.

وقد توفى رضى الله عنه ليلة الثـلاثاء بين المغرب والعشاء، لثـمان بقين من شهـر جمادى الآخـرة سنة ثلاث عشـرة من الهجرة عن ثلاث وسـتين سنة ودفن بالحجرة النبوية بعد أن قضى فى الخلافـةسنتين وثلاثة أشهر وعشرة أيام فرضى الله عنه.

عمر بن الخطاب

عمر بن الخطاب هو «عمر بن الخطاب بـن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبد الله من قرظ بن رزاح بن عدى بن كعب».

وكنيته «أبو حفص» ، ولقبه «الفاروق» وينسب إلى عدى بن كعب فيقال له «العدوى».

وهو ثانى الخلفـاء الراشدين رضى الله عنهم وأحـد فقهـاء الصحـابة وأحد العشرة الذين بشـرهم رسول الله ﷺ بالجنة وفضائله ومزاياه التى عـز بها الإسلام وشهد له رسول الله ﷺ وأصحابه كثيرة مشهورة.

أخرج له أصحاب السنن ٥٣٩ خمسمائة حديث وتسعة وثلاثين حديثًا رواها عن رسول الله ﷺ اتفق البخارى ومـسلم على عشرة منها وانفرد البخـارى بتسعة وانفرد مسلم بخمسة عشر.

توفى رضى الله عنه مقتولا بيد أبى لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة فى آخر سنة ثلاث وعشرين من الهجرة ودفن فى أول سنة أربع وعشرين وهو ابن ثلاث وستين سنة وصلى عليه صهيب مولى رسـول الله ﷺ ودفن بالحجرة النبوية بعد أن قضى فى الخلافة عشر سنوات ونصفا فرضى الله عنه.

عثمان بن عفان

عثمـان بن عفان بن أبى العاص بن أمـية بن عبد شمس بـن عبد مناف بن قصى يجتمع مع رسول الله ﷺ فى «عبد مناف بن قصى».

وينســب إلى أمية بن عبد شمس» فـيقال له «الأموى» ويكنى «أبا عبد الله» و«أبا عمرو» كنيـتان مشهورتان وكنيـته «أبو عمرو» أشـهـر لأنه ولد له ولد سماه «عبد الله» فاكتنى به، فمات ثم ولد له «عمرو» فاكتنى به إلى أن مات، فكان «أبو عمرو» أشهر كنيتيه.

وهو ثالث الخلفـاء الراشدين رضى الله عنهم وأحـد العشرة الذيـن بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة، وأحد العشرة الذين عـينهم عمر بن الخطاب لمجلس شورى الخلافة بعده.

وزوج كريمتى رسول الله ﷺ رقية ثم أم كلثوم، رضى الله عنهما وكان يقال له: ذو النورين، لزواجه بهمـا ففضائله كثيـرة، وقد ذكرت ترجمته مـستوفاة فى تاريخ دمشق.

أخرج له أصحاب السنن (١٤٦) مائة حديث وستة وأربعين رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبي بكر الصديق، وعن عمر بن الخطاب، رضى الله عنهما، واتفق البخارى ومسلم على ثلاثة منها. وانفرد البخارى بثمانية وانفرد مسلم بخمسة.

توفى رضى الله عنه مقتولا فى يوم الجمعة السابع من ذى الحجة سنة خمس وثلاثين من الهجـرة وهو ابن ثمانين سنة بعد أن قـضى فى الخلافة إحدى عـشرة سنة، وأحد عشر شهرا واثنين وعشرين يوما.

على بن أبى طالب

على بن أبى طالب، هو «على بن أبـى طالب بن عبـد المطلب بن هاشم»، يجتمع مع رسول الله ﷺ فى «عبد المطلب»، فهو ابن عم رسول الله ﷺ وكنيته «أبو الحسن» وينسب إلى هـاشم فيقال لـه «الهاشمى» وهو رابع الخلفـاء الراشدين رضى الله عنهم وأحد العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة وهو أقربهم نسبا إلى رسول الله ﷺ وقد خـصه الله تعالى فجـعل السلالة النبوية من صلبـه، فقد أخرج الطبـرانى فـى الكبـير عـن جـابر عن ابن عباس عـن رسول الله ﷺ أنه قال: « **إن الله تعالى جعل ذرية كل نبى فى صلبه، وجعل ذريتى فى صلب على من فاطمة**».

وهو أول من أسلم من الصبيان وأحد الستـة الذين انتخبهم عمر بن الخطاب لمجلس شورى الخـلافة بعده، ففـضائله كثـيرة يشهد لهـا أنه كان أحب رجل إلى رسول الله ﷺ فقـد روى عن عائشة رضى الله عنها أنهـا سئلت أي الناس أحب

إلى رسول الله ﷺ ؟ فقالت: فاطمة، فقيل: من الرجال؟ قالت: «زوجها».

أخرج له أصحاب السنن (٥٨٦) خمسمائة حديث وثمانين وستة أحاديث رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبى بكر الصديق وعن عمر بن الخطاب، وعن المقداد بن الأسود وعن زوجته فاطمة بنت رسول الله ﷺ اتفق البخارى ومسلم على عشرين منها وانفرد البخارى بتسعة وانفرد مسلم بخمسة عشر وروى عنه عدد وفير من الصحابة والتابعين .

أولاده الحسن والحسين ومحمد المعروف بابن الحنفية، كما روى عنه البراء ابن عازب، وعبد الله بن مسعود وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدرى، وعامر بن شراحبيل الشعبى، وعلقمة بن قيس النخعى، وعبد الرحمن بن أبى ليلى.

توفى رضى الله عنه مقتولاً فى شهر رمضان سنة أربعين من الهجرة عن ثلاث وستين سنة، قتله عبد الرحمن بن ملجم الخارجى، بالكوفة ودفن بها فى قصر الإمارة عند المسجد الجامع، بعد أن قضى فى الخلافة أربع سنين وتسعة أشهر وستة أيام، فرضى الله عنه.

أبو عبيدة بن الجراح

هو «عامر بن عبد الله بن عبد الجراح بن هلال بن كعب بن ضبة بن الحارث بن فهر بن مالك».

يجتمع مع رسول الله ﷺ فى فهر بن مالك وكنيته «أبو عبيدة» واشتهر بها حتى غلبت على اسمه.

وينسب إلى «فهر بن مالك» فيقال له: «الفهرى».

ولقبه «أمين هذه الأمة» لقبه به رسول الله ﷺ فقال ﷺ «**لكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح**»، ولشرف هذا اللقب كان يتمناه كل واحد

من الصحابة لنفسه، ولكن رسول الله ﷺ خص به أبا عبيدة بن الجراح، فكان أعظم شاهد على كثرة فضائله.

وهو من العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة.

أخرج له أصحاب السنن (١٤) أربعة عشر حديثًا رواها عن رسول الله ﷺ انفرد مسلم بحديث واحد منها.

توفى- رضى الله عنه- فى طاعون عمواس بالأردن من الشام، ودفن بها سنة ثمانى عشرة من الهجرة فى خلافةعمر بن الخطاب وهو ابن ثمان وخمسين سنة وصلى عليه معاذ بن جبل رضى الله عنه.

عبد الرحمن بن عوف

هو «عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن الحارث بن زهرة بن مرة، يجتمع مع رسول الله ﷺ فى كلاب بن مرة كنيته أبو محمد ونسب إلى «زهرة بن كلاب» فيقال له: الزهرى.

وهو أحد العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة وأحد الستة الذين انتخبهم عمر بن الخطاب لمجلس شورى الخلافة بعده، وأمين رسول الله ﷺ على نسائه وكان رضى الله عنه كثير المال كثير الصدقة، ففضائله ومزاياه عظيمة فى ذاتها، وكثيرة فى عددها.

أخرج له أصحاب السنن (٦٥) خمسة وستين حديثًا رواها عن رسول الله ﷺ اتفق البخارى ومسلم على حديثين منها وانفرد البخارى بخمسة.

ولد رضى الله عنه بعد حادثة الفيل بعشر سنين، وتوفى رحمه الله سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة عن خمس وسبعين سنة ودفن بالبقيع.

الزبير بن العوام

هو «الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصى بن كلاب» يجتمع نسبه ونسب رسول الله ﷺ فى «قصى بن كلاب» وكنيته «أبو عبد الله» وينسب إلى «أسد» بن عبد العزى فيقال له «الأسدى» وهو حوارى رسول الله ﷺ المخلص النصير الثقة الأمين وابن عمته صفية بنت عبد المطلب وهو أحد العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة وأحد الستة الذين عينهم عمر بن الخطاب لمجلس شورى الخلافة بعده وأول من سل سيفا فى سبيل الله.

أخرج له أصحاب السنن (٣٨) ثمانية وثلاثين حديثًا، رواها عن رسول الله ﷺ اتفق البخارى ومسلم على حديثين منها، وانفرد البخارى بسبعة. وتوفى رضى الله عنه سنة ست وثلاثين بعد انصرافه من وقعة الجمل ودفن ناحية البصرة بوادى السباع.

طلحة بن عبيد الله

هو «طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة» يجتمع مع رسول الله ﷺ فى مرة بن كعب وكنيته «أبو محمد» وينسب إلى «تيم بن مرة» فيقال له «التيمى» ويجتمع مع أبى بكر الصديق فى كعب بن سعد.

وهو من العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة وأحد الستة الذين عينهم عمر بن الخطاب الشورى فى شأن الخلافة بعده وأحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام.

أخرج له أصحاب السنن ثمانية وثلاثين حديثًا، رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبى بكر الصديق، وعن عمر بن الخطاب، اتفق البخارى ومسلم على حديث

واحد وانفرد البخارى بحديثين وانفرد مسلم بثلاثة أحاديث. توفى طلحة رضى الله عنه سنة ٣٦ ست وثلاثين من الهجرة وهو ابن أربع وستين سنة ودفن بالبصرة.

سعيد بن زيد

هو «سعيد بن زيد بن عمرو بن عبد العزى بن رباح بن قرط بن رزاح بن كعب بن لؤى» يجتمع مع رسول الله ﷺ فى كعب بن لؤى.

وعمر بن الخطاب: ابن عم أبيه «زيد» وهو أحد العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة أخرج له أصحاب السنن ٣٨ ثمانية وثلاثين حديثًا رواها عن رسول الله ﷺ اتفق البخارى ومسلم على حديثين منها وانفرد البخارى بحديث واحد وتوفى سنة ٥١ هـ.

سعد بن أبى وقاص

هو سعد بن مالك بن أهيب بن عبد مناف بن كعب بن كلاب بن مرة بن كعب، يجتمع مع رسول الله ﷺ فى كلاب بن مرة وكنيته أبو إسحاق وينسب إلى زهرة بن كلاب فيقال له: الزهرى.

وهو أحد العشرة الذين بشرهم رسول الله ﷺ بالجنة، وأحد الذين عينهم عمر بن الخطاب للشورى فى شأن الخلافة من بعده وكان- رضى الله عنه- مجاب الدعوة لدعاء رسول الله ﷺ له بقوله: اللهم استجب دعاء سعد إذا دعاك.

أخرج له أصحاب السنن (٢١٥) مائتين وخمسة عشر حديثًا، رواها عن رسول الله ﷺ وعن خولة بنت حكيم اتفق البخارى ومسلم على خمسة عشر منها وانفرد البخارى بخمسة وانفرد مسلم بثمانية عشر توفى رضى الله عنه سنة ٥٥ هـ.

زيد بن ثابت

هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوذان بن عمر بن عبد مناف بن غنيم بن مالك بن النجار وكنيته أبو خارجة ، وينسب إلى النجار فيقال له «النجارى»

وهو أحد نجباء الأنصار -رضى الله عنه- وكاتب الوحى وجامع القرآن فى عهد أبى بكر الصديق رضى الله عنه وكان -رضى الله عنه- من الراسخين فى العلم وخصوصًا فى الفرائض والقرآن، فهو من الصحابة المكثرين من الفتوى ولهم أتباع يقولون برأيهم ومن أكابرهم الذين انتهى إليهم علم أصحاب رسول الله ﷺ روى على بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب أنه قال: شهدت جنازة زيد بن ثابت فلما دلى فى قبره قال عبد الله بن عباس: من سره أن يعلم كيف ذهاب العلم فهكذا ذهاب العلماء والله لقد دفن اليوم علم كثير.

وروى عن أبى هريرة يوم مات زيد بن ثابت أنه قال: مات اليوم حبر الأمة وعسى الله أن يجعل فى ابن عباس خلفا. أخرج له أصحاب السنن (٩٢) اثنين وتسعين حديثًا رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم توفى رضى الله عنه سنة إحدى وخمسين فى ولاية معاوية.

أبو الدرداء

هو عويمر بن مالك بن عبد الله بن قيس بن أمية بن مالك بن عامر بن عدى ابن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج. وكنيته أبو الدرداء وينسب إلى الخزرج بن الحارث فيقال له الخزرجى وهو من الأنصار الذين شهدوا غزوة أحد وأبلى فيها بلاء حسنًا وقال رسول الله ﷺ فيها: نعم الفارس عويمر وقال رسول الله ﷺ يمتدحه: عويمر حكيم أمتى.

وكـان- رضى الله عنه- من النســاك المخلصين فى عـبادة ربـهم فقـد روى الأعمش عن خيـثمةعن أبى الدرداء أنه قال: كنت تاجـرًا قبل البعثـة فزاولت بعد ذلك التجارة والعبادة فلم يجـتمعًا فأخذت العبادة وتركت التجارة ففـضائله كثيرة جدًا.

أخـرج له أصحـاب السنن (١٧٩) مائة وتسـعة وسـبعين حـديثًا رواها عن رسول الله ﷺ وعن عائشة وعن زيد بن ثابت اتفق البـخارى ومسلم على حديثين منها وانفرد البخارى بثلاثة وانفرد مسلم بثمانية أحاديث. توفى رضى الله عنه سنة اثنين وثلاثين من الهجرة.

أبو هريرة

هو عبد الرحمن بن صخر وهذا هو المشـهور فى اسمه واسم أبيه وكنيته أبو هريرة كناه بذلك رسـول الله ﷺ لأجل هرة كـان يحملـها، أو يحـمل أولادها، وينسب إلى قـبيلة (دوس) فـيقال لـه الدوسى وهو من أصحـاب رسول الله ﷺ المكثرين من الرواية عنه، قـال طلحة بن عبيـد الله أحد العشرة المبـشرين بالجنة لا شك أن أبا هريرة سمع من رسول الله ﷺ ما لم يسمع.

كان- رضى الله عنه- أحفظ من كل من يروى الحـديث فى عصره ولم يأت عن أحد من الصحـابة ما جاء عنه لذلك كان أكثـر المكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه رضى الله عنهم.

أخرج له أصـحاب السنن (٥٣٧٤) خمسـة آلاف وثلثمائة وأربعة وسـبعين حديثًا، رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبى بكر الصـديق وعن عمر بن الخطاب، وعن الفضل بن العباس بن عبد المطلب وأبى بن كعب وأسامة بن زيد، وعائشة أم المؤمنين ونضرة بن أبى نضرة الغفارى وكعب الأحبار، واتفق البخارى ومسلم على (٣٠٠) ثلثمائة حديث وخـمسة وعشرين حديثًا، وانفرد البخـارى بـ (٧٩) بتسعة

وسبعين حديثًا وانفرد مسلم بـ (٩٣) ثلاثة وتسعين حديثًا.

وروى عنه أكثر من ثمانمائة راو من أهل العلم من الصحابة والتابعين توفى رضى الله عنه سنة سبع وخمسين من الهجرة.

عبد الله بن عمر

هو عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل وكنيته أبو عبد الرحمن.

كان رضى الله عنه كثير الاتباع لآثار رسول الله ﷺ فكان ينزل منازله ويصلى في كل مكان صلى فيه، ومكث يفتى الناس ستين سنة، فلم يخف عليه شيء من أمر رسول الله ﷺ ولا أصحابه ففضائله رضى الله عنه كثيرة شهد له بها رسول الله ﷺ وأصحابه قالت حفصة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن عبد الله رجل صالح**» وقال عبد الله بن مسعود إن من أملك شباب قريش لنفسه لعبد الله ابن عمر وقال الزهرى: لا تعدل برأى عبد الله بن عمر أحدًا.

وكان رضى الله عنه من المكثرين من الرواية لحديث رسول الله ﷺ وهو نهاية السلسلة الذهبية مالك عن نافع عن ابن عمر.

أخرج له أصحاب السنن (٢٦٣٠) ألفين وستمائة وثلاثين حديثًا رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبيه وعن زيد وعن أخته حفصة، وعن أبى بكر الصديق، وعن عثمان بن عفان، وعن على بن أبى طالب، وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم اتفق البخارى ومسلم على (١٧٠) مائة وسبعين منها، وانفرد البخارى بـ (٨١) بواحد وثمانين، وانفرد مسلم بـ (٣١) بواحد وثلاثين وروى عنه جمع غفير من الصحابة والتابعين.

توفى رضى الله عنه سنة أربع وسبعين من الهجرة.

عبد الله بن عمرو بن العاص

هو عبد الله بن عـمرو بن العاص بن وائل بن هشام بن سعيـد بن سعد بن سهم بن عمـرو بن مصيص بن كعب بن لـؤى بن غالب وكنيته أبو عـبد الرحمن كان بينـه وبين أبيه فى السن إحـدى عشرة سنة، وأسـلم قبل أبيه، وكـان يسكن مكة، ثم خرج إلى الشام وانتقل إلى مصر.

وكان -رضى الله عنه- كـثير العلم مجـتهدا فى العـبادة كثيـر تلاوة القرآن وأخذ الحديث والعلم عن رسول الله ﷺ روى عن أبى هريرة أنه قـال ما كان أحد أكثـر منى حديثًا عن رسـول الله ﷺ إلا عبد الله بن عـمرو فإنـه كان يكتب ولا أكتب ومع ذلك لم يعده أصحاب السنن من المكثرين من رواية الحديث كأبى هريرة لأنه سكن مصر واسـتوطنها، وكان الوافدون عليـه قليلين بخلاف أبى هريرة فإنه استوطن المدينة وهى مقصد المسلمين من كل جهة.

أخرج له أصحـاب السنن ٧٠٠ سبعمـائة حديث رواها عن النبى ﷺ وعن أبى بكر الصديق وعمـر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عـوف ومعاذ بن جبل وأبى الدرداء وسراقـة بن مالك بن جـعشم وغيـرهم توفى رضى الله عنه سنة (٦٥ هـ) بمصر ودفن بها.

أبو سعيد الخدرى

أبو سعيد الخـدرى هو «سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبـة بن عبيد ابن عوف بن الحارث بن الخزرج» وكنيته «أبو سعيد» وينسب إلى «خدرة بن عوف» فيقال له «الخدرى» وقـد اشتهر عزوة بكنيته ونسبتـه حتى غلبا على اسمه وهو من الأنصار وقد غزا مع رسول الله ﷺ اثنتى عشرة غزوة بعد وفاة أبيه فى غزوة أحد فقد شهدها أبوه واستصغر هو فلم يشهدها.

وكان -رضى الله عنه- من فقهاء الصحابة وفضلائهم وقد عده العراقى من المكثرين من رواية الحديث عن رسول الله ﷺ فمناقبه جليلةوكثيرة.

أخرج له أصحاب السنن (١١٧٠) ألفا ومائة وسبعين حديثًا رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبيه وعن أخيه لأمه قتادة بن النعمان وعن أبى بكر الصديق وعن عمر بن الخطاب وعن عثمان بن عفان وعن على بن أبى طالب وزيد بن ثابت، ووأبى قتادة الأنصارى وعبد الله بن سلام، وأسيد بن حضير، وعبد الله بن عباس وأبى موسى الأشعرى ومعاوية بن أبى سفيان وجابر بن عبد الله وغيرهم -رضى الله عنهم- اتفق البخارى ومسلم على (٤٣) ثلاثة وأربعين منها، وانفرد البخارى بـ (٢٦) بستة وعشرين وانفرد مسلم بـ (٥٢) باثنين وخمسين وروى عنه خلق كثير من الصحابة والتابعين .

توفى رضى الله عنه سنة أربع وسبعين من الهجرة بالمدينة ودفن بالبقيع.

أبو موسى الأشعرى

هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب بن عامر بن عنتر بن بكر ابن عامر بن عذر بن وائل بن ناجية بن الأشعر وكنيته «أبو موسى» وينسب إلى أحد أجداده وهو الأشعر فيقال له الأشعرى واشتهر بكنيته ونسبته حتى غلبا على اسمه.

وكان رضى الله عنه عالمًا صالحا كثير التلاوة لكتاب الله تعالى حسن الصوت قال فيه رسول الله ﷺ: **«لقد أوتى هذا مزمارا من مزامير آل داود»**، وهو أحد قضاة الصحابة الأربعة قال ابن المدينى قضاة الأمة أربعة: عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وأبو موسى الأشعرى وزيد بن ثابت رضى الله عنهم وأحد الستة الذين يؤخذ عنهم العلم.

أخرج له أصحاب السنن (٣٦٠) ثلثمائة وستين حديثًا رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب، وعبد الله بن عباس وأبى بن كعب وعمار بن ياسر ومعاذ بن جبل رضى الله عنهم اتفق البخارى ومسلم على خمسين منها وانفرد البخارى بأربعة وانفرد مسلم بخمسة وعشرين.

توفى رضى الله عنه سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة بمكة وله من العمر ثلاث وستون سنة.

عائشة أم المؤمنين

هى عائشة بنت أبى بكر الصديق، زوجة رسول الله ﷺ عقد عليها رسول الله ﷺ وهى بنت ست سنين، قبل الهجرة بسنتين، ودخل بها وهى بنت تسع سنين، وكانت بكرا، ولم يتزوج رسول الله ﷺ بكرًا غيرها، وتوفى عنها رسول الله ﷺ وعمرها ثمانى عشرة سنة.

وكانت رضى الله عنها من أكثر أزواجه علما، وأفصحهن لسانا وعدها أصحاب السنن من المكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ وفضائلها رضى الله عنها كثيرة، وشهرتها تغنى عن التعريف بها ويكفى للدلالة على فضلها قول رسول الله ﷺ: **«فضل عائشة على سائر النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»**.

أخرج لها أصحاب السنن (٢٢١٠) ألفين ومائتين وعشرة من الأحاديث روتها عن رسول الله وعن أبيها، وعن عمر بن الخطاب وعن حمزة بن عمرو الأسلمى، وعن سعد بن أبى وقاص وعن جد أمه بنت وهب الأسدية، وعن فاطمة الزهراء رضى الله عنهم اتفق البخارى ومسلم على (١٧٤) مائة وأربعة وسبعين منها وانفرد البخارى بـ(٥٤) بأربعة وخمسين وانفرد مسلم بـ(٦٨) بثمانية وستين. توفيت رضى الله عنها سنة (٥٨هـ).

أنس بن مالك

هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غنم بن عدى وكنيته «أبو حمزة» وأمه أم سليم بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام وهو من الأنصار، وخادم رسول الله ﷺ وكان عمره حين قدم رسول الله ﷺ المدينة عشر سنين ، وتوفى رسول الله ﷺ وكان عمره عشرين سنة، فخدم رسول الله ﷺ عشر سنين.

وكان رضى الله عنه أعلم الصحابة بسنة رسول الله ﷺ روى خالد بن قيس عن قتادة أنه قال:

«لما مات أنس بن مالك قال مورق: ذهب اليوم نصف العلم» قيل: كيف ذلك؟ قال: كان الرجل من أهل الأهواء إذا خالفنا فى الحديث قلنا: تعال إلى من سمعه من رسول الله ﷺ فهو من المكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ.

أخرج له أصحاب السنن (٢٢٨٦) ألفين ومائتين وستة وثمانين حديثًا، رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبى بكر الصديق وعن عمر بن الخطاب، وعن عثمان بن عفان وعن عبد الله بن رواحة وعن فاطمة الزهراء وعن أبى ذر الغفارى وعن أبى ابن كعب وعن معاذ بن جبل وعن عبادة بن الصامت وعن أمه أم سليم وخالته أم حرام وأم الفضل امرأة العباس، وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم.

توفى رضى الله عنه سنة ثلاث وتسعين من الهجرة عن (١٠٣) مائة وثلاث سنين، وهو آخر من مات من الصحابة رضى الله عنهم بالبصرة.

عبد الله بن عباس

هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وكنيته «أبو العباس» وينسب إلى هاشم بن عبد مناف فيقال له «الهاشمى».

وهو ابن عم رسول الله ﷺ وصاحبه وحبر الأمة وفقيهها وترجمان القرآن وكان يقال له البحر لكثرة علمه.

وهو من المكثرين من الرواية لحديث رسول الله ﷺ ففضائله كثيرة ومناقبه عظيمة.

أخرج له أصحاب السنن (١٦٦٠) ألفا وستمائة وستين حديثًا رواها عن رسول الله ﷺ وعن أبيه وعن أمه أم الفضل وأخيه الفضل، وعن خالته ميمونة وعن أبى بكر الصديق وعن عمر بن الخطاب وعن عثمان بن عفان وعن على بن أبى طالب، وعن غيرهم من الصحابة. اتفق البخارى ومسلم على (٧٥) خمسة وسبعين حديثًا منها وانفرد البخارى بـ(٢٨) بثمانية وعشرين وانفرد مسلم بـ (٤٩) بتسعة وأربعين وروى عنه جمع كثير من الصحابةوالتابعين وتوفى رضى الله عنه سنة ثمان وستين من الهجرة بالطائف وصلى عليه محمد بن الحنفية، فرضى الله عنه.

عبادة بن الصامت

هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن غنم بن سالم بن عوف ابن عمرو بن عوف بن الخزرج، وكنيته « أبو الوليد» وهو من الأنصار وأحد النقباء ليلة العقبة، شهد بدرا وما بعدها من المشاهد وآخى رسول الله ﷺ بينه وبين أبى مرثد وأرسله عمر بن الخطاب إلى فلسطين ليعلم أهلها القرآن، وهو أول من ولى القضاء بفلسطين وأقام بها حتى مات.

أخرج له أصحاب السنن (١٨١) مائة وواحد وثمانين حديثًا، رواها عن رسول الله ﷺ اتفق البخارى ومسلم على (٦) ستة منها وانفرد البخارى بـ (٢) بحديثين وانفرد مسلم بـ (٢) بحديثين.

توفى رضى الله عنه بالرملة بفلسطين سنة أربع وثلاثين من الهجرة وله من العمر اثنتان وسبعون سنة فرضى الله عنه.

عبد الله بن مسعود

هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمخ بن مخزوم بن كاهل ابن الحارث بن تميم بن سعد هذيل بن مدركة بن إلياس وكنيته «أبو عبد الرحمن» وينسب إلى «هذيل بن مدركة» فيقال له «الهذلى».

كان رضى الله عنه كثير الدخول على رسول الله ﷺ وصاحب نعليه سمع من رسول الله ﷺ سبعين سورة من القرآن وشهد مع رسول الله ﷺ سائر المشاهد وهو الذى أجهز على أبى جهل يوم بدر وشهد له رسول الله ﷺ فقال له «إنك غلام معلم».

أخرج له أصحاب السنن (٨٤٨) ثمانمائة وثمانية وأربعين حديثًا رواها عن رسول الله ﷺ وعن عمر بن الخطاب وسعد بن معاذ وصفوان بن عسال اتفق البخارى ومسلم على (٦٤) أربعة وستين منها وانفرد البخارى بـ (٢١) بواحد وعشرين وانفرد مسلم بـ (٣٥) بخمسة وثلاثين توفى رضى الله عنه سنة ٣٢ اثنتين وثلاثين من الهجرة.

جابر بن عبد الله

هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن سوادة بن سلمة» وكنيته «أبو عبد الله» وهو من الأنصار الذين غزوا مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة.

وكان رضى الله عنه له حلقة فى المسجد النبوى يؤخذ عنه العلم وقد استغفر له رسول الله ﷺ وهو من المكثرين من الرواية لحديث رسول الله ﷺ.

أخرج له أصحـاب السنن (١٥٤٠) ألف وخمسمـائة وأربعين حديثًا، رواها عن رسول الله ﷺ وعن عمر بن الخطاب وأبى سعيد الخدري وأبى هريرة وغيرهم من الصحابة وعن أم كلثوم بنت أبى بكر الصـديق وهى من التابعين اتفق البخارى ومسلم على (٥٨) ثمانيـة وخمسين وانفرد البخارى بـ(٢٦) بستـة وعشرين وانفرد مسلم بـ(١٢٦) بمائة وسـتة وعشرين توفى رضى الله عنه سنة ثمـان وتسعين من الهجـرة وكان له يوم أن توفى أربع وتسعـون سنة وصلى عليه أبان بن عثـمان بن عفـان وهو والى المدينة وكان رضى الله عنه آخـر من مات بالمدينة من أصـحاب رسول الله ﷺ.

معاذ بن جبل

هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عـائذ بن عدى بن كعب بن عمرو ابن أدى بن سـعد بن أسـد بـن سارزة بن تريد بن جشم بن الخزرج وكنـيته «أبو عبد الرحمن» وينسب إلى الخزرج فيقال له «الخزرجى».

وهو من الأنصار وأحد الأربعة الذين حفظوا القرآن زمن رسول الله ﷺ فقد روى مسروق عن عبد الله بن عمر أنه قال: «أربـعة لا أزال أحبهم بعد ما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**اقرءوا القرآن من أربـعة من ابن مسعود وسـالم مولى أبى حذيفة وأبى ّ بن كعب ومعاذ بن جبل**».

وشهد له رسول الله ﷺ بأنه أعلم الصحابة رضى الله عنهم بالحلال والحرام روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**يأتى معاذ يوم القيـامة أمام العلماء بربوة**» كما شـهد له بالعلم والفـضل كـثيـر من الصحـابة رضى الله عنهم قـال عبـد الله بن مسعود: إن معاذًا كان أمة قانتًا لله حنيفًا ولم يك من المشركين» وقال أيضًا: إنا كنا نشبه معـاذًا بإبراهيم عليه السلام وقال عمـر بن الخطاب رضى الله عنه: «عجزت النساء أن يلدن مثل معاذ، لولا معاذ لهلك عمر» ففضائله كثيرة ومناقبه عظيمة.

أخرج له أصحاب السنن (١٥٧) مائة وسبعة وخمسين حديثًا، رواها عن رسول الله ﷺ اتفق البخارى ومسلم (٢) حديثين منها وانفرد البخارى بـ(٣) بثلاثة وانفرد مسلم بحديث واحد.

توفى رضى الله عنه سنة ثمانى عشرة من الهجرة فى طاعون عمواس[١] وله من العمر ثلاث وثلاثون سنة فرضى الله عنه.

ثانيا: ترجمة لطائفة من التابعين رواة الحديث

سعيد بن المسيب

هو «سعيد بن المسيب بن حزن بن وهب بن عمرو بن خالد بن مخزوم بن عائذ بن عمران بن مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لؤى».

وكنيته «أبو محمد» وينسب إلى «مخزوم بن يقظة» فيقال له «المخزومى» ولد سنة خمسة عشر من الهجرة وتوفى سنة ثلاث وستين هـ.

كان -رضى الله عنه- من سادات التابعين: فقهًا ودينًا وورعًا وعبادةً وأفقه أهل الحجاز، وأعبرهم للرؤيا. وليس فى التابعين أنبل من سعيد بن المسيب، وهو أثبتهم فى أبى هريرة فلا خلاف بين العلماء فى كونه ثقة، فقد وثقه أحمد بأعلى عبارات التوثيق، فقد قال أبو طالب: قلت لأحمد، سعيد بن المسيب؟ فقال: «ومن مثل سعيد، ثقة من أهل الخير».

روى عن أبيه المسيب، وعن أبى هريرة، وعثمان بن عفان، وعلى بن أبى طالب وعائشة بنت أبى بكر الصديق. وعبد الله بن عمر، وحكيم بن حزام، وأبى سعيد الخدرى وأبى موسى الأشعرى وسعد بن أبى وقاص وعبد الله بن عباس،

---

(١) وعمواس قرية بين الرملة والقدس، ونسب الطاعون إليها، لأنه أول ما بدأ الطاعون، بدأ منها فى ذلك العصر.

ومعاوية بن أبى سفيان وحسان بن ثابت وغيرهم.

نافع مولى ابن عمر

هو «نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب»، وكنيته «أبو عبد الله».

كان - رضى الله عنه - من أئمة التابعين بالمدينة، فى الفقه والحديث، قال ابن سعيد: «كان نافع مولى ابن عمر ثقة، كثير الحديث وقال البخارى أصح الأسانيد «مالك عن نافع عن ابن عمر»، وقال مالك بن أنس «كنت إذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر، لا أبالى ألا أسمعه من غيره» وقال عبد الله بن عمر، لقد منَّ الله علينا بنافع»

وقد بعث عمر بن عبد العزيز نافعا مولى ابن عمر إلى مصر: ليعلم أهلها السنن.

وقال الخليل: نافع مولى ابن عمر، من أئمة التابعين بالمدينة، إمام فى العلم متفق عليه، صحيح الرواية، منهم من يقدمه على سالم بن عمر بن الخطاب ومنهم من يقارنه به، ولا يعرف له خطأ فى جميع ما رواه.

روى عن مولاه عبد الله بن عمر بن الخطاب، وأبى هريرة، وعائشة أم المؤمنين، وأبى سعيد الخدرى، ورافع بن خديج، وإبراهيم بن عبد الله بن حنين، ونبيه بن وهب العبدى، وغيرهم من الصحابة والتابعين توفى سنة ١٠٧هـ.

عروة بن الزبير

هو «عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصى» وكنيته «أبو عبد الله» وينسب إلى «أسد بن عبد العزى» فيقال له «الأسدى».

وهو أحد الفقهاء السبعة من كبار التابعين وعلمائهم، وكان رضى الله عنه رجلا صالحا ثقة كثير الحديث قال ابن سعد: عروة بن الزبير ثقة كثير الحديث فقيه عالم ثبت مأمون.

روى عـن خـالته عـائشـة أم المؤمنين وعـلى بن أبى طالب، وأبى هريرة وعبد الله بن عمـر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عـمرو بن العاص، وجابر ابن عبد الله الأنصارى وغيرهم، توفى رضى الله عنه سنة (٩٤هـ).

سعيد بن جبير

هو سعيد بن جبير بن هشـام، وكنيته «أبو عبد الله» وهو مولى بنى والبة بن الحارث من بنى أسد، ويـنسب إلى «والبة» وإلى «أسد» فيقـال له: (الوالبى) ويقال له «الأسدى» وهو من أهل الكوفة فيقـال له: (الكوفى) ويجمع بينهم، فيقال له: (سعيد بن جبير بن هشام الكوفى الأسـدى الوالبى) وقد يعرف بكنيته والنسبة إلى بلده، فيقال له: (أبو عبد الله الكوفى).

كان -رضى الله عنه- عالمًا فاضلاً، وفقـيهًا عابدًا، ورعًا، ثقةً، حجة على المسلمين، شهد بذلك أقرانه، وعـرفوا فضله وعلمه، فقال جعـفر بن أبى المغيرة: (كان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستـفتونه يقول: أليس فيكم ابن أم الدهماء؟ يعنى سعيد بن جبير).

وقال عمرو بن ميمون عن أبيه: (لقد مـات سعيد بن جبير، وما على ظهر الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه).

وقال أبو القاسم الطبرى: (سعيد بن جـبير ثقة، حجة على المسلمين، قتل فى شعبان سنة خمس وتسعين، وهو ابن تسع وأربعين سنة.

وكـانت له -رضى الله عنه- أحـاديث مـراسيل، قـال يحـيى بن سـعيـد (مرسلات سعيـد بن جبير أحب إلى من مرسلات عطاء، ومجـاهد، وكان سفيان يقدم سـعـيدًا على إبراهيم فـى العلم، وكان أعلم من مـجاهد، وطاوس، روى عـن جمـع عظيم مـن الصحابة منهم: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر،

وأبو عبد الرحمن السلمى وعمر بن ميمون، وأبو سعيد الخدرى، وأبو موسى الأشعرى، وأبو هريرة وعائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن الزبير.

أبو مسلم الخولانى

هو (عبد الله بن ثوب)، وكنيته (أبو مسلم) وينسب إلى اليمن، لأنه نزل بها، فيقال له: (اليمانى ثم الشامى) وينسب إلى خولان، قرية بقرب دمشق، فيقال له (الخولانى) وهو من كبار التابعين.

وكان -رضى الله عنه- ناسكًا عابدًا، له كرامات ذكره ابن سعد فى الطبقة الثانية من تابعى أهل الشام، وقال: (كان ثقة).

روى عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وأبى عبيدة بن الجراح وعبادة بن الصامت وأبى ذر الغفارى وعوف بن مالك الأشجعى ومعاوية بن أبى سفيان، توفى -رضى الله عنه - سنة اثنتين وستين من الهجرة.

الحسن البصرى

الحسن البصرى: هو الحسن بن أبى الحسن، وكنيته، أبو سعيد وهو من أهل البصرة وينسب إليها، فيقال له: البصرى وقد اشتهر باسمه ونسبته، حتى غلبا على اسم أبيه، فإذا قيل: «الحسن البصرى» كان المراد الحسن بن أبى الحسن.

وكان -رضى الله عنه- مولى زيد بن ثابت، وأحد العلماء المجمع على جلالتهم فى كل فن، وخصوصًا فى الفقه والحديث، وشهادات أقرانه له بالعلم الغزير، والفضل العظيم،والصدق فى القول، والإخلاص فى العمل كثيرة جداً.

قال غالب القطان عن بكر المزنى: من سره أن ينظر إلى أعلم عالم أدركناه فى زمانه فلينظر إلى الحسن فما أدركنا الذى هو أعلم منه».

وكان -رضى الله عنه- له مراسيل، وقد تكلم العلماء فى الاحتجاج

بمراسيله، فقال بعضهم لا يحتج بها. وقال الدارقطنى، مراسيل الحسن فيها ضعف.

وقال محمد بن سعد: «وكل ما أسند من حديثه وروى عمن سمع منه فهو حجة وما أرسل فليس بحجة».

وقال بعضهم: «يحتج بها» قال على بن المدينى : مرسلات يحيى بن أبى كثير شبه الريح، ومرسلات الحسن البصرى التى رواها عنه الثقات صحاح ما أقل ما يسقط منها».

وقال يونس بن عبيد: «سألت الحسن البصرى قلت: يا أبا سعيد، إنك تقول: قال رسول الله ﷺ وإنك لم تدركه قال: يا ابن أخي، لقد سألتنى عن شيء ما سألنى عنه أحد قبلك ، ولولا منزلتك منى ما أخبرتك، إنى فى زمان، كما ترى - وكان فى زمن الحجاج- كل شيء سمعتنى، أقول قال رسول الله ﷺ فهو عن على بن أبى طالب غير أنى لا أستطيع أن أذكر عليا».

روى -رضى الله عنه- عن عدد كثير سماعا وبالواسطة فمن سمع منهم البخارى ومسلم: جندب بن عبد الله ، وأنس بن مالك، وعبد الرحمن بن سمرة، ومعقل بن يسار.

وممن سمع منهم - عند البخارى - أبو بكرة وسمرة بن جندب.

ممن سمع منهم - عند مسلم- ابن المغيرة بن شعبة، وأبو رافع الصائغ وسعد بن هشام، وحطان بن عبد الله وعائذ بن عمرو وضبة بن محصن وأم الحسن البصرى خيرة، والأحنف بن قيس، وزياد بن رباح.

وممن روى عنه بالواسطة ولم يسمع منه: أبو هريرة وأبو موسى الأشعرى وعمران بن حصين، ومعقل بن يسار، وعبد الله بن عباس، وعقبة بن عامر، والأسود بن سريع.

وروى عنــه- عند البـخارى ومسلم- يونس بن عـبيـد وأيوب السختـيانى وعبد الله بن عون، وقتادة.

وروى عنه - عند البخارى- جرير بن حازم، وقرة بن خالد، وزياد الأعلم.

وروى عنه -عند مسلم- خالد الحذاء، والمعلى بن زياد، وسلـيمان التيمى، وسماك بن عطية، وحميـد الطويل، ومنصور بن زاذان، وواصل بن عبد الرحمن أبو حرة، ومطر الوراق، وبكر المزنى، ومعبد بن هلال، وهشام بن حسان.

توفى- رضى الله عنه- فى شهر رجب سنة مائة وعشر من الهجرة عن ثمان وثمانين سنة، فرضى الله عنه.

محمد بن سيرين

هو محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك وكنيته أبو بكر وهو من الأنصار. وكان- رضى الله عنه- من أئمـة التابعين فى الفقـه والحديث، والتفـسير وتعبـير الرؤيا شهـد له بالعلم والفضل كثـير من العلماء قال ابن حـبان «وكان محـمد بن سيرين من أورع أهل البصرة وكـان فقيهًا فاضلاً، وحافظا متقنًا، واشتـهر بتعبير الرؤيا».

وقال ابن سعـد: «وكان محمد بن سـيرين ثقة، مأمونًا، عـاليًا، رفيعًا، فقيهًا، إمامًا، كثير العلم، ورعًا، وكان به صمم».

وروى عن مولاه أنس بن مـالك، وزيد بن ثابت وأبى هريرة وعـبد الله بن عمر، وعبد الله بن عـباس، وعائشة أم المؤمنين وكثير غيـرهم من الصحابة وكبار التابعين بالسماع وبالواسطة.

ولد- رضى الله عنه- فى زمن خلافـة عثمان بن عفان وقـبل موته بسنتين ومات بعدما مات الحسن البصرى بمائة يوم سنة مائة وعشر من الهجرة.

عامر بن شراحيل

هو عامر بن شراحيل بن عمر، وكنيته (أبو عمرو) وينسب إلى شعب همدان فيقال له (الشعبى) واشتهر بذلك حتى غلب على اسمه. أدرك رضى الله عنه خمسمائة من الصحابة وسمع الحديث من الكثير منهم، وروى بالواسطة عن بعضهم شهد له أقرانه وغيرهم، بالعلم والفضل والحفظ فقال أبو حصين ما رأيت أعلم من الشعبى فقال له أبو بكر بن عياش ، ولا شريح، فقال: تريدنى أكذب ما رأيت أعلم من الشعبى وقال أبو إسحاق: كان الشعبى واحد زمانه فى فنون العلم، وقال ابن معين، وأبو زرعة وغير واحد: «الشعبى ثقة».

وروى عن على بن أبى طالب: وسعد بن أبى وقاص وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس والنعمان بن بشير، وسعيد بن زيد، وزيد بن ثابت، وعبادة ابن الصامت، وأبى موسى الأشعرى، وعائشة أم المؤمنين، وفاطمة بنت قيس، وأبى سعيد الخدرى، وغيرهم من الصحابة والتابعين.

ولد- رضى الله عنه- لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه، ومات سنة مائة وعشرين من الهجرة وله من العمر تسعون سنة تقريبًا.

خارجة بن زيد

هو (خارجة بن زيد بن زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوذان بن عمرو بن عوف بن غنم بن مالك بن النجار).

وكنيته (أبو زيد) وينسب إلى (النجار) وهو أحد أجداده، فيقال: وهو من الأنصار، وأحد كبار التابعين الذين اشتهروا - فى المدينة - بالفقه، فكانت أقوالهم هى الفيصل، وفتاواهم هى المعمول بها، فلا رجوع لأحد بعدهم.

وكان- رضى الله عنه- ثقة كثير الحديث، ذكره ابن حبان فى الثقات. روى

عن أبيه، وعن سهل بن سعد، وعن عبد الرحمن بن عمرة، وغيرهم.

وروى عنه سليمان وعبد الله بن عثمان بن عفان، وعبد الملك ابن أبى بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعثمان بن حكيم ومجالد بن عوف وغيرهم.

توفى رضى الله عنه سنة تسع وتسعين من الهجرة النبوية الشريفة.

ثالثا: ترجمة طائفة من علماء الحديث أصحاب الكتب المشهورة فى الحديث

الإمام مالك

هو مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان بن حنبل بن عمرو بن الحارث وكنيته أبو عبد الله، وهو من قبيلة «حمير» باليمن وقبيلة ذى أصبح» ولذا كان ينسب إليهما معًا حيث كان يقال له «الحميرى» و«الأصبحى» ولعل القبيلتين فرعان لأصل واحد، فهو أصبحى بولاء الحلف لأن أصبح «حلف على التعاون والتناصر» وحميرى بالصلب.

وينسب الإمام مالك أيضًا إلى المدينة مقر دار هجرة النبى ﷺ فيقال «المدنى» لاستقرار أحد أجداده فيها واستمرار فرعه حتى ولد مالك بها وترعرع فى العلم حتى وصل إلى تلك المكانة التى ذاع صيته بسببها فى كل أرجاء العالم وقد تولى زمام العلم والتدريس وسنه سبع عشرة سنة وألف فى الحديث كتاب الموطأ فى نحو أربعين سنة، وأخذ عن مالك العلم كثيرون جداً منهم الشافعى ومحمد بن الحسن.

وكان مالك لا يلزم أحدًا برأيه، حيث كان يقول: «إنما أنا بشر أخطئ

وأصيب، فانظروا فى رأيى فما وافق السنة فخذوه، وكتاب الموطأ لمالك كتاب حديث وفقه معًا.

وقد بلغ شيوخ مالك الذى أخذ عنهم تسعمائة منهم ثلثمائة من التابعين وستمائة من تابعيهم.

وأصح الأسانيد كما قال أبو داود هى ما روى عن «مالك عن نافع عن ابن عمر» «ثم قال مالك عن الزهرى عن سالم عن أبيه عن عمر بن الخطاب » ثم مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة».

ولد الإمام مالك رضى اللهعنه سنة ثلاث وتسعين هجرية وتوفى سنة مائة وتسع وسبعين من الهجرة وله من العمر خمس وثمانون سنة ودفن بالمدينة فى البقيع رضى الله عنه ونفعنا بعلمه، والإمام مالك رضى الله عنه هو من أتباع التابعين.

الإمام الشافعى:

هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن الصائب بن عبيد ابن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصى يجتمع مع رسول الله ﷺ فى عبد مناف.

وكنيته أبو عبد الله وينسب إلى جده شافع فيقال له الشافعى.

ولد رضى الله عنه بغزة وقيل باليمن سنة (١٥٠ هـ) مائة وخمسين من الهجرة وأخذ العلم عن مالك رضى الله عنه وعن غيره وأذن له مالك بالفتوى وسنه خمس عشرة سنة، وتنقل الشافعى بين مكة والمدينة والعراق إلى أن استقر بمصر وكون بها مذهبه الجديد المشهور المعروف الآن بالمذهب الشافعى بعد أن رجع عن بعض مسائل فقهية كان يقول بها ويفتى فى مذهبه القديم الذى كونه قبل أن

يستقـر بمصر وهو الذى كان محل اجتـهاده وتقواه فى العراق بعـد أن دونه أتباعه وأصحابه فيهـا وهو الذى يتضمنه كتابه الحجة رواية الزعفـرانى وأما مذهبه الجديد فهو المدون فى كـتاب الأم المشهور المعـروف برواية الربيع المرادى ولقد أثر عنه فى مصر غير الأم كتاب الآمال الكبـرى والإملاء الصغير، وكتاب السنن وهو المعروف الآن بمسند الإمام الشافعى رضى الله عنه هو مطبوع ولقد سمى ابن النديم ما رواه الربيع عن الشافعى مبسوطا كما سمى ما رواه الزعفرانى عنه ببغداد أيضًا مبسوطا.

ويعتبـر الشافعى فى نظر علماء الحـديث ناصر السنة فى عصره ولهـذا لقبه العامة والخاصـة بهذا اللقب «ناصر السنة» حتى صار يعرف بـه فى كل عصر حتى وقتنا هذا.

والشافـعى أول من ألف فى علم أصول الفقه، وأول من وضع قـواعده وفنه فى كتابه المعروف والمشهور الآن وهو «الرسالة» التى دونها بمكة وأعاد صياغتها مرة أخرى بعـد استـقراره بمصـر وعلى ضوء الرسـالة الجديدة كـان مذهب الشـافعى الجديد.

توفى رضى الله عنه بعد رحلة علم طويلة نافعة وجليلة فى جميع الاتجاهات وخدم بها العالم الإسلامى وبلاده فى جميع الأرجاء ولا يزال نوره يشع فى الآفاق حـتى يرث الله الأرض ومن عليـها وكـانت وفـاته رضى الله عنه سنة (٢٠٤ هـ) بمصر حيث دفن بها وأصبح المكان الذى دفن فيه مشهورا به حيث أطلق عليه حى الإمام الشافعى رضى الله عنه، وكان رضى الله عنه من أتباع التابعين.

الإمام أحمد بن حنبل:

هـو أحمـد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسـد بـن إدريس بن حيان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة.

وكنيته أبو عـبد الله، وينسب إلى شيبـان فيقال له: «الشيـبانى» وإلى مرو فيقال له «المروى» وإلـى «بغداد» فيقال له «البغدادى» لأن أمـه خرجت به من مرو إلى بغداد وهى حاملة به حيث ولد ببغداد.

ولد رضى الله عنه سنة (١٦٤ هـ) أربع وستين ومائة من الهجرة وتوفى سنة (٢٤١ هـ) يوم الجـمعـة الموافـق اثنى عـشر مـــن ربيع الآخـــر سنة مـائتين وإحدى وأربعين.

والإمام أحمد بن حـنبل من أتباع التابعين وقد التقى بالإمام الشـافعى وأخذ عنه الحديث بمكة وأخذ عنه العلم والفقه بالعراق، ولذا كان يعتبر الإمام أحمد بن حنبل من أصحاب الشافعى أولا إلا أنه استقل بمذهب وحده وهو الذى ينسب إليه الآن حيث يعـرف بالمذهب الحنبلى الذى يعمل به الآن فى بـلاد كثيـرة من العالم الإسلامى أهمهـا بلاد الحجاز ونجد على وجه الخصـوص بعد أن تم تجديد المذهب على يد الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

وكان ابن حنبل رضى الله عنه فقـيهًا بارعًا ومحدثًا فاضـلاً مُكثرًا وحافظا مُكثرًا مع ثقته وثبته وورعه وزهده حتى فاق أهل زمانه فى معرفة مذاهب الصحابة والتابعين ويشـهد بذلك شيـوخه وأقرانه يـقول الإمام الشـافعى رضى الله عنه فى ذلك: «خرجت من بغـداد وما خلفت بها أفـقه ولا أزهد ولا أورع ولا أعلم من أحمد بن حنبل».

وقال أبو زرعة: «كان أحمد بن حنبل يحـفظ ألف ألف حديث فقيل له وما يدريك قال: أخذت عليه الأبواب».

روى الإمام أحمد بن حنبـل عن كثيرين منهم سفيان بن عـيينة، ويحيى بن سعيد القطان، والإمام الشافعى وأبو داود الطيالسى وكثير غيرهم.

وقد روى عنه كثير من مشاهير علماء الحديث منهم البخارى ومسلم وأبو داود والشافعى وعلى بن المدينى وعبد الرحمن بن مهدى وكثير ممن رووا عنه كانوا من شيوخه وأقرانه فرضى الله عنهم أجمعين.

الإمام البخارى:

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، وكنيته أبو عبد الله، وينسب إلى جعفى بن سعد العشيرة فيقال له «الجعفى» لأن جده المغيرة قد أسلم على يد أحد أبناء «جعفى» فنسب إليه هو وذريته وصار مولى له بولاء الإسلام.

والإمام البخارى فارسى الأصل ولذلك ينسب إلى مدينة بخارى فيقال له «البخارى» حتى غلبت هذه التسمية على اسمه ونسبه كما اشتهر كتابه «الجامع الصحيح» بتلك النسبة حيث عرف عند العامة «بالبخارى».

ولد البخارى رضى الله عنه يوم الجمعة ١٣ شوال سنة ١٠٤ هـ وحفظ القرآن والحديث فى صغره وقرأ الكتب المشهورة فى العلم وهو ابن ست عشرة سنة ورحل فى طلب العلم.

وأقام ببلاد الحجاز لهذا الغرض ستة أعوام وطاف أغلب بلاد العالم لطلب العلم والحديث منها بلاد الشام ومصر والبصرة، والكوفة وبغداد، وقد روى عنه أنه قال:

كتبت عن ألف وثمانين(١٠٨٠) شيخًا ما عندى حديث إلا وأذكر إسناده. ولذلك كان رضى الله عنه فى الحديث إمامًا بارعًا حافظا متقنًا ثبتًا حجة عالمًا بالرجال وعلل الأحاديث فقيهًا، فاهمًا مفهمًا، ولذلك قال ابن خزيمة أحد علماء الحديث: «ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ ولا أحفظ له من البخارى».

وكان البخـارى رضى الله عنه فى عصره أقدر الناس والعلمـاء على صناعة التـأليف والتصنيف ولذلك كـانت له تصانيف كـثيـرة فى كل فن وخصـوصًا فى الحديث ومن أهمها كتاب «الجامع الصحيح» المسند من حديث رسول الله ﷺ وهو المشهور بصحيح البخارى.

ولأهمية هذا الكتاب فى الحديث اعتنى به العلماء فى الشرح والتعليم وأهم هذه الشروح أربعة:

الأول: «شرح شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلانى المتوفى سنة (٩٢٣ هـ) وهو المعروف بإرشـاد السارى شرح صـحيح البخـارى وهو مطبوع فى عشرة أجزاء كل جزء فى مجلد.

والثانى: شرح الحـافظ بن حجر العسقـلانى المتوفى سنة (٨٠٢هـ) وهو من أحسن الشروح عامة وهو مطبوع فى ثلاثة عشر مجلدا.

والثالث: شرح الحافظ بدر الدين العينى المتوفى سنة (٨٥٥ هـ) وهو مطبوع فى أحد عشر جزءا.

والرابع: شرح الحافظ شمس الدين الكـهرمانى المتوفى سنة (٧٨٦ هـ) وهو مطبوع فى خمسة وعشرين جزءا.

وللإمام البخـارى رضى الله عنه غير ما سبق كـتب كثيرة اشتهـر منها كتب التاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الأصغر.

والإمام البخارى رضى الله عنه روى الحديث عن جمع كثير يتعذر حصرهم وعدهم ومنهم على سبيل المثال: أصيل بن حنبـل، وعبد الله بن موسى، ومحمد ابن عـبد الله الأنصـارى، ومكى بن إبراهيم، وإبراهيم بن المنذر الخـزامى وكثـير غيرهم.

وروى عن الإمام البخارى كثيرون يتعذر عدهم ومنهم على سبيل المثال: مسلم والترمذى وغيرهم.

توفى الإمام البخارى رضى الله عنه أول شوال سنة (٢٥٦هـ) وله من العمر اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوما.

الإمام مسلم:

هو: «مسلم بن الحجاج بن مسلم» وكنيته أبو الحسين وهو من أهل نيسابور حيث يقال له النيسابورى. وهو من أتباع التابعين .

ولد الإمام مسلم سنة (٢٠٤ هـ) فى السنة التى توفى فيها الإمام الشافعى رضى الله عنه حيث أراد الله سبحانه وتعالى بموت إمام أن يولد إمام آخر يملأ أطباق الأرض علما ونورا من نور محمد ﷺ وهديه وعلمه.

وقد ولد مسلم بنيسابور ولما شب تعلم العلم من العلماء فى مكان حتى رحل إليه فى كل الاتجاهات، حيث رحل إلى العراق والشام والحجاز ومصر وغيرهما لطلب الحديث والأخذ من مشايخ الإمام البخارى رضى الله عنه وعن غيرهم وكان أهم شيوخه الإمام البخارى حيث لازمه كثيرا وأخذ عنه وحذا حذوه وإن خالفه فى المنهج التأليفى وفى طريقة التواثيق للسند فى بعض الأحيان.

ولذلك، كان الإمام مسلم يعتبر من أئمة المحدثين وعلماء الحديث بعد أستاذه البخارى وذلك لقوة حفظه وشدة تثبته وجودته فى الأداء وكثرته للحديث مع المحافظة على الصفات السابقة له ويظهر ذلك جليا فى كتابه المشهور الذائع الصيت فى الحديث وهو «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله» وهو المعروف بين الناس «بمسلم» حيث يمتاز هذا الكتاب بحسن الترتيب وذكر طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان والاحتراز عن التحويل فى الأسانيد عند اتفاقها من غير زيادة والتنمية على ما فى ألفاظ الرواة من اختلاف فى المتون أو الأسانيد ولو

كان قليلا، والاعتناء على الروايات المصرحة بسماع المدلسين، وغير ذلك مما يتطلبه متعلم الحديث وراويه الذى يريد معرفة الصحيح من غير الصحيح سواء أكان ذلك من جهة المتن أو من جهة السند ولمسلم غير ما سبق كتب أخرى منها: كتاب العلل، والمسند الكبير على أسماء الرجال، وأوهام المحدثين، وطبقات التابعين والمخضرمين، والكنى، ومسند مالك، والتمييز، ومن ليس له إلا راو واحد.

روى مسلم عن كثيرين منهم البخارى وأحمد بن يونس وداود بن عمر، ويحيى النيسابورى وسعيد بن منصور وغيرهم.

وروى عن مسلم كثيرون منهم: الترمذى وأبو الفضل بن مسلمة وغيرهم.

وتوفى الإمام مسلم رضى الله عنه سنة (٢٦١ هـ) وله من العمر سبع وخمسون سنة وهو من أتباع التابعين رضى الله عنهم جميعا.

ابن ماجة:

هو: محمد بن يزيد وكنيته أبو عبد الله والمشهور بابن ماجه وهو الاسم الذى لقب به أبوه يزيد وكان أبوه من أهل قزوين وينسب إليها ولذلك يقال له «القزوينى» ولد ابن ماجه بقزوين سنة (٢٠٩ هـ) وتوفى سنة (٢٧٣ هـ) وله من العمر أربع وستون سنة.

وكان ابن ماجه رضى الله عنه من أئمة علماء الحديث وطلابه حيث رحل إليه فى كل مكان فرحل إلى البصرة والكوفة وبغداد والشام ومصر وبلاد الحجاز وأخذ العلم والحديث عن علماء هذه البلاد المذكورة وغيرها وخاصة علوم الحديث مما كان له السبب المباشر فى إخراجه المصنفات الكثيرة فى العلم فى السنن والتفسير والتاريخ وأشهرها كتاب السنن المعروف بسنن ابن ماجه وهو يحتوى على أربعة آلاف حديث كلها أحاديث جيدة فى نظر الجمهور من علماء الحديث ونقاده ما عدا القليل منها عند البعض الآخر غير الجمهور والقليل فى نظرهم يحتوى على

الضـعيف والغـريب وقـد سبق أن عـلمنا فيـمـا سبق عند الـكلام عن القواعـد والاصطلاحات العلميـة للحديث أنه لا يلزم من كون الحديث ضعيـفا أو غريبا أن يكون غير صحيح أو مردود أو باطل بل قد يـكون الحديث ضعيفا من وجه السند مثلا ولكنه صحيح من جـهةالسند ويعرف ذلك بعدة طرق كثيرة منها مـثلا معرفة نفس المتن بسند آخر صحيح عن السند الضعيف، وقد يكون السند صحيحا ولكنه غريب من جهـة المتن لتفرد الراوى به دون غيره وإن كـان أحد لا يطعن فى عدالة هذا الراوى ولهذه الأسباب كلها صحح جمهور العلماء كل ماورد من أحاديث ابن ماجه.

روى ابن ماجه عن أبى بكر بن أبى شعبة، وعن أصحاب مالك، وأصحاب الليث بن سعد.

وروى عنه كثـيرون منهم: إبراهيم بن دينار الهمـدانى وإسحاق بن محـمد القزوينى وجعفر بن إدريس وعلى بن إبراهيم بن سلمة القزوينى وأحمد بن حكيم المدنى الأصبهانى وكثير غيرهم رضى الله عنهم أجمعين.

وابن ماجه من أتباع أتباع التابعين رضى الله عنهم.

الإمام أبو داود:

هو: «سليـمان بن الأشـعث بن إسحـاق بن بشـير بن شـداد بن عمـر بن عمـران» وكنيته «أبو داود» واشتـهر بها حـتى غلبت على اسمه ونسـبه، وهو من أصل سجستـان الذى ينسب إليها أيضًا فيقال له «السـجستانى» وهو رضى الله عنه يعد من أتباع التابعين.

ولد أبو داود بسجسـتان سنة (٢٠٢ هـ) ورحل إلى بلاد كثيـرة بعد بلوغه مرحلة تلقى العلم منهـا خراسان والعراق والشام ومصـر، وكان همه الأول طلب الحديث، وسمع من شيوخ البخارى ومسلم وغيرهم وجاهد نفسه فى طلب العلم

حتى وصل فيه إلى مكانة عظيمة يقول فيها إبراهيم الحربى: « ألين لأبى داود الحديث كما ألين لداود عليه السلام الحديد». وقال فيه الحاكم: أبو داود إمام أهل الحديث بلا مدافعة.

فقد سمع من نحو ثلثمائة شيخ من شيوخ الحديث فى كل مكان منهم: أحمد بن حنبل ، ومحمد بن كثير وقتيبة بن سعيد.

وروى عنه الحديث كثيرون منهم: محمد بن أحمد اللؤلؤى وأبو عبد الرحمن النسائى وغيرهم.

وترك أبو داود مصنفات كثيرة نافعة ومفيدة منها: الناسخ والمنسوخ، والسنن، ومسند مالك، وغير ذلك، وأهم هذه الكتب «السنن» فإنه يمتاز عن جميع الكتب التى ألفت قبله فى علم الحديث بأنه اشتمل على السنن المحض، حيث لم يخلطها بغيرها من الأحكام أو الأخبار أو القصص، فكان لأهل الحديث كالقرآن فى الاتباع، لثقتهم به وفى صاحبه لقوة علمه وفضله وأمانته وثقته وقوة حفظه ولسبقه على غيره فى معرفة تخريج الأحاديث والتمييز بينها فى القوة وبصره بمواضعها فى الأماكن التى وردت فيها.

توفى أبو داود رضى الله عنه بعد أن قدم للمسلمين والعلماء هذا الخير الوفير سنة (٢٧٥هـ) عن ثلاث وسبعين سنة فرضى الله عنه وعن شيوخه وأتباعه وتلاميذه ومن حذا حذوه فى خدمة العلم والدين ونصرة سنة المصطفى محمد بن عبد الله الأمين ﷺ.

الإمام الترمذى:

هو: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، وكنيته «أبو عيسى» وهو من أهل ترمذ التى غلبت على شهرته الأصلية، ونسبته إلى نسبه حيث أصبح

يعرف «بالترمذى» نسبة إلى البلد الذى ولد به «ترمذ» وقد ولد سنة (٢٠٩ هـ) مائتين وتسع من الهجرة ورحل بعد أن بلغ مرحلة طلب العلم إلى عدة أماكن وبلاد كثيرة حيث طوف فى الآفاق طالبا العلم والحديث على وجه الخصوص وجمع من علماء وشيوخ الحديث فى العراق ومصر والشام والحجاز وغيرها، مما كان السبب المباشر فى تأليفه وتصنيفه الكتب الكثيرة والتى منها: الجامع للسنة، وكتاب الشمائل وكتاب الأسماء والكنى وكتاب التواريخ وكتاب العلل وكتاب الزهد وغير ذلك مما لا غنى عنه لعالم أو متعلم أو باحث فى علم الحديث أو الفقه.

وقد شهد له علماء عصره بقوة علمه وفضله كما شهد له بقيمة معلمه ابن حبان فى كتابه «الثقات» كان الترمذى ممن جمع وحفظ الحديث توفى رضى الله عنه سنة ٢٧٩ هـ تسع وسبعين ومائتين من الهجرة.

وتبلغ جملة أحاديث النسائى أربعة آلاف حديث، فقد جاء فى تهذيب الكمال للحافظ المزى «محمد بن عيسى بن يزيد بلغت أحاديثه نحو أربعة آلاف حديث»(١).

الإمام النسائى:

هو الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الشافعى من «نساء» من أعمال نيسابور ، ويلقب بالحافظ لقوة حفظه وله فى الحديث كتاب المجتبى، وكتاب السنن الكبرى.

وقد روى أن أمير الرملة سأله: أكل ما فى السنن الكبرى صحيح؟ فقال: لا، فقال: فاكتب لنا الصحيح مجردا، فلخص النسائى السنن الصغيرة منها،

(١) انظر تبسيط علوم الحديث ص ٢٥٥.

وترك كل حـديث أورده فى السنن الكبيـر، مما تكلم فى إسناده بالتـعليل وسمـاه «المجتبى» والمجتبى أحد الكتب الســتة المشهورة فى السنة، وإذا أطلق أهل الحديث رواية حديث للنسائى فالمراد به مارواه فى المجتبى لصحته عنده، قال أبو الحافظ: للنسائى شرط فى الرجال أشد من شرط مسلم.

وقد زعم البعض من المحدثين أن المجتبى ليس للنسائى وإنما هو لابن السنى وهو زعم باطل قام بالرد عليه بالتباين والأدلة والحجة القوية فضيلة الشيخ العلامة محمد نجيب المطيعى فى كتابه تبسيط علوم الحديث وأدب الرواية بما لا يدع مجالاً للشك فى نسبة المجتبى لصاحبـه ومؤلفه الإمام النسائى رضى الله عنه المتوفى سنة (٣٠٣ هـ)[١].

(١) انظر تبسيط علوم الحديث ص ٢٥٨-٢٦٠. والشهاوى، ونيل الأوطار (١/ ٢٠).

أهم مراجع البحث

١ - القرآن الكريم.

٢ - صحيح البخارى.

٣ - صحيح مسلم.

٤ - سنن أبى داود.

٥ - سنن النسائى.

٦ - سنن ابن ماجه.

٧ - صحيح الترمذى.

٨ - سنن الدارمي.

٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل.

١٠- مسند الإمام الشافعى.

١١- الكفاية فى علم الرواية - للبغدادى.

١٢- تدريب الراوى - للسيوطى.

١٣- الإتقان فى علوم القرآن - للسيوطى.

١٤- سبل السلام - للصنعانى.

١٥- أحكام القرآن - للجصاص.

١٦- مذاهب الإسلاميين - للدكتور عبد الرحمن بدوى.

١٧- دعائم الإسلام - للقاضى النعمان.

١٨- نظرية الإمامة الاثنى عشرية - للدكتور أحمد صبحى.

١٩- الفرق بين الفرق - لعبد القاهر البغدادى.

٢٠- الأباضية بين الفرق الإسلامية - لعلى يحيى معمر.

٢١- الإمام أحمد بن حنبل - لعبد الحليم الجندى.

٢٢- الإمام الشافعى - للشيخ أبى زهرة.

٢٣- الفائق فى غريب الحديث - للزمخشرى.

٢٤- أحكام القرآن - للإمام الشافعى.

٢٥- طبقات فقهاء اليمن - للجعدى.

٢٦- تهذيب الأسماء واللغات - للإمام النووى.

٢٧- نيل الأوطار - للشوكانى.

٢٨- اختلاف الفقهاء - لأبى جعفر الطبرى.

٢٩- علوم الحديث ومصطلحه - للدكتور صبحى الصالح.

٣٠- مصطلح الحديث - للشهاوى.

٣١- تبسيط علوم الحديث وأدب الرواية - للمطيعى.

٣٢- تيسير مصطلح الحديث - للطحان.

٣٣- سيرة ابن هشام.

٣٤- الإصابة فى تمييز الصحابة.

٣٥- تاريخ الخلفاء - للسيوطى.

٣٦- المعارف لابن قتيبة.

٣٧- تاريخ الإسلام - للدكتور حسن إبراهيم.

فهرست

المبحث الأول

اصطلاحات علمية وتعريفات تتعلق بالسنة والحديث

المبحث الثانى

تدوين الحديث

صفحه

المبحث الثالث

رواية الحديث

المبحث الرابع

صفحه

المبحث الخامس

أقسام الحديث

القسم الأول

الصحيح

القسم الثانى

الحديث الحسن

صفحه

القسم الثالث

الضعيف

القسم الرابع

مسميات اصطلاحية فى الحديث

صفحه



أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين
ت ٥٩٠٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠